

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مذكرة بعنوان

الحكومة الإلكترونية كآلية لمواجهة الفساد في الإدارة العامة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق
تخصص: قانون عام معمق

إشراف الأستاذ(ة):

أمزيان كريمة

إعداد الطالب(ة):

العابد لينا فرح

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الهيئة المستخدمة	الصفة
عبد الحميد عائشة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشاذلي بن جديد	رئيسا
أمزيان كريمة	أستاذ مساعد (أ)	جامعة الشاذلي بن جديد	مشرفا ومقررا
بوكوبة مريم	أستاذ محاضر (ب)	جامعة الشاذلي بن جديد	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025-2026



القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

أنا الممضي أدناه،

السيد (ة): **العلابد لينا فرح**

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: **11.00.312.51.000.84.000.8**

الصادرة بتاريخ: **2023 / 05 / 07**

عن دائرة: **السياسة**

المسجل بقسم: الحقوق والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر

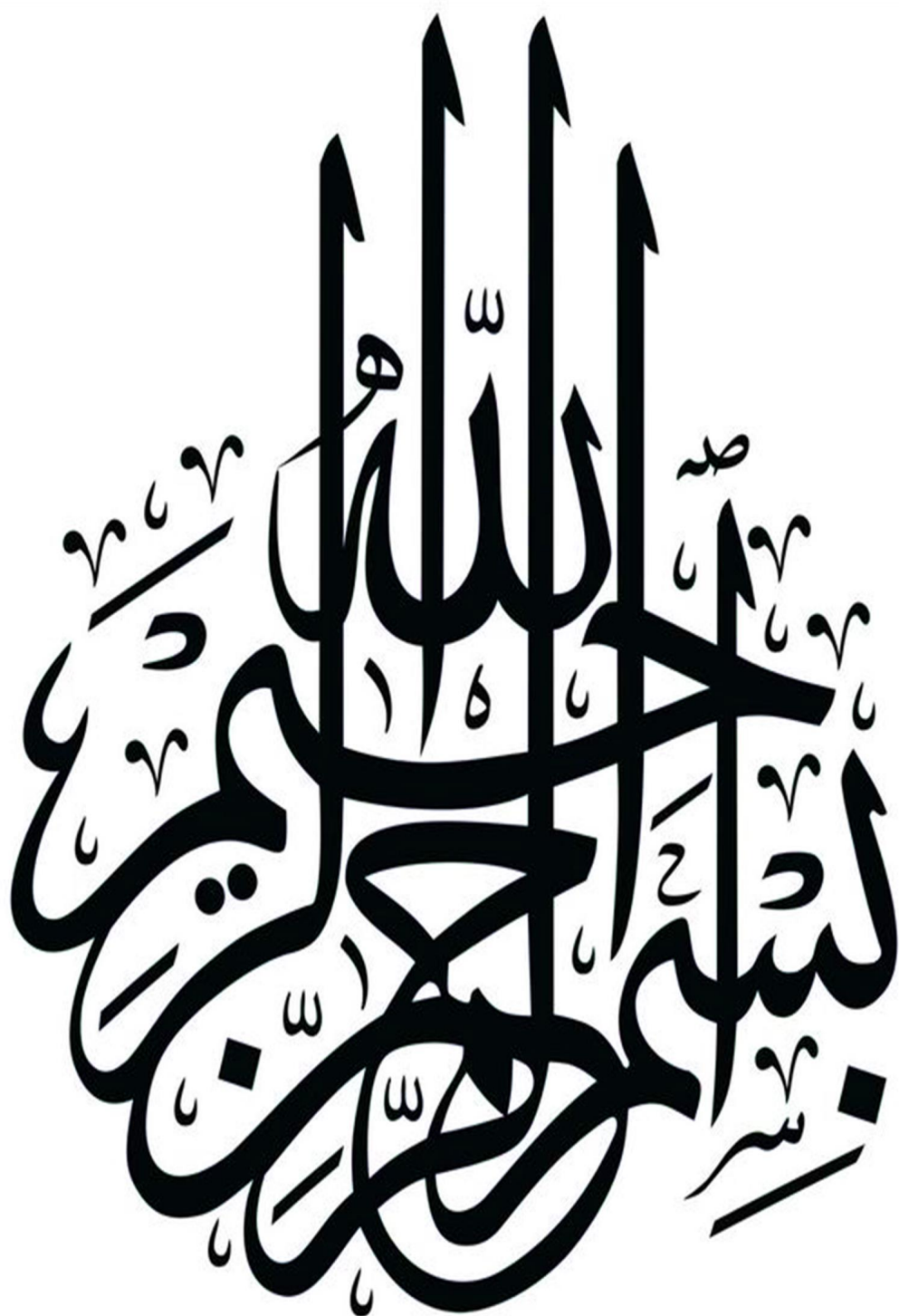
عنوانها: **الحكومة الإلكترونية كآلية لمواجهة الفساد في**

الإدارة العامة .

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المنهجية
والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: **2026 / 06 / 10**

إمضاء المعني



شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة على نبينا المصطفى محمد رسول الله عليه
أزكى الصلاة والتسليم، فالشكر كله الله سبحانه وتعالى على تمام منته وفضله.
ويذكر لأهل الفضل علينا بعد الله سبحانه كل جميل وحسن صنيع.
وأخص بالشكر والامتنان والتقدير لأستاذتي ومشرفتي " أمزيان كريمة "، لما كان لها من سعة صدر وحرص تام في
متابعة العمل من بدايته إلى نهايته، سائلة الله أن يجازيها عني كل خير ويجعله في ميزان حسناتها.
والشكر موصول أيضا إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة الموقرة، كل باسمه وصفته ومقامه، على تكريمهم بالموافقة
على مناقشة هذا العمل المتواضع، وتقييمه وتصويبه، وإثرائه بنصائحهم الثمينة.
كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى جميع أساتذة كلية الحقوق جامعة الشاذلي بن جديد الطارف،
خاصة أولئك الذين لم ييخلوا علينا بالنصح والتوجيه، وعلى تحفيزهم لنا ودفعنا لإتمام هذا البحث، وعلى رأسهم كل
من الدكتور " رحماوي كمال " والدكتورة " بوكوبة مريم".

الإهداء

بكل عرفان وتقدير يسرني أن أهدي هذه الدراسة:

إلى والداي الكريمين حفظهما الله ورعاهما ورزقهما الصحة والعافية.

إلى إخوتي، عزوتي في الحياة، أبقاهم الله لي سندا دائما.

إلى ابن أختي الغالي، وحببي زكريا، جعلك الله من البارين الصالحين، وأنار دربك بالخير والتوفيق.

إلى كل من علمني حرفا أو سهلا لي دربا أو ساندني بصمت أو دعا لي بظهر الغيب أهدي هذا الجهد

العلمي المتواضع إليكم، عرفانا وامتنانا.

مقدمة

شهدت العقود الأخيرة تحولا تكنولوجيا ومعلوماتيا هائلا شمل مختلف جوانب الحياة، حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال مؤشرا رئيسيا لقياس تطور الدول وكفاءة مؤسساتها. وقد أدى هذا التطور المتسارع إلى إحداث تغييرات جذرية في أساليب الإدارة والتسيير العمومي. فلم تعد النماذج الإدارية التقليدية، القائمة على البيروقراطية والإجراءات الورقية البطيئة، قادرة على مواكبة متطلبات العصر وتلبية توقعات المواطنين المتزايدة. الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى تبني أنظمة إدارية حديثة تعتمد على الرقمنة وتوظيف الوسائل الإلكترونية في تقديم الخدمات العمومية، وهو ما يعرف بالحكومة الإلكترونية.

تعد الحكومة الإلكترونية من أبرز تجليات الثورة الرقمية، إذ تعتمد على استخدام التقنيات الإلكترونية وشبكات الاتصال الحديثة في تسيير المرافق العامة وتقديم الخدمات للمواطنين بسرعة وكفاءة وشفافية أعلى. كما تسعى إلى بناء إدارة عامة عصرية تركز على الكفاءة، وسهولة الوصول إلى المعلومات، وتقليل الاعتماد على المعاملات الورقية والاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن، مما يعزز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية.

وفي المقابل، يعد الفساد الإداري من أخطر الظواهر التي تعاني منها معظم الدول، لما يترتب عليه من آثار سلبية خطيرة تمس التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال هدر المال العام، وعرقلة تنفيذ المشاريع، وإضعاف الثقة في مؤسسات الدولة، وترسيخ ثقافة المحسوبية واستغلال السلطة. ولذلك أصبح التصدي لهذه الظاهرة ضرورة حتمية تفرضها متطلبات التنمية الرشيدة وبناء دولة المؤسسات والقانون.

ومن هذا المنطلق، برزت الحكومة الإلكترونية كإحدى الآليات الحديثة والفعالة لمواجهة الفساد الإداري، من خلال ما توفره من شفافية عالية في الإجراءات، وتيسير مراقبة المعاملات، وتقليص التعامل المباشر بين الموظف والمواطن الذي يعد أحد أهم منافذ الرشوة واستغلال النفوذ.

أهمية الدراسة:

تنقسم إلى أهمية علمية وأخرى عملية

الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في

إثراء المكتبة القانونية والإدارية الجزائرية والعربية حول علاقة الحكومة الإلكترونية بمكافحة الفساد الإداري، وذلك نظرا لقلة الدراسات المتخصصة في هذا المجال. إذ تركز معظم الدراسات السابقة على الحكومة الإلكترونية بشكل عام، في حين تظل الدراسات التي تبرز دورها في مكافحة الفساد الإداري قليلة وغير كافية، خاصة على المستوى العربي والجزائري.

سد الفراغ الواضح حول مفهوم الحكومة الإلكترونية باعتبارها من الموضوعات الحديثة والمستجدة الناتجة عن الثورة الرقمية، والتي أصبحت تثير اهتمام كل من المواطنين والموظفين على حد سواء.

تسابق الدول والحكومات في تبني مفهوم الحكومة الإلكترونية واعتماد الخدمات الإلكترونية باعتبارها وسيلة فعالة لتحسين الأداء الإداري وتعزيز الشفافية داخل الإدارة العامة.

موضوع الحكومة الإلكترونية كآلية لمواجهة الفساد في الإدارة العامة موضوع بالغ الخطورة والتعقيد كون الفساد يعتبر آفة تهدد المجتمعات وتحول دون تنميتها، ونجاح أين دولة في مكافحتها يفرض عليها تبني الحكومة الإلكترونية لذلك فتسليط الضوء عليها يعد ضرورة علمية ملحة.

الأهمية العملية: تتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة في

إبراز أهمية تطبيق الحكومة الإلكترونية كأداة فعالة لمحاربة مختلف مظاهر الفساد الإداري، من خلال تقليص الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن، الذي يعد أحد أهم منافذ الرشوة والمحسوبية.

الآخذ بالدراسة يساهم في تطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية، مع خفض التكاليف والنفقات العامة لإقامة وتشغيل المرافق الإدارية، وإضفاء قدر أكبر من الشفافية على الإدارة ومعاملاتها.

كما تساعد في مواكبة التطورات السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقديم رؤى عملية لتطبيقها بنجاح على مستوى الإدارات الجزائرية، التي لا تزال تتسم بتجربتها في الحكومة الإلكترونية بالتأخر نسبيا مقارنة بالعديد من الدول الأخرى.

أسباب اختيار الموضوع:

تتباين بين أسباب موضوعية وأخرى ذاتية

أسباب موضوعية: تتمثل الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

يعكس الموضوع أولوية استراتيجية لدولة الجزائرية التي تسعى لتطبيق الرقمنة والتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، وذلك ضمن الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030، التي تطمح إلى جعل الجزائر رائدة في المجال الرقمي على المستوى الإفريقي، مع التركيز على تعزيز الشفافية الإدارية، السيادة الرقمية، وتحسين الخدمات العمومية.

يسلط الموضوع الضوء على ماهية الحكومة الإلكترونية وبيان فعاليتها كآلية حديثة ومستحدثة لمكافحة الفساد الإداري، من خلال تعزيز الشفافية وتقليص فرص الرشوة والمحسوبية.

يساهم البحث في مواجهة نقص الوعي لدى شريحة واسعة من المواطنين بأهمية الحكومة الإلكترونية وفوائدها، مما يستدعي تقديمها بصورة مبسطة وواضحة لتعزيز القبول الاجتماعي والمشاركة الفعالة فيها.

أسباب ذاتية: تتمثل الأسباب الذاتية لاختيار الباحث لهذا الموضوع فيما يلي

الاهتمام الشخصي بالمواضيع الحديثة والمستجدة في مجال القانون، خاصة تلك المرتبطة بالقانون الإداري، والميل الشديد نحو دراسة المواضيع التي تجمع بين الجانب القانوني والتقني.

الرغبة الجادة في الاطلاع والتعمق في المواضيع التكنولوجية والرقمية المهمة في عصرنا الحالي، بهدف مواكبة التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمساهمة في الالتحاق بركب التحول الرقمي.

التجربة الشخصية والمعاناة المباشرة من تعقيد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية في الإدارات الجزائرية، مما عزز الوعي بأهمية الانتقال نحو الحكومة الإلكترونية كوسيلة لمكافحة الفساد وتخفيف معاناة المواطنين.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

إبراز مفهوم الحكومة الإلكترونية وإزالة الغموض حوله من خلال الإحاطة بجوانبه المختلفة.

تبيان عملية التحول الناجح إلى الحكومة الإلكترونية من خلال تحديد الأسس والمراحل الأساسية التي يمر بها هذا التحول.

رصد أهم التطبيقات والمشاريع المتعلقة بالحكومة الإلكترونية في الجزائر، والوقوف على أبرز المعوقات التي تواجه تنفيذها.

توضيح دور الحكومة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري وتبيان دورها في مكافحة الفساد الإداري.

إبراز الحدود والضمانات والآليات العملية اللازمة لتطوير تطبيق الحكومة الإلكترونية بنجاح في الجزائر، مع اقتراح التوصيات الكفيلة بتعزيز فعاليتها في مكافحة الفساد الإداري.

اشكالية الدراسة: مما سبق يمكن طرح اشكالية الدراسة كالآتي

فيما تتمثل مساهمة الحكومة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والحد من الفساد داخل الإدارة العامة؟

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة بشكل رئيسي، نظراً لأهمية وحدانية الموضوع. حيث تم استخدام المنهج الوصفي في عرض الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية من خلال التعريف بها، وبيان نشأتها، وخصائصها، ومراحل التحول إليها، ومتطلبات تطبيقها. كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، وتحليل النصوص القانونية المتعلقة بها، وتقييم واقع تطبيقها في الجزائر، مع إبراز أهم التحديات والمعوقات، واقتراح الآليات الكفيلة بتنفيذها. كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن بشكل ثانوي، من خلال أخذ نماذج من دول سبقة في هذا المجال، بهدف استخلاص حلول تساعد في تقييم واقع الجزائر والوصول إلى نتائج علمية موضوعية.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هاته الدراسة إلى فصلين رئيسيين يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية، من خلال التطرق إلى ماهية الحكومة الإلكترونية (المبحث الأول)، ثم عملية التحول للحكومة الإلكترونية (المبحث الثاني).

أما الفصل الثاني فيتناول دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري عبر التطرق إلى تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الوظيفة العامة (المبحث الأول) ثم تبيان دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد في الصفقات العمومية (المبحث الثاني).

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية

تمهيد:

يشهد العالم ثورة كبيرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات امتدت تطبيقاتها إلى مختلف المجالات لاسيما المجال الإداري، الأمر الذي دفع الحكومات الى ضرورة مواكبة هذا التطور والتحول من الاساليب التقليدية التي اتسمت بالبيروقراطية والبطء في إنجاز المعاملات والخدمات الى الأساليب الإلكترونية، ومن هذا المنطلق برزت الحكومة الإلكترونية كأحد المفاهيم الجديدة ضمن مسارات التطوير والإصلاح الإداري ومكافحة ظاهرة الفساد في الإدارة العامة.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل الى ماهية الحكومة الإلكترونية في المبحث الأول من تعريف وخصائص الحكومة الإلكترونية نشأتها، الى جانب أنواعها، أهدافها ومبادئها ثم ننتقل الى متطلبات ومراحل التحول للحكومة الإلكترونية في المبحث الثاني.

المبحث الأول: ماهية الحكومة الإلكترونية

تعد الحكومة الإلكترونية من أبرز التحولات الجذرية في الفكر الإداري المعاصر، إذ أحدثت نقلة نوعية في كيفية إدارة المؤسسات العمومية وطرق تقديمها للخدمات الحكومية، وكان لازما لفهم هذا المفهوم الوقوف على مرتكزاته النظرية.

ومنه يهدف هذا المبحث لتعرف على الحكومة الإلكترونية من خلال دراسة الإطار النظري لها باستعراض أهم التعريفات المقدمة لها وتمييزها عن المفاهيم المشابهة لها، نشأتها وتطورها، والأهداف التي وجدت لأجل تحقيقها في المطلب الأول إضافة الى التطرق لمختلف تصنيفاتها والمبادئ التي تقوم عليها في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم الحكومة الإلكترونية

مصطلح الحكومة الإلكترونية من المصطلحات الإدارية حديثة النشأة التي ارتبطت بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار شبكة الانترنت، وأعادت صياغة علاقة الحكومة بالمواطن وفتحت طرقا جديدة لتقديم الخدمات العمومية وإنجاز المعاملات، وفيما يلي تبيان تعريفاتها، أهم خصائصها وتمييزها عن المفاهيم المشابهة لها (الفرع الأول)، النشأة والتطورات التي مرت بها (الفرع الثاني) وأخيرا الأهداف التي تسعى لتحقيقها (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف الحكومة الإلكترونية

يطلق عليها أيضا مصطلح الحكومة الرقمية، حكومة عصر المعلومات، الإدارة بغير ورق، الإدارة الإلكترونية، تعتبر من المفاهيم الواسعة التي لا يوجد تعريف جامع وموحد لها بسبب تباين تعريفات المنظمات والمؤسسات الدولية بخصوصها إضافة الى التعريفات الأكاديمية والفقهية التي تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر بها كل باحث والجانب الذي يهتم بدراسته.

هذا تعدد وعدم الاتفاق على صياغة موحدة لا يعني بالضرورة وجود اختلافات جوهرية في المضمون بل يعكس تعدد أبعاد الحكومة الإلكترونية السياسية الإدارية والاجتماعية وتعدد مستخدميها والمستفيدين منها. يتألف مصطلح الحكومة الإلكترونية من كلمتين (الحكومة) و(الإلكترونية)، تستعمل كلمة الحكومة للدلالة على عدة معاني مختلفة، فقد يقصد بها الوزارة والتي تشمل رئيس الوزراء والوزراء كما تطلق تسمية الحكومة على

السلطة التنفيذية والتي تشمل الرئيس والوزراء ومساعدتهم¹، أما الإلكترونية فتعني استخدام وتوظيف الأدوات والوسائل الإلكترونية في تنفيذ سياسات الحكومة ومعاملاتها².

قدمت عدة تعريفات للحكومة الإلكترونية من قبل الجهات الحكومية المختلفة تذكر منها:

منظمة الأمم المتحدة: استخدام الإنترنت والشبكة العالمية لتقديم الخدمات والمعلومات الحكومية للمواطنين.³

البنك الدولي: استعمال المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل شبكات المعلومات، شبكة الإنترنت والهاتف المحمول في مستويات مختلفة لتصميم وتحويل العلاقات بين الحكومات ورجال الأعمال، وبين الحكومات والمواطنين، وبين المؤسسات الحكومية المختلفة بهدف خفض التكلفة وتقديم الخدمات الحكومية بشكل أفضل للمواطنين وتحسين التفاعل مع قطاع الأعمال والمجتمع الصناعي وتمكين المتعاملين مع الحكومة من الحصول على المعلومات مما يحقق المزيد من الشفافية وتقليص الفساد إضافة إلى إدارة أكثر كفاءة للمؤسسات.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية: عملية توظيف للمعلومات عبر الإنترنت والاتصال عبر الهاتف الجوال، لتغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية.⁴

منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصا الإنترنت للوصول إلى حكومات أفضل.⁵

قدمت أيضا تعريفات متنوعة لعدد من الباحثين في مجال الحكومة الإلكترونية اختلفت باختلاف زوايا الدراسة وتعدد الرؤى لديهم نذكر منها ما يلي:

¹ سعيد بالشعر، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج 2 (النظم السياسية، طرق ممارسة السلطة، أسس الأنظمة السياسية وتطبيقات عنها)، (د. ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.س)، ص 37.

² محمد الصادق غطاس، "تقييم متطلبات وأهداف الحكومة الإلكترونية في الجزائر من وجهة نظر مستخدمي الإدارات العمومية: دراسة ميدانية لبلديات وولاية ورقلة"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة وتسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2020/2019، ص 3.

³ لمياء خزار، "الحكومة الإلكترونية"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون إداري وإدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2018/2017، ص 26.

⁴ شعيب قماز، عبد العزيز صحراوي، "الحكومة الإلكترونية ومساعي استتباب الأمن المعلوماتي: الإمارات العربية المتحدة نموذجا"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد 6، العدد 1، جانفي 2019، ص 289.

⁵ سليمان بوفاسة، رشيد سعيداني، "إستراتيجيات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية (مشروع الحكومة الإلكترونية الجزائرية)"، مجلة الاقتصاد والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس بالمدينة، المجلد 1، العدد 1، جانفي 2013، ص 10.

فاونتين: أشارت إلى أن الحكومة الرقمية هي حكومة تتكون من وكالات افتراضية وشبكات تعتمد في هيكلتها وتنظيمها على الويب والانترنت والتي يتم تحريكها حسب رغبة وتوجيهات العميل¹.

معهد آرثور أندرسون: عملية اختيار وتبنى الجماعات العامة للتكنولوجيا الجديدة في المعلوماتية والاتصال للحصول على أكبر عائد من العلاقات بين الإداريين وفيما بين الشركاء أو العملاء والجماعات العامة².

الكويست وآخرون: نموذج أعمال مبتكر مستند للتقنيات خصوصا تقنيات الخدمة الذاتية اللاسلكية وأساليب التفاعل والشفافية والمصادقية والثقة المتبادلة مكرس وموجه بالمواطنين ومنظمات الأعمال الربحية منها وغير الربحية، ويستهدف بالدرجة الأولى تقديم خدمات عامة بأسلوب مميز يأخذ في الاعتبار خصوصيات السوق المستهدفة ويحقق الأطراف التبادل والتعامل الأهداف المشتركة بكفاءة وفعالية³.

الطائي: هي علاقة الجزء بالكل، فالحكومة هي الكل والإدارة الالكترونية هي الجزء، وتعني تحويل كافة العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة الكترونية، باستخدام التطورات التقنية الحديثة للعمل الكترونيا أو الإدارة بلا ورق، وتعمل الإدارة الالكترونية على تطوير البيئة المعلوماتية داخل المؤسسة وبعبارة أخرى أن تطبيقاتها تقتصر على حدود المنظمة فقط⁴.

أبو بكر محمود الهموش عملية تغيير وتحويل العلاقات من المؤسسات والمواطنين من خلال تكنولوجيا المعلومات، بهدف تقديم الأفضل للمواطنين وتمكينهم من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيدا من الشفافية وتحجيم الفساد وتعظيم العائد وتخفيض النفقات⁵.

وهي كذلك نظام حديث تتبناه الحكومات يقوم على استعمال وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتغيير وتطوير أساليب العمل داخل المؤسسات الحكومية وكيفية ادائها لخدماتها وفي تعاملاتها مع المواطنين مما يساهم

¹ نادية بوراس، هدى بونيك، مروة حمادية، "أهمية تنمية الحكومة الإلكترونية في ظل اقتصاد المعرفة - مع الإشارة لوضع الدول العربية"، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، جامعة الشلف، المجلد 2، العدد 1، جانفي 2019، ص 68.

² محمد الشايب، "الحكومة الالكترونية كآلية لتوطيد الحكم الجيد: الحكومة الالكترونية (دراسة في تطبيقات العالم المتقدم والنامي)"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2008/2009، ص 30.

³ شعيب قماز، عبد العزيز صحراوي، المرجع السابق، ص 290.

⁴ إلياس شاهد، الحاج عراية، عبد النعيم دفرور، "تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قسنطينة 2، مجلد 2، العدد 3، ديسمبر 2016، ص 120.

⁵ محمد مدحت، الحكومة الالكترونية Electronic Government، ط 1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2016، ص 26.

من تيسير وتبسيط إجراءات تقديم الخدمات لتصبح أكثر كفاءة وفاعلية مع ضمان توفير جميع الاحتياجات من المعلومات للمواطنين عن الخدمات والقوانين واللوائح والتشريعات عبر شبكة الإنترنت.¹

من جانب **الفقه القانوني** يطلق عليها في بعض الأحيان الإدارة بغير أوراق أو الإدارة الإلكترونية ويقصد بها انجاز المعاملات الادارية، وتقديم الخدمات المرفقية والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية.²

بالنظر الى مختلف التعاريف السابقة لمفهوم الحكومة الإلكترونية يتبين أن القاسم المشترك بينها يتمثل في اعتماد المؤسسات الحكومية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإلكترونية والتركيز على عنصر السرعة في الإنجاز وتحسين جودة الخدمات، حيث تستند فكرة الحكومة الإلكترونية على أربعة ركائز أساسية هي:

- إنشاء مكان واحد يجمع كل الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية التبادلية يتمثل في موقع حكومي رسمي على شبكة الانترنت.
- تواصل مستمر مع الجمهور مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن.
- تحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والأداء والانجاز بين دوائر الحكومة ذاتيا ولكل منها على حدة.
- خفض النفقات مع تحقيق فوائد من الأنشطة الحكومية ذات المحتوى التجاري.³

وكتعريف جامع لها فإن الحكومة الإلكترونية هي التحول من النموذج الورقي لخدمة المواطنين إلى النموذج الإلكتروني، وهي قدرة الجهات الحكومية على تلبية احتياجات المواطنين، عبر تمكينهم من الوصول إلى الخدمات العامة، وتبادل المعلومات مع قطاع الأعمال والقطاعات الحكومية الأخرى باستخدام الوسائل الإلكترونية، بأقل جهد وبأسرع وقت، على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، باستخدام أدوات الاتصال التكنولوجية الحديثة عموما، والإنترنت خصوصا.⁴

¹ محمد مدحت، المرجع السابق، ص 27.

² عبد القادر بن زعمة، "الحكومة الإلكترونية كأداة للتطوير الإداري بالإدارة المحلية: بلدية الجزائر الوسطى أنموذجا"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة موارد بشرية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2017/2018، ص 7.

³ أمين بن سعيد، نادية عبد الرحيم، "الحكومة الإلكترونية ومساهمتها في الحد من الفساد في الصفقات العمومية دراسة حالة البوابة الإلكترونية الجزائرية للصفقات العمومية"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 3، المجلد 2، العدد 4، 2015، ص 50.

⁴ خالد عبد الرحمن الزبير عبد القادر، "المركز القانوني للحكومات الإلكترونية"، مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث، المجلد 1، العدد 3، 2025، ص 191.

أولاً: مدارس الحكومة الإلكترونية

يرى بولتينو (2002) Bollettino أن الخدمة الإلكترونية التي يتطلع إليها المواطنون سواء كانوا أفراد أو مؤسسات والتي يفترض بأي حكومة إلكترونية فعالة تقديمها وتوصيلها إلى هؤلاء المواطنين، ينبغي أن تكون حاصلة التقاء ثلاث مدارس فكرية هي¹:

(1) مدرسة تكنولوجيا المعلومات: IT school

تؤمن هذه المدرسة بضرورة تفعيل الخدمة عبر توظيف وسائل وطرق تكنولوجيا المعلومات لتأمين وصول الخدمة بدقة وكفاءة عالية وفي وقت قصير، تعتبر هذه المدرسة أن الحكومة الإلكترونية تتمثل في تقديم المؤسسات الحكومية المحلية لخدماتها وإنجازها عبر وسائل وأدوات إلكترونية كانت عبر خطوط الهاتف أو الفاكس أو الإنترنت بشكل مباشر أو عبر مراكز الخدمات ويتم ذلك بسرعة ودقة عالية وتكاليف ومجهود أقل بهدف تحسين الخدمات المقدمة وزيادة فعالية وكفاءة عمل الحكومة.²

(2) مدرسة إبداع الإدارة: Management innovation school

تدعو هذه المدرسة الى ضرورة إحداث تغييرات تحولية في مفهوم الإدارة والانتقال من الإدارة التقليدية الى إدارة الإبداع والابتكار، يعتقد أنصار هذه المدرسة أن الخدمات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية يجب أن تتماشى مع بعض المفاهيم مثل إدارة العلاقة بالعميل وتسويق العلاقة، والتوجه بالمواطن وغيرها من المفاهيم التي تضع المواطنين على قمة اهتمامات التنظيم.³

(3) مدرسة إعادة اختراع الحكومة: Government reinvention school

تقوم هذه المدرسة على فكرة إعادة هيكلة الحكومة من خلال إحداث تغييرات جوهرية في أساليب واستراتيجيات تفاعلها مع المواطنين، وتشدد على ضرورة أن تكون خدمات الحكومة للمواطنين مستندة إلى مبادئ وأسس العدالة والإنصاف والديموقراطية والشفافية والمساءلة والمشاركة في اتخاذ القرارات كما تتبنى هذه المدرسة مبدأ التسويق المجتمعي الذي يقضي بأن يكون تسويق الخدمات الحكومية موجهاً نحو تحقيق الأهداف السامية للمجتمع.⁴

¹ صفوان المبيضين، الحكومة الإلكترونية النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية، ط 1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 31.

² سوسن زهير المهدي، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 25-26.

³ إبراهيم سليمان، الحكومة الإلكترونية، (د. ط)، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 21.

⁴ صفوان المبيضين، المرجع السابق، ص 31.

ثانيا: خصائص الحكومة الإلكترونية

من خلال تعريفات السابقة يمكن الاستنتاج ان الحكومة الإلكترونية تتميز بمجموعة من الخصائص تميزها المفاهيم الأخرى المشابهة لها ويمكن اجمالها في نقاط الرئيسية التالية:

(1) حكومة بلا أوراق: حرصت الحكومة الإلكترونية على التخلي عن التعامل بالوثائق والأرشيف الورقي المعمول بهما في الحكومة التقليدية وتعويضها بالوثائق والأرشيف الإلكتروني والاعتماد على البريد الإلكتروني في تعاملاتها.

(2) حكومة بلا مكان: حكومة ذات وجود افتراضي لا تملك نطاق جغرافي محدد تعمل على تحويل أعمال الحكومة التقليدية التي يغلب عليها الطابع البيروقراطي الى خدمات حكومية إلكترونية يمكن للمتعاملين الولوج اليها والاستفادة منها دون الحاجة للتنقل للمكاتب الإدارية الحكومية عن طريق استخدام الاجهزة الإلكترونية الحديثة المتصلة بالإنترنت مثل الحواسيب والهواتف الذكية مثال يمكن اليوم للمواطنين استقبال رسائل إلكترونية تتعلق ببطاقة التعريف او جواز السفر كما يمكن الاستفادة من خدماتها في أي مكان.¹

(3) حكومة بلا زمان: تقدم الحكومة الإلكترونية خدماتها للمتعاملين بشكل متواصل على مدار الساعة ومن دون توقف وفقا لمعادلة 365 / 24 / 7 مما يبقئها في اتصال دائم مع المواطنين حيث أنها لا تعترف بالعطل ونظام ساعات العمل الرسمية المعمول بها في الحكومة التقليدية.²

(4) حكومة ذات إجراءات رقمية مختصرة: لقد أتاح التحول للحكومة الإلكترونية اختصار العديد من الاجراءات والتعقيدات التي كانت مصاحبة لها إضافة الى الممارسات البيروقراطية من طرف الموظفين المعروفة في ظل الحكومة التقليدية، ومن بين اهم الاليات التي تم استحداثها في هذا السياق هو الغاء التصديق (التوثيق) العادي على الوثائق وحلول التصديق الإلكتروني محله.³

(5) خدمات متسمة بالسرعة، الدقة والكفاءة: تقل الأخطاء المرتكبة في ظل الحكومة الإلكترونية بفضل وفرة المعلومات وتوحيد نماذج الادارية في الموقع الإلكتروني للحكومة الإلكترونية وسرعة انجاز المعاملات التي تخضع لرقابة أكثر دقة من تلك المفروضة على الموظف في النظام التقليدي.⁴

¹ عبد الرحمان عيشي، "الحكومة الإلكترونية كآلية للحد من البيروقراطية الادارية"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 8، العدد 2، 2024، ص ص 75-76.

² فداء حامد، الإدارة الإلكترونية الأسس النظرية والتطبيقية، ط 1، دار كندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 200.

³ مليكة قرباتي، "دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد"، أطروحة دكتوراه ل.م.د في الحقوق، تخصص قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2017/2018، ص 26.

⁴ المرجع نفسه، ص 27.

(6) المرونة: بفضل تقنيات المعلومات ووفرتهما أصبح بإمكان الحكومة الإلكترونية على ان تتكيف مع المتغيرات وتستجيب سريعاً للأحداث والتجارب وان تتعامل معها مسبقاً قبل وقوعها بغض النظر على القيود الزمانية والمكانية وصعوبات التواصل.¹

(7) سهولة استرجاع المعلومات: يتيح الارشيف الالكتروني استرجاع والبحث عن كافة المعلومات وتاريخ المعاملات في ثواني معدودة بمجرد ضغطة زر على خلاف الارشيف الورقي الذي يستغرق البحث فيه لساعات طويلة ويكون أكثر عرضة للتلف.²

الفرع الثاني: التمييز بين الحكومة الإلكترونية والمفاهيم المشابهة لها

ارتبطت العديد من المفاهيم بمصطلح الحكومة الإلكترونية نذكر منها ما يلي:

أولاً: التمييز بين الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية

عرفت الأمم المتحدة الإدارة الإلكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها من قبل الإدارة لتوفير المعلومات والخدمات العامة للمواطنين.³

وعرفها البنك الدولي بأنها: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتغيير الطريقة التي يتفاعل من خلالها المواطنين والمؤسسات التجارية مع الحكومة للسماح بمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار وربط طرق أفضل في الوصول إلى المعلومات وزيادة الشفافية وتعزيز المجتمع المدني.⁴

بمعنى أنها هي عبارة عن تبادل الأعمال والمعاملات بين الأطراف من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية بدلاً من الاعتماد على استخدام الوسائل المادية الأخرى كوسائل الاتصال المباشر.⁵

¹ مليكة قرياتي، المرجع السابق، ص 27.

² المرجع نفسه، ص 28.

³ عوني غلال، "الحكومة الإلكترونية ودورها في ترشيد الخدمة العمومية: دراسة مقارنة الجزائر - تونس"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2024/2023، ص 32.

⁴ عائشة خوخاوي، "دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق الجودة الشاملة في الجزائر: استراتيجية رقمنة العمليات الإدارية البلدية أمودجاً (2013-2020)"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2024/2023، ص 23.

⁵ راكن علي محمود الزعاري، غسان الطالب، الإدارة والتسويق الإلكتروني لمنظمات الأعمال المعاصرة، (د. ط)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 26.

كثير ما يثار الجدل بشأن مصطلحي الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، حيث يبرز تداخل واضح بين المفهومين وتشابه في كثير من النقاط من الأهداف والوسائل والخصائص، ما أدى الى تباين الآراء حول من رأى انهما مفهومان متطابقان لا اختلاف بينهما، ومن يرى انهما مختلفان وبين كذلك من يرى تعبير الحكومة الإلكترونية الأكثر دقة وسنقوم بعرض هذه الاتجاهات وحججها.

1) الاتجاه الأول: الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية متوافقان

يدعو هذا الاتجاه إلى تجاوز الخلاف بين مصطلحي «الإدارة الإلكترونية» و«الحكومة الإلكترونية»، والتركيز على التقنية وتطبيقاتها العملية. فالهدف الأساسي واحد، وهو تحسين التفاعل بين الحكومة والمواطنين وقطاع الأعمال لتحقيق الرقي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من خلال تقديم خدمات أفضل، واستغلال المعلومات والموارد بكفاءة، وتوفير الوقت والجهد والمال. ويؤكد أنصاره أن هذه المكاسب أهم من الدخول في خلافات مفرغة تضيع الوقت.¹

2) الاتجاه الثاني: الإدارة تعبير أدق

إن إشكالية المصطلحات الإلكترونية عند ترجمتها إلى اللغة العربية تكمن في إعطائها عدة تأويلات وترجمات، مما يُنجم عنه تعدد المفاهيم مثل "إدارة إلكترونية" و"حكومة إلكترونية"، أو في القيام بترجمتها ترجمة حرفية جامدة؛ وهو ما يؤدي إلى إفراغها من محتواها أولاً، والمساهمة في هذه الجدلية الاصطلاحية ثانياً، مما يسبب حالة من اللبس والاختلاط في المفاهيم داخل المجتمعات العربية.

يرى هذا الاتجاه أنه من الصواب استخدام مصطلح الإدارة الإلكترونية (E-Management) والابتعاد عن الحكومة الإلكترونية (E-Government)، حيث يتحجج أنصاره بأن أول ما يتبادر إلى الذهن عند سماع "الحكومة الإلكترونية" هو البعد السياسي والعمل السياسي، على الرغم من أن الحكومة ليست كيانا سياسيا صرفا ولها وظائف إدارية داخلية أخرى؛ إلا أن المصطلح يظل ذو صبغة سياسية².

إضافة إلى أن تعبير (حكومة) تعبير محدود، يعبر عن مجموعة من الأفراد، وعلاقات محصورة في بعض المؤسسات والهيئات المحددة والمعلومة، وليست علاقة مفتوحة مع جميع الناس، فهو من وجهة نظرهم تعبير عن ممارسة

¹ نادية إبراهيم السيد هندي، "الإدارة الإلكترونية وإشكالية التداخل بينها وبين الحكومة الإلكترونية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد 2، العدد 3، 2017، ص 122.

² المرجع نفسه، ص 120.

داخلية خاصة بذلك الهيكل التنظيمي المسمى (حكومة)، على عكس مصطلح (الإدارة) التي يدخل في دائرته جميع المستويات في الدولة، ويشمل جميع الأفراد في علاقاته¹.

3) الاتجاه الثالث: اختلاف المصطلحين

يرى فريق في أن الإدارة جزء من الحكومة ، انطلاقا من التطبيقات التكنولوجية في الإدارة التي تعمل على تحويل جميع العمليات الإدارية الورقية إلى عمليات إلكترونية، داخل نطاق ضيق أو شبكات محلية خاصة بالمؤسسات والأقسام. لكن بمجرد ربط هذه الشبكات الداخلية المحدودة بشبكة كبرى تنتظم داخلها جميع دوائر الدولة وتخضع لتصرفها، فإننا نكون قد انتقلنا من مفهوم الضيق للإدارة الإلكترونية لنصل إلى صيغة أشمل الحكومة الإلكترونية.

بينما يرى فريق آخر الحكومة جزء من الإدارة ، فالإدارة الإلكترونية هي الكل والحكومة الإلكترونية هي جزء من تطبيقات الإدارة الإلكترونية، فتعبير الإدارة الإلكترونية أكثر شمولاً واتساعاً من الحكومة الإلكترونية، فهي بمثابة المظلة الكبيرة والتي يتفرع منها تطبيقات مختلفة مثل التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية والحكومة الإلكترونية ويستند أنصار هذه الرؤية بحجة أنه لا حكومة بدون إدارة، وعليه لا حكومة الكترونية بدون إدارة الكترونية².

ويمكن إجمال الفرق بين الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية في أن الإدارة الإلكترونية تتمثل في استخدام التكنولوجيا لتحسين العمليات الإدارية والتنظيمية داخل المؤسسات، سواء كانت حكومية أو خاصة. تهدف إلى تسهيل تدفق المعلومات، وتحسين الاتصال الداخلي، ورفع كفاءة استخدام الموارد البشرية والمالية، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإدارية وتحسين أداء المؤسسة بشكل عام.

بينما تعمل الحكومة الإلكترونية على توفير الخدمات الحكومية عبر الإنترنت وتسهيل التفاعل بين المواطنين والحكومة، تشمل خدمات مثل تقديم الوثائق الرسمية إلكترونياً، وتقديم الضرائب، والمشاركة في الاستفتاءات الإلكترونية، تهدف إلى تعزيز التفاعل الإلكتروني بين الحكومة والمواطنين لتسهيل الحصول على الخدمات وتحسين جودتها.

¹ جيلالي بوزكري، "الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع و آفاق"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2015/2016، ص 44.

² المرجع نفسه، ص 43.

بهذا يتضح، أن الإدارة الإلكترونية تركز على تحسين العمليات الداخلية للمؤسسات، بينما تركز الحكومة الإلكترونية على تحسين خدمات الحكومة للمواطنين باستخدام التكنولوجيا.¹

ثانيا: التمييز بين الحكومة التقليدية والحكومة الإلكترونية

تضطلع الحكومة التقليدية بإدارة عدد هائل من الخدمات والنظم لمواطنيها وأعمالها المختلفة بالإضافة الى العديد من التعاملات بين الجهات الحكومية المختلفة داخل الحكومة الواحدة وبين الحكومة وغيرها من الحكومات الأخرى خارجيا.

عند المقارنة بين الحكومة الإلكترونية والحكومة التقليدية يمكن ملاحظة أنهما تتشابهان في الخدمات المقدمة، حيث بإمكان المواطن الحصول على أغلب الخدمات المقدمة من الحكومة التقليدية من خلال مواقع الحكومة الإلكترونية على شبكة الانترنت، الا أن الاختلاف يكمن في أساليب تقديم هذه الخدمات وهذا ما سنوضحه بالشكل التالي:²

تتركز الحكومية التقليدية على العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها أداء العمل، أما الحكومة الإلكترونية تتمحور أعمالها على كيفية خلق وتعظيم القيمة المضافة التي يحصل عليها المواطن بما يحقق إشباع لرغباته وتلبية احتياجاته.

تتميز الخدمات الحكومية الإلكترونية بكونها ذاتية، إذ تعتمد على كفاءة المواطن وخبرته في التعامل الإلكتروني لتحقيق أعلى درجات الاستفادة من الموقع الإلكتروني، فهو عنصر مشارك في جودة الخدمة الإلكترونية من خلال قدرته على التفاعل مع الموقع. كما ينعلم تأثير دور مقدم الخدمة (الموظف) على جودة الخدمات الحكومية المقدمة، ويحل محلها قوة شبكة الاتصالات وكفاءة الموقع الإلكتروني، حيث تستبدل الحكومة الإلكترونية التفاعل الشخصي بين مقدم الخدمة ومتلقيها بالتفاعل الآلي على الخط بين طالب الخدمة والموقع الإلكتروني. ولا يتقيد المواطنون في الحكومة الإلكترونية بالحدود الزمانية والمكانية، فالخدمات متاحة في أي وقت وفي أي مكان، مما يضمن العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص أمام كافة المواطنين في الحصول على الخدمة.³

¹ عبد الرحمان خوي، "تحديات الحكومة الإلكترونية في الجزائر - دراسة حالة مؤشر الخدمات الرقمية"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة مستغانم، المجلد 10، العدد 2، ديسمبر 2023، ص ص 220-221.

² محمد مدحت، المرجع السابق، ص 35.

³ رضا سيف الدين جلوي، "الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمات العمومية من خلال التجارب العربية والعالمية"، مجلة آفاق العلوم، جامعة الجلفة، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 183.

بالرغم ان الحكومة الإلكترونية تتفوق على الحكومة التقليدية في العديد من الجوانب غير انه بالمقابل توجد انعكاسات سلبية لتطبيق الحكومة الإلكترونية لا تجدها في الحكومة التقليدية تتمثل في:

مشكلة البطالة: الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي إلى التخلي عن بعض العاملين في الجهات الإدارية الحكومية مما يؤثر على سوق العمالة والطلب عليها.

مشكلة انعدام العلاقات الاجتماعية: الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القيام بالأنشطة وتقديم الخدمات، يؤدي إلى ضعف فرص التواصل بين المواطنين مما يؤثر سلباً على العلاقات الاجتماعية.

مشكلة السرية: قد يسفر تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية إلى عدم حماية خصوصية حياة المواطنين، حيث تحتوي قواعد البيانات على أسماء المواطنين وعناوينهم ووظائفهم وحالتهم الاجتماعية والصحية مما قد يعرضهم للمخاطر.¹

ثالثاً: التمييز بين الحوكمة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية

ظهر مفهوم الحكومة (الحكم الرشيد أو الحكم الجيد) في تقرير للبنك الدولي عام 1989، حيث وصفت أزمة دول إفريقيا جنوب الصحراء بـ "أزمة حوكمة"²، وعرفت اليونسكو بأنها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إطار إدارة شؤون بلد معين وتشمل تعبير المواطنين عن مصالحهم وحصولهم على حقوقهم وممارسة واجباتهم القانونية.³

وهي كذلك: إشراك جميع الأطراف في اتخاذ القرار داخل المؤسسة، مع توفير المعلومات بشفافية ووضوح، وتحديد المسؤوليات والحقوق والواجبات لتجنب الفساد الإداري. كما تضمن إدارة سليمة للمؤسسات تخضع للرقابة والمتابعة والمساءلة، مع التركيز على الحفاظ على المصالح العليا للمجتمع والدولة والعاملين، والوصول إلى أعلى درجات الكفاءة في العمل.⁴

¹ رضا سيف الدين جلوي، المرجع السابق، ص 184.

² عزى الأخضر، جلطي غالم، "دور الإعلام في الوقاية من الجريمة والانحراف: الحكومة الإلكترونية أداة لتحقيق مقومات الحكم الرشيد"، مجلة الحكمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد 12، 2012، ص 44.

³ العيد زايدي، حسين بن داود، "الحوكمة الإلكترونية ودورها في تكريس الحكومة الإلكترونية"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة المسيلة، المجلد 10، العدد 1، جانفي 2025، ص 211.

⁴ عبد اللطيف باري، "دور ومكانة الحكومة الإلكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013/2014، ص 73.

من الصعب الفصل بين مفهوم الحكومة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية حيث يرى البعض أن التعامل مع كلا المصطلحين كأنهم معنى واحد أمر غير دقيق نظراً لوجود بعض الاختلافات بينهما¹ تتمثل فيما أن الحكومة الإلكترونية تركز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العمومية وأتمتة العمليات الحكومية (مثل دفع الضرائب والفواتير)، وتحسين الوصول إلى المعلومات والخدمات.

بينما الحكومة الإلكترونية مفهوم أوسع يهدف إلى تحقيق الحكم الرشيد من خلال الإدارة الفعالة للموارد، تعزيز الشفافية والمساءلة، مشاركة المواطنين في صنع السياسات والقرارات، وإضفاء الطابع الديمقراطي على عمليات الحكم. باختصار الحكومة الإلكترونية تهتم بتقديم الخدمات للمواطن، بينما الحكومة الإلكترونية تهتم بإشراك المواطن في الحكم نفسه.²

الفرع الثالث: نشأة الحكومة الإلكترونية

يرجع البعض بدايات الحكومة الإلكترونية إلى عام 1955، عندما قامت مؤسسة الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام أول حاسوب مبرمج أطلق عليه اسم IBM 705، والذي تولى مهمة تحصيل الاشتراكات وتقديم مختلف خدماتها.

بعد ذلك، عملت الولايات المتحدة على تطوير الأداء الحكومي، وكان من أبرز ما قامت به عام 1969 ربط أقسام وزارة الدفاع الأمريكية عبر الحاسبات الإلكترونية تحت مسمى الشبكة المعلوماتية Arpanet، ثم تم تبني هذه الفكرة وتطويرها لاحقاً من قبل الجامعات والمعاهد العلمية سنة 1972، قبل أن ينتشر تطبيقها على مستوى المؤسسات غير الحكومية.³

في ثمانينيات القرن الماضي، وتحديدًا في الدول الإسكندنافية، قاد Lars من جامعة أودنيس في الدنمارك أول تجربة حقيقية للحكومة الإلكترونية، حيث تم إنشاء قرى إلكترونية تقوم على ربط القرى النائية بالمركز، وأطلق عليها مراكز الخدمة عن بعد، ويعتبر مايكل ديل صاحب شركة Dill، الذي له دور ريادي في ميدان الحلول الإلكترونية، أحد أبرز رواد هذا المشروع.⁴

¹ ماجد أحمد محمد الصوالح الشحي، "الحكومة الإلكترونية وآليات مكافحة الفساد الإداري: دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً"، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، المجلد 15، العدد 05، 2023، ص 1333.

² العبد زايدي، حسين بن داود، المرجع السابق، ص 214.

³ مليكة قرباني، المرجع السابق، ص 17-18.

⁴ مصطفى يوسف كافي، الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، (د. ط)، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009، ص 20.

استفادت المملكة المتحدة من التجربة الدنماركية وطبقتها سنة 1989 عن طريق مشروع قرية مانشستر، الذي يهدف إلى إنشاء مضيف مانشستر كخطوة أولية تعمل على ترقية ومتابعة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والمهنية، وقد انطلق المشروع فعليا سنة 1991. شهد العام الذي يليه، 1992، انعقاد مؤتمر الأكواخ البعيدة في المملكة المتحدة للوقوف على هذه المشاريع ومتابعتها، إلى جانب تبني مجلس لندن مشروع بوتيل للاتصالات البعيدة التقنية، الذي شدد على جمع ونشر المعلومات باستخدام الوسائل الإلكترونية كالبريد الإلكتروني والوصول عن بعد لقواعد المعلومات¹.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ظهرت محاولات أخرى لتطبيق الحكومة الإلكترونية، خاصة بعد إعلان الرئيس الأمريكي بيل كلينتون سنة 1992 أثناء حملته الانتخابية نيته في جعل طريق المعلومات السريع حجر زاوية جديد في البنية الأساسية القومية، وقد شهدت سنة 1995 أول تدشين لتطبيق الحكومة الإلكترونية من قبل هيئة البريد المركزي بولاية فلوريدا،² ثم تبعتها الكثير من المبادرات في مختلف أنحاء العالم، مثل تجربة المحكمة الافتراضية عام 1998 تحت قيادة جامعة مونترال في كندا والتي تم تنفيذها عام 1999، ليتم تطبيق فكرة الحكومة الإلكترونية على العمل التجاري عام 1999 مما أدى إلى ظهور فكرة القرار الإلكتروني.

أعقب ذلك صياغة المفوضية الأوروبية لخطة عمل تحت مسمى أوروبا الإلكترونية، والتي أقرتها دول الاتحاد الأوروبي رسميا خلال قمة لشبونة في 20 يونيو 2000،³ وركزت على مفهوم الحكومة المباشرة، أي الحكومة الإلكترونية المتاحة على الشبكة العالمية للإنترنت، وكان الهدف الأساسي للمجلس الأوروبي هو إتاحة فرص الوصول السهل لجميع المواطنين للمعلومات والخدمات وإجراءات صنع القرارات الحكومية على الشبكة العنكبوتية. في ذات العام، تم وضع قانون الخدمات الإلكترونية في مجال الإدارة موضع التنفيذ، وكان هدفه الرئيسي تحقيق سهولة وسرعة الحصول على الخدمات الإلكترونية في مجالات الإدارة العامة مع تأمين حفظ البيانات.⁴

¹ عبد الحفيظ مجاوي، فطيمة الزهرة عيسات، مديحة مرباح، "الحكومة الإلكترونية في الجزائر ضرورة عصرية أم حاجة حتمية"، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، المجلد 7، العدد 2، 2022، ص 706.

² عبد القادر بن زعمة، المرجع السابق، ص 11.

³ صدام محمد طالب الخماسية، الحكومة الذكية ما بعد الحكومة الإلكترونية، ط 1، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، دبي، 2017، ص 117.

⁴ فيصل عبد الله العتيبي، "الحكومة الإلكترونية ودورها في حل المشكلات الإدارية بالتطبيق على الدوائر الحكومية بمحافظة الرياض"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، المجلد 51، العدد 4، 2023، ص 812.

تعتبر أول تجربة ناجحة للحكومة الإلكترونية في نيوزيلندا عام 2000، حيث كانت تقدم خدمات معلوماتية موثوقة للأفراد فيما يتعلق بالوثائق الشخصية والعامة، تسديد الفواتير، وجدولة المواعيد لدى مختلف الدوائر الحكومية، جرى الإعلان رسمياً عن ميلاد الحكومة الإلكترونية في مؤتمر نابولي بإيطاليا في شهر مارس سنة 2001.¹ على المستوى العالم العربي، كانت الإمارات العربية المتحدة أول من بادر بالتحول نحو الحكومة الإلكترونية، حيث أعلنت حكومة دبي في أكتوبر سنة 2001 عن إنشاء منطقة حرة لتكنولوجيا تحت اسم مدينة دبي للإنترنت. أما في الجزائر، قامت الحكومة الجزائرية من خلال وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بإطلاق أحد الملفات الكبرى وهو برنامج الجزائر الإلكترونية للفترة 2008 – 2013، تم التشاور فيه مع أكثر من ثلاثمائة شخص ممثلين عن المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص والجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث قاموا بطرح أفكارهم ومناقشتها خلال ستة أشهر، وقد تضمن البرنامج 13 محورا يحدد 7 أهداف رئيسية كان مقررا إنجازها في غضون عام 2013.² غير أن التجسيد الفعلي لهذا المشروع شهد تعثرا حال دون إتمامه في آجاله، وبحلول شهر جوان من عام 2022 تم إرساء الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في ثوبها الجديد والتي حملت في مضمونها عزم الجزائر على تدارك الوضع والمضي قدما في خوض غمار الرقمنة عبر الإستفادة من العثرات التي وقعت فيها في ظل الجائحة كوفيد 19.³

وتسعى هذه الاستراتيجية، التي أعدتها اللجنة العليا للرقمنة، إلى تحقيق رؤية طموحة بحلول عام 2030، تتمثل في جعل الجزائر رائدة في المجال الرقمي على المستوى الإفريقي، مع التركيز على تحديث الإدارة العمومية، تعزيز الاقتصاد الرقمي، وترسيخ السيادة الرقمية. تعتمد الاستراتيجية على خمسة محاور أساسية تشمل تهيئة الإطار القانوني والتنظيمي، تطوير البنية التحتية الرقمية، توفير خدمات إلكترونية فعالة، تكوين الكفاءات البشرية في المجال الرقمي، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، بهدف تحسين جودة الخدمات العمومية وتسهيل وصول المواطنين إليها.⁴

¹ قمراتي مليكة، المرجع السابق، ص 18.

² نعيمة خطير، "واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الطموح والتحديات"، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 2017، ص ص 62-63.

³ كوثر منسل، "تفعيل دور الإدارة الإلكترونية في الجزائر: نحو بروز قانون للإدارة الإلكترونية"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية 2022/2023، ص 2.

⁴ المرصد الوطني للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، منصة الاستراتيجية الوطنية للشفافية، تم الاطلاع بتاريخ 29-05-2026، متاح

على الرابط: <https://www.hcn.dz/SNTN-Ar.pdf>.

نلفت الانتباه الى ان مفهوم الحكومة الالكترونية كمصطلح مر بعدة مراحل ليصل الى شكله الحالي ويمكن اجمال هذه النقاط كما يلي:

المرحلة الأولى (مرحلة الميلاد) تعود جذور هذه المرحلة إلى بداية النصف الثاني من القرن العشرين، التي عرفت دخول الحواسيب لأول مرة في مجال التطبيقات الإدارية المختلفة، تم فيها تطوير أنظمة العمل داخل الإدارات المختلفة من خلال البرامج التي عملت على تبسيط مهام الموظف العادي ورفع وتيرة الإنجاز.

المرحلة الثانية (مرحلة التصعيد) تعود هذه المرحلة إلى حقبة السبعينات والثمانينات، شهدت هذه المرحلة أتمتة بعض الخدمات حيث أصبح بإمكان المواطن ان يحصل على الخدمة من خلال أنظمة المعلومات، مثل تسديد مختلف الفواتير عن طريق ماكينات خاصة.

المرحلة الثالثة (مرحلة الذروة) تمثل عصر الانترنت بدأت في منتصف التسعينات وفيها تم تفعيل أداء الحكومة بالاتصال عبر الفضاء الالكتروني سواء من حيث اداء الموظفين لأعمالهم داخل الأقسام الإدارية المختلفة، أو بالنسبة تواصل المواطنين مع هذه الإدارات وإنجاز معاملاتهم من خلال شبكة الانترنت¹.

مبررات التحول للحكومة الالكترونية

وفيما يخص دوافع التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية فإن ذلك يرجع لعدة أسباب من ضمنها ما يلي

(1) أسباب سياسية:

- تشجيع البنك الدولي الدول النامية على تبني مشاريع الحكومة الإلكترونية عبر برامج الهبات الدولية.
- استعمال الحكومة الإلكترونية من طرف السياسيين كورقة انتخابية رابحة وللحصول على الرضا الجماهيري من خلال تقديم خدمات أسهل للمواطنين.²
- اعتبار الحكومة الالكترونية كمؤشر لتقدم ورقي المجتمعات مما دفع الدول المتقدمة الى تنافس فيما بينها على اعادة هندسة الحكومات الكترونيا.
- طرح مشروع الحكومة الإلكترونية من قبل الحكومة الأمريكية ومن ثم تبنيه لاحقا من قبل المجموعة الأوربية وإدراجه على أجندات عمل منظمة التجارة العالمية.

¹ احمد ضيف، محمد بن موسى، "الحكومة الالكترونية السياق التاريخي، تقويم المسعى وتحدي التفعيل"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، المجلد 3، العدد 5، 2013، ص 148.

² عوني علال، المرجع السابق، ص 18.

(2) أسباب تكنولوجية:

- ظهور شبكة الانترنت و انخفاض أسعار الاجهزة التكنولوجية الحديثة لتصبح في متناول الجميع.¹
- تطور شبكات الاتصالات وظهور مفهومي العوامة وطريق المعلومات السريع الذي يعتمد على الشبكات عالية السعة والقادرة على نقل البيانات الضخمة والوسائط المتعددة بسهولة.
- تعزيز الامن المعلوماتي عبر تطوير مستويات عالية من تشفير البيانات لتصبح الشبكة بيئة امنة للمتعاملين.²

(3) أسباب اقتصادية:

- ظهور التجارة الإلكترونية وما تفرضه من حتمية تواصل بين مؤسسات الأعمال التجارية ومؤسسات الدولة خصوصاً في مجال العلاقات بين المؤسسة والإدارة الرسمية.
- استخدام الحكومات للتكنولوجيا لخفض التكاليف وتقليل الاعباء المالية.
- مشاريع الخصخصة التي تتطلب تواصل بين القطاع العام والخاص والمؤسسات المدنية.
- تحقيق شركات الإنترنت ونماذج العمل المؤسساتي الإلكترونية لنجاحات مذهلة ومتسارعة.³

(4) أسباب اجتماعية:

- ارتفاع الوعي العام بالتكنولوجيا والإنترنت لدى المواطنين.
- امكانية المواطن الاستفادة من الخدمات الحكومية من المنزل دون تكبد مشقة الذهاب للمراكز الحكومية.
- انتشار مفهوم اخدم نفسك للحد من الموارد البشرية المطلوبة لتنفيذ الأعمال الإجرائية.
- ازدياد معدلات التقاعد بين الموظفين دفع الحكومات العمل على استخلاص خبرتهم ومعرفتهم وايداعها في الانظمة المعلوماتية⁴.

¹ أحمد بن عيشاوي، "أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية (e.g) على مؤسسات الأعمال"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، المجلد 7، العدد 7، 2009، ص 289.

² موسى سعداوي، بلقاسم تويبة، محمد بن عيشوش، "الحكومة الإلكترونية في الوطن العربي"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، المجلد 2، العدد الرابع (2013)، ص 180.

³ مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية: إدارة بلا أوراق - إدارة بلا مكان - إدارة بلا زمان، (د. ط)، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2011، ص 256.

⁴ موسى سعداوي، بلقاسم تويبة، محمد بن عيشوش، المرجع السابق، ص 180-181.

الفرع الرابع: أهداف الحكومة الإلكترونية

قبل الشروع في تنفيذ مشاريع الحكومة الإلكترونية يتم وضع مجموعة من الاهداف الاستراتيجية والتشغيلية المراد تحقيقها، تختلف هذه الأهداف من دولة الى أخرى تبعا لخصوصية تجربتها التاريخية، توجهها العام، مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي وتباين برنامجها التنموي والسياسي، الامر الذي ينعكس حتما على غايات وتوجهات مشروعات الحكومة الإلكترونية. ومع ذلك توجد أهداف تشترك فيها اغلب مشاريع الحكومات الإلكترونية وبالتالي نقوم بتقسيم أهداف الحكومة الإلكترونية الى نوعين أهداف عامة (مشتركة) وأهداف خاصة (تختلف من دولة لأخرى).¹

أولاً: الأهداف العامة

تتمثل الأهداف العامة للحكومة الإلكترونية في رفع مستوى الأداء الحكومي من خلال تبادل المعلومات بدقة بين الدوائر المختلفة، وزيادة دقة البيانات وتقليل الأخطاء الناتجة عن الإدخال اليدوي، مع تسهيل الحصول عليها من مصادر متعددة. كما تسعى إلى تطوير العلاقة بين الحكومة والمواطنين من خلال تعزيز الشفافية والمشاركة،² تحقيق رضا المواطنين وتكريس الديمقراطية، إلى جانب اختصار الإجراءات الإدارية بإلغاء المعاملات التقليدية غير المجدية وتقليص الاعتماد على الوثائق الورقية. وتسهم أيضا في زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف، خاصة في مجال اليد العاملة بأتمتة الأعمال الروتينية، مع مواكبة التطور التكنولوجي السريع، ودعم النمو الاقتصادي عبر التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني³، كذلك تعزيز الإدماج والمشاركة الشعبية من خلال إتاحة الفرصة لكل مواطن لطرح أفكاره واستفادته من الخدمات والمعلومات عبر الإنترنت والهواتف.⁴

هذا وقد قامت جامعة الدول العربية بتحديد ستة أهداف رئيسية تتسم بها استراتيجيات الحكومة الإلكترونية في إعلان القاهرة الصادر في 18 يونيو 2003، وهي: تحقيق كفاءة وعائد أكبر على الاستثمار، وضمان النفاذ المريح لخدمات الحكومة ومعلوماتها، وتوصيل الخدمات التي تستجيب لاحتياجات العميل، والتكامل بين الخدمات

¹ سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقها العربية، (د. ط)، مركز البحوث بمعهد الإدارة العامة، الرياض، 2005، ص ص 189-190.

² مسعود درواسي، "الحكومة الإلكترونية متطلباتها ومعوقات تطبيقها"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، المجلد 02، العدد 02، 2013، ص ص 292-293.

³ عبد اللطيف باري، المرجع السابق، ص 29.

⁴ مولاى الحسن بن فرحات، "عصرنة الإدارة العمومية الجزائرية في ظل التحديات والرهانات"، أطروحة دكتوراه العلوم في الحقوق، تخصص قانون إداري وإدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لخضر باتنة 1، السنة الجامعية 2022/2023، ص 138.

ذات الصلة، وبناء ثقة المستخدم، وزيادة اشتراك المواطنين في الخدمات. وبناء على ذلك، لا بد أن ينتج عن الاستثمار في إقامة الحكومة الإلكترونية عائدات ملموسة، سواء بخفض التكاليف، أو زيادة الكفاءة والإنتاجية، أو تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وقطاع الأعمال.¹

ثانيا الأهداف الخاصة أو الاستراتيجية:

يتمثل الهدف الاساسي من مشروع الجزائر الإلكترونية في ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، وأن تكون متاحة للجميع. وتنبثق عنه اهداف اخرى على غرار التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية ومكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحا لتنمية البلاد، ناهيك عن تحسين نوعية الخدمات للمواطنين في مختلف مجالات حياة مجتمعنا والمساهمة كذلك في تحسيد على أرض الواقع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة كذلك تحقيق السياسة الوطنية الجوارى عن طريق تقرب الإدارة من المواطن. كما تهدف الى حماية المجتمع والبلاد ضد آفة الجريمة المنظمة وبالأخص الجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذا ظاهرة الإرهاب والتي تستعمل غالبا تزوير وتقليد وثائق الهوية والسفر كوسيلة لانتشارها.²

بالنسبة للتجارب المقارنة تضمنت دراسة نموذج دولة أجنبية رائدة وأخرى عربية سبابة في مجال الحكومة الإلكترونية.

(1) الولايات المتحدة الأمريكية تضمنت إستراتيجية الحكومة الإلكترونية بالولايات المتحدة الأمريكية منذ تطبيقها سنة 1992 عدة أهداف من بينها:

- تبسيط توزيع الخدمات إلى المواطنين.
 - إزالة البيروقراطية.
 - تبسيط عمل الوكالات الفيدرالية.
 - تخفيض تكاليف العمل الإداري وتحقيق سرعة فائقة في أنشطة الحكومة.³
- (2) الإمارات العربية المتحدة:** يهدف المشروع الذي بدأ تطبيقه سنة 2001 إلى:

¹ حسين مصطفى هلاي وآخرون، الإدارة الإلكترونية، ط 1، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص 113.

² منال قدواح، "مشروع بوابة المواطن الإلكتروني في إطار إستراتيجية الحكومة الإلكترونية الجزائرية 2013 (بين النص والتطبيق)"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، المجلد 47، العدد 47، جوان 2017، ص 49.

³ خالدية بن عوالي، "التجارب الدولية في مجال تطبيق الحكومة الإلكترونية -دروس مستخلصة للجزائر"، المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 1، العدد 1، 2017، ص 86.

- اعتماد المواصفات القياسية الموحدة لتبادل المعلومات والبيانات بين الوزارات والجهات المتعددة.
- تطوير وتحسين مستوى الكفاءة والإنتاجية في الخدمات الاتحادية.
- الربط بين كافة الخدمات والإجراءات الحكومية.
- تقليل التكاليف الخاصة بتطوير الخدمات وتقليل التعامل بالأوراق والنماذج اليدوية.
- مواكبة التطور التكنولوجي في مجال الحكومة الإلكترونية واستخدام أنظمة الكترونية حديثة.
- تسهيل وتسريع الخدمات المقدمة للمواطنين.¹

يتضح من هاته التجارب الدولية في تطبيق الحكومة الإلكترونية انه توجد اهداف استراتيجية مشتركة بينها مثل ضمان فعالية الأداء الحكومي ورفع إنتاجية المؤسسات الحكومية، تحسين نوعية الخدمات المقدمة وتنمية الاقتصاد. وفي المقابل انفردت كل دولة بأهداف استراتيجية اخرى خاصة بها مثل حماية المجتمع من الجريمة المنظمة والارهاب بالنسبة للجزائر، القضاء على البيروقراطية في كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، توفير البنية التحتية والتكنولوجية والتوجيه نحو المجتمع المعلوماتية (الإمارات).²

المطلب الثاني: تصنيفات ومبادئ الحكومة الإلكترونية

تتخذ الحكومة الإلكترونية أشكالاً متعددة تختلف على أساس من إلى أو حسب نوع العميل ولكل نوع خصائصه وأهداف وهو ما سنتطرق إليه في (الفرع الأول)، ولضمان نجاح تطبيقها يجب الارتكاز إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي توجه تطبيقاته وتضمن استدامته وهو ما سنفصل فيه في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تصنيفات الحكومة الإلكترونية

تختلف هذه التصنيفات باختلاف الطرف المستفيد من خدمات الحكومة الإلكترونية، وتبعاً لذلك فإن أنواع الحكومة الإلكترونية حسب هذا التصنيف هي:

أولاً: الحكومة الإلكترونية الى المواطن (G2C) Government to Citizen

إن أهم الأهداف التي انشئت من أجلها الحكومة الإلكترونية هي تطوير علاقة الحكومة مع المواطنين وتحقيق الديمقراطية اضافة لتحسين الخدمات الحكومية المقدمة لهم، ونقل هذه الخدمات إلى شبكة الإنترنت، وأنماط التكنولوجيا الرقمية الأخرى. تشمل العلاقة من المواطن الى الحكومة كل التعاملات والأنشطة التي تدخل في صلب هذه العلاقة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

¹ عبد اللطيف باري، المرجع السابق، ص 134-135.

² مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص 43.

__ التسجيل المدني مثل إصدار شهادات الميلاد، الزواج، جوازات السفر، شهادة الأحوال المدنية الوفاة، المسائل الشرعية لحياة المواطنين.

__ الخدمات الصحية وتشمل الضمان الصحي للمستشفيات، العلاج الطبي.

__ التعليم الترتيب والتعليم الأساسي والثانوي التعليم العالي ومراكز البحوث والدراسات البعثات المالات والإجازات الدراسية.

__ الخدمات الاجتماعية الضمان الاجتماعي التقاعد التوظيف الرعاية الاجتماعية

__ الخدمات الاجتماعية والثقافية الأخرى المقدمة للمواطنين والمستفيدين مثل تحديد رخص سير المركبات أو رخص القيادة، دفع رسوم استهلاك الكهرباء والغاز المياه عبر الإنترنت¹.

__ توفير معلومات عن القوانين والقرارات السياسية.

تتميز الخدمات الحكومية المقدمة إلكترونياً للمواطنين بمجموعة من الخصائص البارزة، أهمها أنها خدمات ذاتية يمكن الاستفادة منها اعتماداً على كفاءة المواطن وخبرته في التعامل الإلكتروني، مع انفصالها التام عن شخصية وقدرات الموظف المقدم لها، حيث يتلشى دور الموظف في التأثير على جودة الخدمة ويحل محله قوة النظام والشبكة². كما تتسم هذه الخدمات بوجود تفاعل آلي عبر الإنترنت بين طالب الخدمة والموقع الإلكتروني، بدلاً من التفاعل الشخصي المباشر. وتتيح للمواطنين الحصول عليها دون أي قيود زمنية أو مكانية، مما يمنحهم حرية اختيار الوقت والمكان المناسبين وفق احتياجاتهم الخاصة. ومع صعوبة قياس ردود أفعال المواطنين تجاه هذه الخدمات، تقوم بعض المواقع بإجراء استطلاعات رأي لتقييم تصميم الموقع وكفاءة الخدمات وإجراءات الحصول عليها. ومن أبرز مميزات أيضاً ضمان العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين في الحصول على الخدمات الإلكترونية³.

تقدم الحكومة الإلكترونية للمواطن العديد من الإيجابيات، أبرزها سرعة وجودة أداء الخدمات، وحرية المواطن في اختيار الوقت والمكان المناسبين له للحصول على الخدمة. كما تقلل من فرص الفساد من خلال انعدام العلاقة المباشرة بين الموظف والمواطن، مما يساهم في خفض معدلات الرشاوى. وتوفر على المواطن عناء الوقوف في الطوابير الطويلة، ومشقة الانتقال إلى المؤسسات العمومية مع ما يترتب على ذلك من توفير في النفقات والجهد. بالإضافة

¹ محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص 87.

² مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص 75.

³ المرجع نفسه.

إلى ذلك، تساهم في القضاء على المعاملات البيروقراطية الفاسدة، مثل حذف الوثائق أو تكرار المراجعات عدة مرات، التي كان يعاني منها المواطن في ظل النظام التقليدي.¹

أما السلبيات والمعوقات الرئيسية لتطبيق هذا النوع من الحكومة الإلكترونية، فتتمثل في معاناة نسبة كبيرة من المواطنين، خاصة كبار السن، من الأمية الإلكترونية، وعدم توفر وسائل تكنولوجيا المعلومات لدى الكثيرين، إلى جانب ضعف شبكة الإنترنت وانقطاعها المتكررة، وصعوبة الدخول إلى المواقع الحكومية، وهو أمر شائع في معظم الدول النامية ومنها الجزائر. كما يعيق تطبيقها نقص الوعي التكنولوجي وعدم الثقة بخدمات الحكومة الإلكترونية، وعدم وجود وسائل دفع إلكتروني فعالة في كثير من الدول النامية، بالإضافة إلى عرقلة بعض أصحاب المصالح الذين كانوا يستفيدون من الرشاوى والمعاملات التقليدية لتحقيق مكاسب شخصية.²

ثانيا: من الحكومة الى الحكومة (G2G) Government to Government

نظرا للحجم الكبير من البيانات والمعلومات والوثائق والاموال التي تنتقل يوميا عبر مؤسسات وهيئات ووكالات الحكومة، اتجهت التطبيقات الحديثة إلى تقليص استخدام الاوراق والوثائق الرسمية لتسريع الروتين الاداري وخفض تكلفة تنفيذ المعاملات، مما يساهم في زيادة الكفاءة الادارية في اطار من الامنية والسرية كذلك تقوم الحكومة الإلكترونية بتوظيف البنية الشبكية للحكومة الإلكترونية لتنفيذ المعاملات الإلكترونية التي تتم بين الدوائر والقطاعات الحكومية كالحصول على معلومات أو أخذ موافقة أو أي إجراء آخر يحكم العلاقة بين الجهات الحكومية، وهذه الخدمة أيضا تعتمد على بروتوكولات لنقل المعلومات والملفات.³

من أبرز إيجابيات هذا النوع من الحكومة الإلكترونية سرعة الاستجابة للآزمات بفضل وجود بنوك معلومات دقيقة ومحدثة، وتحقيق التكامل والتنسيق بين الإدارات والمؤسسات الحكومية على المستويين المحلي والمركزي، مما ينعكس إيجابا على كفاءة عملها. كما تتيح التكيف السريع مع التغيرات والمستجدات، وتجاوز عقبات الزمان والمكان، وتعزيز الروابط بين الإدارات الحكومية والمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، تساهم في اختصار المستويات الإدارية وتقليل الازدواجية والتشابك بين الجهات الحكومية، وتفعيل رقابة فعالة على سير العمل الإداري وسيطرة أفضل على

¹ مليكة قرباني، المرجع السابق، ص 76.

² المرجع نفسه.

³ فهد بن ناصر العبود، الحكومة الإلكترونية بين التخطيط والتنفيذ، ط 2، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2005، ص 145.

إنفاق أموال الدولة، مع زيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية. وتوحد الإجراءات الإدارية بين جميع المؤسسات العمومية، وتعزز التقارب والتعاون المستمر بين الجهات الحكومية من خلال تبادل الخدمات بسهولة ويسر.¹ لكن رغم هذه الإيجابيات، إلا أن هناك عوائق قد تعيق تحقيقها، أبرزها معارضة أصحاب المصالح ورؤوس الفساد للتغيير، نظرا للرقابة الإدارية والمالية الصارمة التي تفرضها الحكومة الإلكترونية عليهم. كما تشكل مخاطر الهجمات السيبرانية واختراق المواقع الحكومية تهديدا حقيقيا، حيث قد تؤدي إلى كشف معلومات سرية تمس بأمن الدولة واستقرارها.²

ثالثا: من الحكومة إلى الأعمال (G2B) Government to Business

يقصد بالحكومة الإلكترونية في قطاع الأعمال استخدام الجهاز الحكومي للوسائط الإلكترونية لتقديم خدماته؛ كالإعلان عن المشتريات والمبيعات الحكومية؛ تعزيزا للشفافية، وحصولا على أفضل الأسعار، ومحاربة للفساد والرشوة. يجسد هذا المفهوم توجهها اقتصاديا حديثا، وهو ذهاب الخدمة أو السلعة إلى العميل أو المستفيد بدل من أن يذهب هو إليها.³

تتجلى مظاهر هذه العلاقة في كيفية مساهمة الحكومة في تحسين مناخ العمل وتوفير مزايا الأعمال، من خلال أنشطة تحفيز الصناعة والتجارة، وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، وأنشطة تحفيز الاستثمار الأجنبي، وتبسيط إجراءات الموافقة على الترخيص والامتياز، وضمان السرعة والشفافية في إجراءات تسجيل الأعمال، وتنفيذ إجراءات الشراء الحكومي مع القطاع الخاص، وكذلك إجراءات المناقصات والمزايدات، والنشر الإلكتروني للتشريعات وقوانين العمل والإقامة والهجرة.⁴

تنفذ هذه الخدمات عبر بوابة حكومية موحدة تلبي احتياجات المستخدم الإجرائية، وتتيح الوصول إلى الخدمات المشتركة بين الجهات الحكومية، مع توفير خيارات الدفع المركزي الإلكتروني؛ مما يساهم في تقليل المراجعات

¹ مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص 80.

² المرجع نفسه، ص 81.

³ أحمد شريف بسام، "واقع الحكومة الإلكترونية في الدول العربية 'حالة الجزائر': دراسة وصفية تحليلية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2010/2011، ص ص 43-44.

⁴ منال قدواح، المرجع السابق، ص 46.

الحضورية، وتخفيف الأعباء الإدارية، وترشيد النفقات التشغيلية، والحد من الأخطاء البشرية، وإزالة العقبات التي تعيق وتيرة النشاط الاقتصادي وسرعة معاملاته.¹

يؤدي القطاع الخاص دوراً حيوياً في مختلف مراحل الحكومة الإلكترونية؛ إذ يسهم بخبرته في مجال تقنية المعلومات وشبكات الاتصال في مرحلة التخطيط للمشروع وبناء البنية التحتية المعلوماتية، والمشاركة في حملات التوعية والتكوين لفائدة المواطنين وموظفي المؤسسات الحكومية. كما يبرز دوره في باقي المراحل كمستفيد من الخدمات الحكومية الإلكترونية ومزود لها بأحدث التقنيات لضمان مواكبة التطور.

تنعكس العلاقة التكاملية بين الحكومة الإلكترونية وقطاع الأعمال إيجاباً على الاقتصاد الوطني، يسهم هذا التكامل في تشجيع الاستثمار، ونمو التجارة الإلكترونية، وترشيد الإنفاق الحكومي، فضلاً عن مساعدة مؤسسات الأعمال، لا سيما الصغيرة والمتوسطة، في الانتقال للشبكة للحصول على الخدمات والمتطلبات.²

رابعاً: من الحكومة إلى الموظف (G2E) Government To Employees

يعتبرها بعض الباحثين جزءاً داخلياً من علاقة "من الحكومة إلى الحكومة"، بينما يرى آخرون أنها قطاع منفصل ضمن الحكومة الإلكترونية. تمثل هذه العلاقة مجموعة الخدمات الداخلية المقدمة للعاملين في الجهات الحكومية، وتهدف إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في المنظمات الحكومية ذاتها من خلال تحسين أداء العاملين وتوضيح أفضل الأساليب لممارسة الأعمال. حيث تستخدم تكنولوجيا المعلومات في إدارة الموارد البشرية، وتشمل الخدمات الذاتية المقدمة للعاملين: طلبات الحصول على العطل، والاطلاع على تقارير الأداء، والتدريب الإلكتروني،³ وإتاحة المعلومات حول الرواتب وتقارير الاجتماعات، بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بالتوظيف كالتسجيل الإلكتروني والإعلام بنتائج التوظيف إلكترونياً.

يعتمد تقديم هذه الخدمات الموجهة لصالح موظفي المؤسسات الحكومية على وجود قواعد بيانات متكاملة عن هؤلاء الموظفين تشمل: السن، المؤهل، الوظيفة، الدرجة، الحالة الاجتماعية، القسم والإدارة التي يعمل بها، وكل ما يتعلق بالمسار الوظيفي للموظفين.

¹ أحمد شريف بسام، المرجع السابق، ص 44.

² مليكة قرباني، المرجع السابق، ص 77-78.

³ سارة مولاي مصطفى، "مقومات واستراتيجيات التحول الناجح للحكومة الإلكترونية"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة باتنة 1، المجلد 3، العدد 2، 2017، ص 7-8.

تظهر إيجابيات الحكومة الإلكترونية على كلا الطرفين، أي الموظفين والحكومة. فبالنسبة للحكومة، تساهم في زيادة إنتاجية الموظفين وتحسين جودة أدائهم مع تقليل الأخطاء البشرية، وخلق تنافسية بين المؤسسات الحكومية، إلى جانب خفض التكاليف وتوفير النفقات. كما تمكن من الرقابة الفعالة على الموظفين من خلال الأنظمة الإلكترونية التي تتابع الغيابات والتأخيرات والخروج، وتتيح الاستدعاء الإلكتروني.¹

أما بالنسبة للموظفين، فتوفر زيادة الراحة في العمل وتشجيع الابتكار والإبداع، من خلال التحول إلى المكاتب الإلكترونية التي تحررهم من القيود الزمانية والمكانية. كما تساهم في التخلص من العمل اليدوي والمعاملات الورقية والروتين اليومي، والاستغناء عن الأرشيف الورقي الذي يستغرق وقتاً طويلاً في البحث ويتسبب في العديد من الأمراض مثل الحساسية.²

على غرار إيجابيات الحكومة الإلكترونية على الموظفين توجد العديد من السلبيات كذلك نذكر منها خطر تسريح بعض الموظفين بسبب حاجة النظام الإلكتروني إلى عدد محدود من الكوادر المتخصصة والمؤهلة تقنياً، والمخاطر الصحية الناتجة عن الجلوس أمام الحاسوب لفترات طويلة مثل ضعف البصر. كما يواجه تطبيق الحكومة الإلكترونية عوائق أخرى أهمها مقاومة التغيير من بعض الموظفين (خاصة المنتفعين من الرشاوى أو الخائفين على وظائفهم في ظل النظام الجديد)، وعدم القدرة على مواكبة استمرارية العمل الإلكتروني كاستمرار الرد على رسائل البريد الإلكتروني، والأمية الإلكترونية وتباين مستويات الإلمام التقني بين الموظفين.

ولتفادي هذه العوائق، يجب اتخاذ تدابير فعالة تشمل تعزيز وعي الموظفين بمزايا التحول الإلكتروني، وإعداد برامج تدريبية دورية لرفع كفاءتهم التقنية، ووضع أنظمة تقييم وحوافز تشجيعية مناسبة.³

خامساً: الحكومة الإلكترونية إلى المؤسسات اللاربحية Government to Non-Profit (G2N):

المؤسسات اللاربحية هي مؤسسات ذات نشاطات غير تجارية لا تسعى لتحقيق أرباح مالية، يتركز نشاطها حول المجال الاجتماعي مثل الجمعيات أو سياسي مثل الأحزاب السياسية أو ثقافي كدور الشباب والنوادي الثقافية.⁴

¹ مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص 82.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه، ص 83.

⁴ محمد نور بن ياسين القطاني، عصام يحي الفيلالي، "الحكومة الإلكترونية"، مجلة نحو مجتمع المعرفة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، العدد 09، 1427هـ، ص 21.

تقوم العلاقة بين الحكومة الإلكترونية وهذه المؤسسات على أساس تفاعلي متبادل، حيث تهدف الحكومة إلى تقديم المعلومات والاتصالات لها، وتبادل المعلومات معها.¹

أما بالنسبة للخدمات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية لهذه المؤسسات، فتتمثل في توفير المعلومات التي تمهدها، وتبسيط إجراءات التأسيس وجعلها إلكترونية، وتقديم خدمات إلكترونية تسهل عملها، بالإضافة إلى نشر برامج الأحزاب السياسية وجداول أعمالها وحملاتها الانتخابية، ووضع روابط هذه المؤسسات على بوابة الحكومة الإلكترونية.

وفي المقابل، يبرز دور المؤسسات غير الربحية في إنجاح الحكومة الإلكترونية من خلال قيام الجمعيات والنوادي بحملات توعوية حول أهمية التحول الإلكتروني ومخاطر الإجرام الإلكتروني، وإعداد برامج تدريبية للمواطنين، ومساهمة الأحزاب في تفعيل المشاركة الشعبية في الحياة السياسية.

تعود هذه العلاقة التفاعلية بالنفع على الطرفين، حيث تستفيد المؤسسات من التعريف بنفسها وانخراط المواطنين فيها، بينما تستفيد الحكومة من مساهمتها في إنجاح مشروع الحكومة الإلكترونية.²

الفرع الثاني: مبادئ الحكومة الإلكترونية

يقوم مشروع الحكومة الإلكترونية على مجموعة من المبادئ من بينها تلك التي وضعها مجلس التميز الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية، تكفل هذه المبادئ التطبيق الأمثل للمشروع كما تمثل أداة تقييم لمستوى نجاحه ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

أولاً: التفكير بالمستفيد لا بالدائرة الحكومية

تعمل الحكومة الإلكترونية على مهمة إعادة التفكير بكيفية تنظيم الحكومة من منظور المواطن والمستفيد والوظائف التي يجب ان تقدمها لهم، اي ان النظام الاداري الحكومي يتم بناءه على أساس الوظيفة الموجهة للمواطن لا على كيانها كإدارة حكومية واحتياجاتها الداخلية، ولكي تصل الى ذلك يجب ان تركز الحكومة على احتياجات الزبائن ثم تعمل على تصميم نظم تساعد على تلبيةها.³

¹ أمين بن سعيد، "الحكومة الإلكترونية أداة لتعزيز التنمية الشاملة"، مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2020، ص 10.

² مليكة قرواتي، المرجع السابق، ص 84.

³ سعد غالب ياسين، المرجع السابق، ص ص 191-192.

ثانيا: إعادة هندسة عمليات الحكومة

الحكومة الإلكترونية ليست حوسبة وتشبيك العمل الإداري أو نقل المعاملات من طرق التنفيذ التقليدية إلى طرق التنفيذ الإلكترونية على شبكة الإنترنت بل يجب أن تكون جزءا من مشروع إعادة هندسة عمليات الحكومة من جديد، وإعادة التفكير بصورة جذرية بأدوار ووظائف إدارات ومؤسسات الحكومة¹ على سبيل المثال يمكن اختزال الاجراءات التي ترفق الحصول على الخدمات الحكومية من توقيع وثبائات وبيانات شخصية برخصة او هوية الكترونية.

ثالثا: الرؤية الاستراتيجية للحكومة

تتطلب مشاريع الحكومات الإلكترونية تحديد رؤية استراتيجية محكمة واهداف قابلة للتحقيق في المدى الزمني المحدد، على سبيل المثال قامت كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا بوضع رؤية إستراتيجية تستهدف الوصول إلى الطريق السريع للمعلومات، من جهة اخرى وضعت الجماعة الاوروبية رؤية إستراتيجية ترمي للوصول الوصول إلى مجتمع المعلومات من خلال بناء وتطوير تكنولوجيا الشبكات والاتصالات وتطبيقها في جميع مجالات الحياة والأنشطة الإنسانية.²

رابعا: الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات

وجوب الاستثمار في مشاريع البنية التحتية للحكومة الالكترونية من شبكات اتصالات، ومكونات مادية وبرامج وغيرها، والاستثمار أكثر في مجال تكوين مجتمع معلومات الذي يعتبر من أهم المقومات الأساسية لنجاح مشاريع الحكومات الالكترونية³، ومواكبة التغيرات والتطورات الحديثة والمتطورة في التقنية فكل ما ينفق في هذا المجال يعد استثمارا ذو عائد ايجابي على المدى المتوسط والبعيد.

¹ سعد غالب ياسين، المرجع السابق، ص 192.

² المرجع نفسه، ص 191.

³ حمزة العرابي، جمال الدين دحية، جمال وزيان الرحمان، "الإطار النظري للحكومة الإلكترونية"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2013، ص 198.

خامسا: التوازن بين شفافية المعلومات وخصوصية المواطن

مع التوجه نحو الحكومة الإلكترونية المفتوحة القائمة على تبادل ونشر وتوزيع المعلومات، أصبح من الضروري احترام حقوق الانسان في الخصوصية، ويمكن ضمان التوازن بين تحفيز أنشطة تبادل المعلومات بشفافية وافتتاح وحقوق المواطن الأساسية من خلال التشريعات والقوانين المنظمة لعمل الحكومة الإلكترونية.¹

سادسا: سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع

تلتزم الحكومة الإلكترونية بتبسيط الإجراءات واختصار العمليات المتكررة، مع تصميم أنظمة واضحة ومبدئية تراعي تباين المستويات التعليمية والثقافية لأفراد المجتمع؛ لتكون خدماتها متاحة للجميع كالحكومة التقليدية تماما. وبذلك، يمكن للمواطنين الوصول إلى الخدمات من أي مكان وفي أي وقت، سواء من المنزل أو العمل أو المدارس أو المكتبات، وبغض النظر عن طبيعة الخدمة أو الجهة المقدمة لها، مما يضمن شمولية الخدمة ومرونتها لجميع فئات المجتمع.²

سابعا: التعاون والمشاركة

تقوم الحكومة الإلكترونية في الأساس على خدمة المواطنين، ومنشآت الأعمال، ومنظمات المجتمع بمختلف أنواعها، لذلك يجب التعاون معها ومشاركتها في بناء علاقات متبادلة وتحالفات تعود بالنفع على المجتمع ككل. ولا يقتصر هذا التعاون على المواطنين ومنشآت الأعمال ومنظمات المجتمع فحسب، بل يشمل أيضا علاقة المؤسسة الحكومية بإدارتها ووحداتها المختلفة، وعلاقة كل ذلك بالأجهزة الحكومية الأخرى على المستويين المركزي والمحلي. كما يجب على منشآت القطاع الخاص ألا يقتصر تعاونها مع الحكومة الإلكترونية على المعاملات الإلكترونية فقط، بل ينبغي أن يتضمن أيضا تبادل الرؤى والأفكار والاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تشارك المنظمات الفاعلة في المجتمع سواء كانت حكومية، أو غير حكومية، أو خاصة، أو بحثية في إيجاد حلول مجتمعة ومتطورة، كل حسب خبرته وتجربته.³

¹ عبد الكريم عشور، "دور الحكم الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري: الولايات المتحدة الأمريكية أمودجا"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 09، العدد 02، سبتمبر 2014، ص 462.

² عبيد صالح حسن المختن، الحكومة الإلكترونية في مجال خدمات المرور (دراسة تطبيقية على إمارة الشارقة)، ط 1، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص ص 142-143.

³ عبد الكريم مسعي، زناقي نبيلة دحمان، "الحكومة الإلكترونية: دراسة تجارب دولية"، مجلة الابتكار والتنمية الصناعية، المجلد 02، العدد 02، جوان 2019، ص 71.

المبحث الثاني: التحول للحكومة الإلكترونية

إن عملية التحول للحكومة الإلكترونية مسار متكامل يتطلب تهيئة مجموعة من المتطلبات التي تمثل البنية التحتية اللازمة لإنجاحه (المطلب الأول) كما لا يتم هذا التحول دفعة واحدة بل يمر عبر مجموعة من المراحل تتطور تدريجياً لتصل إلى شكلها النهائي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: متطلبات التحول للحكومة الإلكترونية

إن نجاح إرساء مشروع الحكومة الإلكترونية رهين بتوفير بيئة مناسبة تراعي جملة من المتطلبات، التقنية والتنظيمية والإدارية والقانونية والبشرية التي تشكل البنية التحتية لإقامته نلخص أهمها في الفروع التالية:

الفرع الأول: المتطلبات التكنولوجية

إن تطبيق الحكومة الإلكترونية يتطلب توفر جملة من الأساسيات التي تشكل البنية التحتية الضرورية لإقامة هذا المشروع ويشمل هذا جهاز الحاسوب وملحقاته وبرمجياته وقواعد البيانات ومختلف الشبكات.

أولاً: تجهيزات الحاسب الآلي

أصبحت أجهزة الحاسوب ركيزة أساسية في تطبيقات الحكومة الإلكترونية، بعد أن كانت المستندات والمعلومات تحفظ يدوياً من طرف الإدارة الحكومية المعنية أصبحت الآن الكترونية تحت مسؤولية الحكومة الإلكترونية التي تضمن توفير هذه المستندات وحفظها من أي عبث أو تعدل¹.

يمكن تعريف الحاسب على أنه جهاز إلكتروني يقوم بإجراء التعليمات والعمليات الحسابية والمنطقية على مجموعة من البيانات ثم معالجتها وإخراج النتائج (المعلومات) والتي تفيدنا في مجال عملنا، أي أنه نظام إلكتروني يمكنه إعطاء تعليمات المعالجة المعلومات والقيام بعمليات التخزين والاسترجاع وإرسال البيانات والمعلومات².

ولذلك يجب أن تتوفر كافة التجهيزات اللازمة المتعلقة بأجهزة الحاسوب وأن تكون متاحة للأجهزة الإدارية للتمكن من تطبيق الحكومة الإلكترونية بشكل يضمن لها الأمان والاستمرارية وتوفير البدائل المتاحة.

¹ عبيد صالح حسن المختن، المرجع السابق، ص 118.

² حيدر شاكر البرزنجي، محمود حسن جمعة، تكنولوجيا ونظم المعلومات في المنظمات المعاصرة (منظور إداري - تكنولوجي)، (د. ط)، (د. ن)، 2013، ص 97.

ثانيا: البرمجيات

تعمل الحواسيب وتؤدي وظائفها عن طريق برمجيات المتمثلة في عبارة عن مجموعة أو سلسلة من الايعازات التي تخبر الحاسوب عن كيفية أداء مهام معينة¹.

وتعرف كذلك بأنها وصف للبرامج والتعليمات والإرشادات المستخدمة في نظام تكنولوجيا الحاسوب لإنجاز الأوامر والوظائف والأنشطة، من خلال التنسيق للعمليات والمعالجات للمكونات المادية للحاسوب².

شهدت البرمجيات عدة تطورات للوصول الى شكلها الحالي مما إثر ايجابا على اساليب انجاز الأعمال في الوقت الحاضر التي اصبحت تتميز بسهولة وسرعة أكثر وتتطلب جهد وتكلفة اقل.

ويتعامل معظم المستخدمين مع الحاسوب من خلال مجموعة من البرمجيات تنقسم الى:

برمجيات النظام System Soft Wares (نظم التشغيل): تعد الجزء الأهم من برمجيات الحاسوب وهي مجموعة كبيرة ومعقدة من البرامج بعضها يتواجد جزء منها في الذاكرة الأولية ليراقب ما يجري في الحاسوب، ويسمى بالمشرف أو المراقب وأحيانا برنامج السيطرة، تتوزع مهامه في إدارة العمل السيطرة على الإدخال / الإخراج المادي وإدارة الملفات³.

البرمجيات التطبيقية Application Soft Ware: وهي برامج مصممة لتشغيل عمليات معينة ذات طبيعة نمطية، وتشتمل على التعليمات تسلسلية تحدد عمليات المعالجة اللازمة للبيانات واليات تنفيذها، تستخدم بكثافة عالية في وقتنا الحاضر لإنجاز معظم الوظائف الإدارية. مثل إعداد. الرواتب، تسيير المخزون ...

برمجيات التأليف Compilation Soft Ware وهي برامج تعني بترجمة التعليمات والاياعازات المكتوبة بإحدى لغات البرمجة ذات المستوى العالي إلى لغة الآلة⁴.

ثالثا: البيانات Data

البيانات مورد مستقل عن البرامج، فالبرامج تعالج البيانات الموجودة لدينا اما البيانات فهي مجموعة من الحوادث والوقائع المسجلة التي يتم الحصول عليها من داخل المنظمة وخارجها، ومن مصادر مختلفة، وتأخذ أشكالا

¹ صباح بلقيدوم، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013، ص 141.

² غسان قاسم داود اللامي، "تحليل مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (دراسة استطلاعية بيئة عمل عراقية)"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 11.

³ صباح بلقيدوم، المرجع السابق، ص 142.

⁴ حيدر شاكور البرزنجي، محمود حسن جمعة، المرجع السابق، ص 34.

صورية، وعددية، وصوتية، أو على شكل كلمات، وحروف، وأسماء بعضها مفيد للمنظمة إذ يشكل بعد تنظيمها قاعدة بيانات أو قاعدة معرفية للمنظمة.¹

تتنوع مصادر البيانات في المجال الإداري بين:

بيانات داخلية: هي البيانات المتجمعة من الإدارات المختلفة والأقسام، مثل الفواتير، وأوامر الشراء، والشيكات الواردة والصادرة، وأرقام المبيعات وغيرها، وهذه البيانات تدون على شكل تقديم الحسابات أو تقارير.

بيانات خارجية: البيانات التي تأتي من الزبائن والموردين ومن مختلف المنظمات ذات العلاقة مع المؤسسة، وتقديرات مصلحة الضرائب، وغيرها.²

رابعاً: الشبكات

بالنسبة للشبكات غير بين نوعين منها: أولاً الشبكات الحاسوبية وثانياً شبكات الاتصال عن بعد.

1) الشبكات الحاسوبية:

أدت التطورات الحاصلة في مجال الحواسيب الآلية إلى بروز ما يعرف بالشبكات وهي عبارة عن نظام اتصالات شبيه بنظام الهاتف، يعمل على ربط مجموعة من الحواسيب ببعضها عن طريق خطوط الهاتف السلكية أو اللاسلكية، أو عبر الأقمار الاصطناعية بهدف إلى الحصول وتبادل المعلومات والبيانات بين مستخدمي هذه الحواسيب.

تنقسم إلى شبكات محلية وتسمى LAN تستطيع تغطية منطقة محدودة كمبنى معين أو مجموعة مباني وقد تغطي مساحة أكبر ويطلق عليها حينئذ الشبكة واسعة النطاق WAN.³

2) شبكات الاتصال:

أهم هذه الشبكات ما يلي:

أ) الانترنت (Internet): هي اختصار لـ International Networks أي شبكات عالمية، وتعني لغوياً الترابط بين الشبكات، وهي عبارة عن شبكة عملاقة تتألف من عدد هائل من الحواسيب المتصلة مع بعضها البعض

¹ غسان قاسم داود اللامي، المرجع السابق، ص 7.

² صدام محمد طالب الحمایسة، المرجع السابق، ص 37.

³ مروة بنت محمد بن مبارك البوسعيدية، "دور الحكومة الإلكترونية في تسهيل أنماط الإدارة التقليدية"، رسالة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، 2010، ص 52.

حول العالم، تعمل على ربط المجتمعات بمختلف قطاعاتها ونشاطاتها وتمكن مستعمليها من الوصول إلى المعلومات المختلفة عن طريق هذه الحواسيب.¹

إضافة إلى تبادل البيانات بشكل الكتروني توفر شبكة الانترنت مجموعة من الخدمات الأخرى الالكترونية، المكاتب الإلكترونية المؤتمرات عبر الانترنت، غرف الدردشة والحوار الخ.²

(ب) الشبكة الداخلية أو الإنترنت (intranet): هي شبكة داخلية تقوم بربط أجهزة الحواسيب الموجودة ضمن قطاع معين أو بناء معين بهدف تسهيل التعامل بين أقسام الشركة المختلفة ويتم الفصل بين الانترنت والانترنت في حال وجود ترابط بين هاتين الشبكتين عبر الجدران النارية³ (جدران حماية).

(ج) الشبكة الخارجية أو الإكسترنات (Extranet): تعرف على أنها نتاج تزاوج كل من الانترنت والانترنت، أو امتداد للشبكة الداخلية فهي شبكة انترنت مفتوحة على المحيط الخارجي بالنسبة للمؤسسات المتعاونة معها والتي لها علاقة بطبيعة نشاطها بحيث تسمح لشركاء أعمال المؤسسة بالمرور عبر جدران نارية (جدران حماية) التي تمنع ولوج الدخلاء والوصول لبيانات المؤسسة أو على الأقل جزء منها، وقد يكون هؤلاء الشركاء موردون، موزعون عملاء أو مراكز بحث تجمع بينها شراكة عمل في مشروع واحد.⁴

ويتم بناء تطبيقات الإكسترنات في مجالات عديدة منها مثلاً شبكات البنوك والتعاملات المصرفية، وأيضاً نجدها في نظم التعليم الواسعة النطاق مثل الجامعات ومراكز التدريب الأكاديمية. الهدف من كل من الانترنت والاكسترنات هو إدارة وتسهيل عملية الاتصال وسريان المعلومات داخل وخارج المؤسسة.⁵

¹ جيلالي بوزكري، المرجع السابق، ص 110.

² علاء الدين عجاج، "الحكومة الإلكترونية (الإدارة الذكية الحديثة)"، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية في لبنان، 2020، ص 41.

³ الجدران النارية هي أنظمة أمان للشبكات تعمل كحاجز دفاع بين شبكة داخلية موثوقة وشبكة خارجية الانترنت تقوم بفحص حركة مرور البيانات الواردة والصادرة بناءً على مجموعة من قواعد الأمان المحددة مسبقاً، للسماح بمرور البيانات الآمنة أو حظر البيانات الضارة. لمزيد من التفاصيل أنظر: فتحي عبد العزيز، الأمن الإلكتروني، ص 126.

⁴ جيلالي بوزكري، المرجع السابق، ص 117-118.

⁵ المرجع نفسه، ص 119.

الفرع الثاني: المتطلبات البشرية

يعتبر هذا العنصر من أهم متطلبات التحول إلى نظام الإدارة العامة الإلكترونية، باعتباره العنصر المحرك، والأساسي لإيجاد بنية تحتية للمشروع، والذي لا يمكن القيام بدونه، تمثل برامج الحكومة الإلكترونية نقلة نوعية على الموظف العام تحتاج إلى خبرات ومهارات غير متوفرة في الأجهزة الحكومية التقليدية، يؤدي هذا التحول إلى نظم الحكومة الإلكترونية لإعادة هيكلة العمل داخل الجهاز الحكومي بحيث يبرز ويتزايد دور محترفي استخدام الكمبيوتر والانترنت ويتراجع دور الموظف التقليدي، كما تظهر وظائف جديدة لم تكن معروفة أبدا على مستوى هذه الأجهزة فمثلاً: يجب توافر عناصر بشرية مدربة على تشغيل الحواسيب الآلية، ومختلف أنواع الشبكات المرتبطة، ولا بد من وجود عدد كاف من المبرمجين الذين لديهم القدرة على تصميم برامج الحاسوب للعمل على نظام الإدارة العامة الإلكترونية، وأيضاً ضرورة وجود مجموعة من خبراء الحاسب الآلي لتفادي أي خلل أو اختراق أمني قد يصيب النظام¹.

ووفقاً لذلك، واستناداً إلى التخصصات الفنية التقليدية للعمل الإداري، فإن المتفق عليه أن الموظفين العموميين لابد وأن يتحلوا بمعرفة كافية من الناحية التقنية، في هذا السياق قام كلا المناعة والزعي بتقسيم فئات الموظفين في الإدارة الإلكترونية إلى ثلاث فئات كالآتي:

الفئة الأولى: وهم الموظفون المكلفين بالعمل على الأنظمة والبرمجيات مهمتهم إدخال البيانات وتبويبها وأرشفتها، واستخراج البيانات وإظهار القوالب الإدارية بصورتها المعلوماتية.

الفئة الثانية: وهم المبرمجون يختص هؤلاء الموظفون بتصميم البرامج التشغيلية والتطبيقية المطلوبة في بيئة العمل، وفقاً للاختصاص الإداري للجهة الحكومية التي يعملون لديها، مع العمل المستمر على تطويرها وتعديلها، بما يتلاءم مع التطورات الإدارية، وبما يتوافق مع تطور وازدياد الاختصاصات الإدارية.

الفئة الثالثة: يضطلع هؤلاء الموظفون بمهام الحماية والصيانة، يجب أن يتوفر فيهم القدرة الكبيرة والمعرفة الكافية والخبرة على توفير سبل الحماية التقنية اللازمة لتلك الشبكات، وعليهم واجبات إدامة وسائل الأمن والحماية ضد السرقة أو التعطيل أو التزوير وغيرها من سلوكيات تقنية، والتدخل في حالة حدوث العطل في الأجهزة الحاسوبية،

¹ مروة بنت محمد بن مبارك البوسعيدية، المرجع السابق، ص 54.

أو في الشبكات ولا يمكن الاستغناء عنهم، لما يعنيه تعطل النظام أو الشبكة أو الحاسب الآلي المعني من آثار سلبية على الأداء ورضا المستفيدين¹.

تجمع معظم الدراسات على ضرورة توفر مجموعة من الصفات الرئيسية في الموظف أو المدير في الحكومة الإلكترونية مثل الابتكار باعتبار أن المعلومات وادواتها هي الوسائل التي يعمل بها، فيكون قادراً على توظيفها وتطويرها بطرق جديدة بما يتناسب مع التحديات التي تواجهه، أيضاً التعددية بمعنى أن تستند معارفه إلى مصادر متعددة، إلى جانب الحيوية والتي يجب أن يتصف بها دائماً لمواكبة التطورات².

يرى عباس بدران أن التدريب وبناء القدرات يشمل تدريب وتأهيل كافة الموظفين على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه الحكومة الإلكترونية بشكل سليم، ومن المستحسن أن يتم ذلك بواسطة معاهد أو مراكز تدريب متخصصة وتابعة للحكومة، كما يشدد على ضرورة نشر ثقافة استخدام الحكومة الإلكترونية وطرق ووسائل استخدامها للمواطنين³.

الفرع الثالث: إيجاد بيئة تشريعية وقانونية

إن نجاح تطبيق الحكومة الإلكترونية مرهون بوجود تشريعات خاصة تحكمه وتقدم له التنظيم القانوني المناسب الذي يكفل تحقيق أهدافه، الأمر الذي يحتم على الدول ضرورة إقامة بيئة تشريعية ومناخ قانوني يعطي الأعمال الجديدة المندرجة تحت غطاء الحكومة الإلكترونية الشرعية القانونية؛ حتى تبنى على أساس قانوني، وإلا فقدت شرعيتها، وأصبحت أعمالاً منعدمة أو باطلة.

وبناء على ذلك يلزم على الدول أن تقوم بعمل مراجعة وتنقيح لجميع القوانين واللوائح والتشريعات والتعليمات بواسطة هيئة مختصة من الناحية القانونية والمعلوماتية؛ لدراسة مدى مواكبتها أو مناقضتها مع تطبيقات الحكومة الإلكترونية ومن ثم إجراء تعديلات على التشريعات القائمة إذا استلزم الأمر ذلك⁴.

ومما يندرج ضمن ذلك القوانين: القانون الإداري القرار الإداري وأركانه، والعقود الإدارية، قوانين الوظيفة العامة والقانون الجزائي كحماية المعاملات الإلكترونية وتحريم الجرائم الإلكترونية، والقانون المدني والتجاري فيما يتعلق

¹ داليا خليل أحمد عساف، "الحكومة الإلكترونية"، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين، 2020، ص 13.

² فهمية قسوري، نصيرة صالح، "متطلبات نجاح الحكومة الإلكترونية في الدولة القومية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، المجلد 2، العدد 2، 2015، ص 63.

³ عوني علال، المرجع السابق، ص 41.

⁴ مروة بنت محمد بن مبارك البوسعيدية، المرجع السابق، ص 56.

بالمسؤولية وقواعد الإثبات، والغش التجاري وحماية المستهلك والقانون الدولي الخاص كحالة تشعب. الأطراف وكذلك النصوص الخاصة بالحقوق والحريات العامة والنصوص الخاصة بنظم الحكم والجانب السياسي والدستوري وبالتالي يمكن أن يتم تحقيق الإصلاح التشريعي أو الثورة التشريعية كمقوم أساسي وهام المشروع الحكومة الإلكترونية من خلال الخطوات الرئيسية الآتية وهي:

(أ) تشكيل هيئة مستقلة تتمتع بالمؤهلات المناسبة والصلاحيات الكافية لكي تتولى مهمة تهيئة التشريعات والقوانين ذات العلاقة بتطبيقات الحكومة الإلكترونية.

(ب) إجراء عملية المسح القانوني لكل الأنظمة والتشريعات للخروج بإطار محدد حول القوانين والأنظمة التي لها علاقة أو ارتباط بتطبيقات الحكومة الإلكترونية.

(ج) مراجعة وتنقية تلك المفاهيم والأطر التشريعية التي ترتبط بالمعاملات الإلكترونية والعمل على تعديلها واستبعادها إذا لزم الأمر.¹

وتهدف عملية مسح وتمحيص الأنظمة والقوانين إلى تحقيق جملة من الأهداف المهمة، أبرزها إعطاء المشروعية القانونية للأعمال الإلكترونية الحكومية من خلال تحديد المباح والمحظور منها والعقوبات المترتبة عليها، وتحقيق سهولة الوصول إلى المعلومات مع وضوح الإجراءات الحاكمة لها. كما تسعى إلى تعزيز الأمن المعلوماتي وحماية خصوصية وسرية المعلومات، وتحديد معايير ثابتة وشفافة لجميع التطبيقات الإلكترونية، إلى جانب منح الشرعية للوثائق الإلكترونية كوسيلة إثبات للهوية الإلكترونية، واستخدام التوقيع الإلكتروني والبصمة الإلكترونية وغيرها.

تسهم هذه العملية في تسهيل التعاملات الإلكترونية كالمعاملات التجارية والبيع والشراء والبريد الإلكتروني وكافة تطبيقات الحكومة الإلكترونية، مع استنباط قواعد ومفاهيم قانونية جديدة تتناسب مع المتغيرات الرقمية مثل الأتمتة والتي يقصد بها التصرف أو الإجراء الذي يؤدي كاملاً بواسطة البرنامج الإلكتروني كذلك النقود الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، واستحداث تشريعات عقابية حديثة لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

وفي السياق ذاته، تتطلب هذه العملية تدريب وتأهيل القائمين على الشؤون القانونية والتشريعية، وخاصة القضاة ومعاونيهم، على مستجدات العالم الرقمي، بحيث تتواءم برامج التدريب والتعليم مع التطور المستمر لتطبيقات الحكومة الإلكترونية وتلبي الحاجة إلى تطوير تشريعي متواصل.²

¹ علاء الدين عجاج، المرجع السابق، ص 41.

² المرجع نفسه، ص ص 42-43.

تتميز الجوانب التشريعية والتنظيمية التي تحدد خارطة طريق التحول نحو الحكومة الإلكترونية بعدة خصائص، أبرزها الوضوح والشمولية، بحيث تأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب المطلوبة لعملية التحول الحكومي. كما تشمل تحديد مكانة وأدوار كل الهيئات والفواعل المعنية التي يقع على عاتقها إنجاح هذا المسار التحولي. أما الانسيابية والتدرج فتظهر في سن القوانين والتنظيمات بشكل مرحلي تدريجي وليس دفعة واحدة، وذلك لضمان مواكبة التطورات المتسارعة في هذا المجال.¹

أصدرت الجزائر العديد من التشريعات القانونية التي نصت على التعاملات الإلكترونية منها:

- المرسوم التنفيذي رقم 307/2000 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 المعدل المرسوم رقم 257/98 المتعلق بضبط شروط وكيفية إقامة خدمات الانترنت واستغلالها.
- المرسوم التنفيذي رقم 07/162 المؤرخ في 30 ماي 2007 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01/123 المؤرخ في 09 ماي 2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية، وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية.
- ومقتضى القانون رقم 155-104 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.
- ومقتضى القانون رقم 18-104 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية.
- ومقتضى القانون رقم 18-05 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018 والمتعلق بالتجارة الإلكترونية.
- القانون رقم 18-07 مؤرخ في 10 يونيو سنة 2018 يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي .
- قانون رقم 26-02 مؤرخ في 29 شعبان عام 1447 الموافق 17 فبراير سنة 2026، يحدد القواعد العامة المتعلقة بخدمات الثقة للمعاملات الإلكترونية وبالتعريف الإلكتروني.

الفرع الرابع: متطلبات تسويقية ومالية

يتوقف تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية على متطلبات تسويقية ومالية نعرضها على التوالي كما يلي:

¹ عبد النور شباط، "دور الحكومة الإلكترونية في ترسيخ الديمقراطية الإلكترونية"، مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 7، العدد 2، 2024، ص 417.

أولاً: المتطلبات المالية

تعد المتطلبات الاقتصادية والمالية أحد أبرز العوامل التي تعيق أو تأخر مشاريع الحكومة الإلكترونية وهو ما يحتم وضع دراسة شاملة ومن كل النواحي لعائدات وتكلفة هذه المشاريع بما في ذلك نقاط القوة، الضعف، الفرص، المخاطر وغيرها بهدف معرفة كيفية تخطي هذه التحديات وضمان النجاح من خلال وضع دراسة علمية ومالية لمشاريعها.

يشترط في التحول نحو الحكومة الإلكترونية مبالغ مالية ضخمة بدءاً من بناء بنوك المعلومات إلى بنية تحتية متطورة للشبكات والأجهزة، بالإضافة لإعادة تأهيل العاملين، كل هذا يكون دون جدوى إذا لم يسبقها تحول المجتمع قبل هذا إلى مجتمع معلوماتي، ولذلك يلاحظ أن عدد كبير من بلدان العالم تتحول إلى تطبيق الحكومة الإلكترونية بشكل تدريجي وذلك لانتظارها تجارب الدول التي سبقتها، وبالتالي لابد من وجود برنامج زمني محدد المراجعة احتياجات الجهاز من المتطلبات المالية والاقتصادية والتغيرات التي يجب إحداثها.¹

ثانياً: المتطلبات التسويقية:

لا تعمل الحكومة الإلكترونية من فراغ، فهي موجودة لخدمة الجماهير، ولذلك وجب عليها بناء وارساء علاقات متبادلة مع الجماهير عبر التقارب والتفاعل معهم أو تشكيل تحالفات تعود بالنفع على المجتمع بأسره، فالجمهور يمثل وقود الحكومة الإلكترونية ومبرر وجودها مما يستدعي التركيز على المشاركة الشعبية من جانب المواطنين لتحسين حياتهم، وتطوير رؤية تركز على المواطن، وتشركه في عملية اتخاذ القرارات.

على القائمين على مشروع الحكومة الإلكترونية الانتباه لعملية التسويق والترويج، اذ يتعين على صناع القرار فهم ثقافة المجتمع باعتباره عامل حاسماً لنجاح أو فشل المشروع²، وترويج لاستخدام الحكومة الإلكترونية وإبراز محاسنها وضرورة مشاركة جميع المواطنين فيها والتفاعل معها، ويشترك في هذه الحملة جميع وسائل الإعلام الوطنية من إذاعة وتلفزيون وصحف والحرص على الجانب الدعائي وإقامة الندوات والمؤتمرات واستضافة المسؤولين والوزراء والموظفين في حلقات نقاش حول الموضوع لتهيئة مناخ شعبي قادر على التعامل مع مفهوم الحكومة الإلكترونية³.

¹ أحمد شريف بسام، المرجع السابق، ص 35.

² المرجع نفسه.

³ سعد عون الله، "شروط ومتطلبات بناء الحكومة الإلكترونية ودورها في دعم مسيرة التنمية في إفريقيا"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 13، العدد 2، 2020، ص ص 1035-1036.

الفرع الخامس: وضوح الاستراتيجية

يتطلب التحول نحو حكومة إلكترونية فعالة وناجحة وجود رؤية واضحة المعالم مع تحديد أولويات دقيقة تستند لمعايير ومواصفات تتماشى مع التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويستدعي الاستثمار الاستراتيجي في هذا المجال وضع خطط استثمارية واضحة وأهداف محددة تراعي الموارد البشرية والمادية المتاحة¹، مع اختيار المشاريع على أساس قدرتها على تحقيق أعلى عائد استثماري واستغلال أمثل للموارد، وفق معايير نوعية وكمية دقيقة لقياس الإنتاجية وتقييم مستوى الأداء.

لتحقيق هذه الرؤية يلزم اتخاذ عدة خطوات أساسية، أبرزها: أبرزها تشكيل إدارة أو هيئة وطنية متخصصة تتولى مسؤولية التخطيط والمتابعة وتنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية، وإعداد الخطط الاستراتيجية الشاملة لهذا المشروع، والاستعانة بالجهات الاستشارية والبحثية لإجراء الدراسات اللازمة. كما تشمل هذه الخطوات تحديد المواصفات العامة والمعايير الفنية للحكومة الإلكترونية، وضمان التكامل والتوافق بين المعلومات والأنظمة المرتبطة بين مختلف الجهات الحكومية، وتحديد منافذ الحكومة الإلكترونية (البوابة الحكومية) على شبكة الإنترنت. ومن أجل ضمان نجاح المشروع، ينصح بالاستعانة بالقطاع الخاص لتنفيذ بعض المراحل أو المشاركة فيها، نظرا لما يتمتع به من مرونة وكفاءة إجرائية، وكونه أحد الأطراف الرئيسية المستفيدة والمشاركة في الحكومة الإلكترونية.²

إن الحاجة والمصلحة العليا تحتم وضع الخطط موضع التنفيذ في هذه المرحلة من خلال جهة ذات مستوى إداري رفيع على مستوى الدولة، تقوم باحتضان الأنشطة المعلوماتية وتجمع شتات هذه القطاعات وتنظم تعاملاتها إلكترونيا وتضع الاستراتيجيات والخطوط العريضة نحو التنفيذ، بما يضمن توحيد الطاقات والجهود المختلفة من خلال سياسات موحدة وتكاملية، مع كافة أنشطة الأجهزة الحكومية والمجتمع في آن واحد.

تمثل البوابة الموحدة للحكومة الإلكترونية الموقع الموحد لجميع الوزارات والهيئات الحكومية، التي تقوم بتقديم خدماتها بما يناسب المستفيد، يتم تصميم الموقع الموحد وفقا لمتطلبات المستفيدين وطبيعة المجتمعات والبيئات الإدارية مع الاهتمام بالبساطة في الموقع وتركيز الخدمات، ويشكل القطاع الخاص بما يمتلكه من قطاع تقني عاملا مهما لنجاح الحكومة الإلكترونية من خلال قدرته على التغيير ومواكبة المستجدات والتطورات، واستهدافه للعميل بشكل

¹ مروة بنت محمد بن مبارك البوسعيدية، المرجع السابق، ص 49.

² عبيد صالح المختن، المرجع السابق، ص 114.

رئيس، وتدريب وتجهيز الكوادر الوطنية والتعاون مع اقتصاد الدولة في توفير المستلزمات الضرورية لإنشاء الحكومة الإلكترونية، من استثمارات في مختلف المجالات التقنية أو البشرية.¹

التحول نحو حكومة إلكترونية فعالة وكفاء وناجحة يتطلب وجود رؤية ورسالة واضحة المعالم وأوليات محددة ودقيقة في ضوء معايير ومواصفات واضحة المعالم تتمشى وتتطابق مع التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتطلب الاستثمار الاستراتيجي توافر خطط استثمار واضحة وأهداف محددة ترتبط بالموارد البشرية والمادية المتاحة في الوقت المحدد لها. وعلى ذلك تختار مشروعات الحكومة الإلكترونية على أساس تحقيقها أقصى عائد ممكن يختص بعائد الاستثمار أو الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية، من هذا المنطلق تنبثق ضرورة توافر معايير نوعية وكمية لقياس الإنتاجية والأداء الجيد المقبول.²

تشير دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن إرساء رؤية معلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات في أي دولة يساهم في ترسيخ مكانة الحكومة الإلكترونية ضمن الاهتمامات الوطنية بحيث تتناول هذه الرؤية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للدولة فيما يخص تنمية الموارد البشرية وأساليب إدارة الشؤون العامة.³

المطلب الثاني: مراحل التحول للحكومة الإلكترونية

اختلفت المنظمات العالمية كالبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة في تقسيمها لمراحل تطبيق الحكومة الإلكترونية، وكذلك تباينت الدراسات فتم تقسيمها الى ثلاثة مراحل أو أربعة مراحل وذهب البعض الآخر الى تقسيمها لخمسة مراحل، ولم يقتصر هذا الاختلاف على المستوى النظري فقط بل امتد الى مرحلة التنفيذ الفعلي للمشروع من دولة لأخرى بغض النظر عن هذا التنوع، فإن هذه التقسيمات تشترك في قدر كبير من التشابه والتداخل. في الجزائر تسعى الحكومة الجزائرية إلى تطبيق المشروع عبر أربعة مراحل: المرحلة الإعلامية التفاعل التعامل ثم مرحلة التحول يوضح الجدول التالي أهم المراحل لنماذج مختلفة:

¹ عبيد صالح المختن، المرجع السابق، ص 115.

² سحر قدوري الرفاعي، "الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، المجلد 5، العدد 7، 2009، ص 317.

³ عوني علال، المرجع السابق، ص 37.

النموذج	المراحل
الأمم المتحدة 2004	1 مرحلة الظهور الناشئ 2 مرحلة الظهور المتقدم 3 مرحلة الظهور التفاعلي 4 مرحلة الظهور التبادلي 5 مرحلة الظهور الشبكي
البنك الدولي	1 مرحلة النشر 2 مرحلة التبادل 3 مرحلة التفاعل
نموذج الأربع مراحل لكل من لوين ولي 2001	1 الجدولة 2 الصفقات 3 مرحلة التفاعل العمودي 4 مرحلة التكامل الأفقي
نموذج مون Moon 2002	1 نشر المعلومات البسيطة 2 الاتصال في الاتجاهين 3 الصفقات 4 التكامل الأفقي والعمودي 5 المشاركة السياسية
نموذج النضج (Maturité)	1 موقع وب بسيط 2 الحكومة على الخط 3 الحكومة متكاملة 4 الحكومة المتحولة

من إعداد الباحثة

في مقارنة أجراها عبد الله فتح الله وآخرون لـ 25 نموذجاً لمراحل تطبيق الحكومة الإلكترونية بهدف إيجاد أوجه التشابه والاختلاف بينها وأيضاً لتحديد نقاط ضعفها وقوتها توصلوا إلى نتائج تظهر أن الميزات المدرجة في تلك النماذج تختلف من نموذج لآخر إلا أنها تحتوي كل منها تقريباً على:

- 1- مرحلة تتعلق بتوافر البوابة على الويب (الوجود).
 - 2- مرحلة يمكن للمواطنين التفاعل فيها مع الحكومات (التفاعل).
 - 3- مرحلة يمكن للمواطنين التعامل فيها مع الحكومات (المعاملات).
 - 4- مرحلة متقدمة تغطي الميزات المتقدمة مثل تبادل المعلومات بين الوكالات (التكامل).¹
- وبالتالي سنركز في دراستنا على شرح لأهم هاته هذه المراحل المشتركة على النحو التالي:

الفرع الأول: مرحلة النشر والترويج

يطلق عليها أيضاً مرحلة الاعلان، الظهور، مرحلة التجريب أو الإعلامية، تمثل هذه المرحل نقطة انطلاق مشروع الحكومة الإلكترونية، حيث تقوم الجهة الحكومية بإنشاء صفحة رسمية لها على الإنترنت تحتوي على جميع المعلومات الخاصة بها وأهدافها وساعات الدوام إلى جانب بعض الوثائق التي يحتاج إليها المواطن بالإضافة إلى

¹ عوني علل، المرجع السابق، ص 48.

القواعد، القوانين، النماذج والاستثمارات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها المؤسسة العمومية، تهدف هذه المرحلة الى تمكين المواطنين من الوصول السريع الى المعلومات من دون الحاجة لتكبد عناء الانتقال للمؤسسات الحكومية المعنية والانتظار في الطوابير¹.

يعد تصميم المواقع بواجهات البسيطة أهم خطوات نشر المعلومات الحكومية ووصولها لأكثر عدد من المستفيدين، ويشكل تقدما كبيرا يساهم في الحد من البيروقراطية والفساد الإداري، ومما لا شك فيه أنه لا بد من توفر بنية تحتية قوية للاتصالات، مع دعم وزيادة أعداد الهواتف الثابتة والمحمولة، والوصول إلى الإنترنت مع العمل على تخفيض تكاليف الاتصالات بوجه عام قبل القيام بعمليات النشر الإلكتروني².

بناءات على ما تقدم يمكن تلخيص ما يمكن الحكومة ان تفعله في هذه المرحلة:

(1) إنشاء بوابة أساسية حكومية على الانترنت تخصص لاستخدام الخدمات الحكومية، بحيث يتوفر فيها كافة المعلومات والبيانات مفصلة عن متطلبات الحصول على تلك الخدمات التي يتوقع أن يحتاجها المستخدم حول الخدمات والمعاملات التي يرغبها.

(2) إطلاق حملات توعوية عبر وسائل الإعلام وندوات لاطلاع المجتمع عن البدء في توفير الخدمات تستهدف هذه المرحلة إعطاء الأجهزة الحكومية الوقت اللازم لمراجعة الأعمال المنجزة والوقوف على مدى جاهزيتها لاستكمال النواقص استعدادا للتحويل للمرحلة التالية.

(3) تعريف الجمهور المستهدف على كافة المستويات العامة والخاصة بالمواقع الحكومية، لتكوين تصور لديهم حول الخدمات التي تقدمها ومدى مناسبتها لما وضع من أجله، وحول مدى مناسبتها لتأديته الخدمة الكترونيا من عدمه³.

إن مساعدة وتمكين جمهور المستخدمين من أفراد ومؤسسات أعمال من الوصول بسهولة وبسرعة إلى المعلومات المتاحة دون الحاجة للتوجه إلى المواقع المادية لها، يعتبر تقدما كبيرا يحد من البيروقراطية والفساد الإداري⁴.

¹ مروة بنت محمد بن مبارك البوسعيدية، المرجع السابق، ص 40.

² عبد الحكيم حططاش، المرجع السابق، ص 57-58.

³ عبيد صالح حسن المختن، المرجع السابق، ص 105-106.

⁴ صدام محمد الحمایسة، المرجع السابق، ص 164.

خصائص هذه المرحلة

تمتاز هذه المرحلة بعدم امتلاك الحكومة للخبرة الكافية لذلك يستحسن إنجاز مشروع صغير تمهيدي لتجنب المخاطر، ويتيح تحديد التكلفة الفعلية لمشروع الحكومة الإلكترونية ورصد الفجوات في الخطة الاستراتيجية للوقوف عليها و معالجتها، قد يقتصر هذا المشروع التجريبي على قطاع واحد خدمة إلكترونية مثل قطاع التأمين الصحي أو يتم تطبيقه محليا على مستوى محلي على ولاية أو محافظة في إطار الحكومة الإلكترونية المحلية تقدم من خلاله هذه الولاية عدد من الخدمات الإلكترونية عبر موقعها الإلكتروني كتسديد الفواتير، دفع الضرائب وغيرها، على سبيل المثال قامت الجزائر بتطبيق المشروع في مدينة الجزائر العاصمة كنموذج لتقديم خدمة بطاقة الشفاء وذلك في 17/04/2007 ثم تعميم المشروع بعد ذلك.

وتتسم هذه المرحلة بخدمات إلكترونية محدودة جدا تقتصر على تقديم خدمات بسيطة عبر المواقع الإلكترونية لبعض المؤسسات، كما حدث في التجربة الأمريكية الأولى التي بدأت بتسديد المخالفات المرورية فقط. كما يظل الاعتماد على المعاملات الورقية والأعمال اليدوية قائما، مع بقاء علاقة الاتصال المباشر بين الموظف وطالب الخدمة، وضرورة تنقل المواطن إلى المؤسسات الحكومية. وينحصر دور الحكومة في هذه المرحلة في إتاحة المعلومات وتفاعل بسيط مع المستخدم، مع التركيز على انتقاء القطاعات ذات الأولوية لتحويل خدماتها تدريجيا إلى الشكل الإلكتروني. وعند نجاحها، يتم الانتقال إلى أتمتة باقي المؤسسات، مع استمرار جهود فهرسة المعلومات والبيانات الحكومية وإعادة هندسة الخدمات والإجراءات، رغم غياب أو محدودية التفاعل بين المستخدم والحكومة.¹

ومن أجل المرور الصحيح بهذه المرحلة الأولى، يجب على الحكومات الأخذ بعين الاعتبار عدة نقاط أساسية. أولها إعداد استراتيجية واضحة لنشر المعلومات على الإنترنت وإتاحتها للمستخدمين، مع تصميم المواقع الحكومية بشكل يضمن سهولة صيانتها وإدارتها وتحديثها المستمر.² كما ينبغي توحيد المواقع الحكومية شكلا ومضمونا لتسهيل وصول المواطنين إلى المعلومات والخدمات، وتقديم هذه المعلومات بلغة سهلة ومبسطة باللغة الرسمية للبلاد، مع تجنب إدراج المعلومات التاريخية أو السير الذاتية المفصلة للمسؤولين.

وتشمل هذه المتطلبات أيضا وضع قوانين واضحة تحدد المعلومات الإجبارية الواجب توفرها في كل موقع حكومي بما يخدم أهدافه،³ وتخصيص دعم مالي كاف لعمليات التصميم والنشر والتحديث والصيانة المستمرة. كما

¹ مليكة قرباني، المرجع السابق، ص 177.

² جمعة إسماعيل العياط، الإدارة الإلكترونية، ط 1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 121.

³ سوسن زهير المهدي، المرجع السابق، ص 35.

يستحسن تضمين المواقع نشرات عن العروض الاستثمارية والخطط التنموية بلغات أجنبية لجذب المستثمرين الأجانب.¹

بالنسبة للمعلومات المقدمة عبر الموقع الإلكتروني في هذه المرحلة يجب ان تكون مصنفة بشكل يتلاءم مع توقعات واحتياجات المستخدمين، تفاديا لمواجهة المواطنين أية تعقيدات في استخدامه قد تؤدي بهم الى العزوف عن طلب الخدمات بطريقة إلكترونية والرجوع إلى الوسائل التقليدية الأمر الذي يؤدي الى فشل المشروع برمته. وعليه تصنف هذه المعلومات تبعا لنوع الخدمة العامة المقدمة (شخصية، تجارية، تعليمية، صحية، إلخ)، أو تبعا للمراحل العمرية للمواطن (شهادة الميلاد، الكشف الطبي، التأمين الصحي، الالتحاق بالمدارس والجامعات، التجنيد، الانتخاب، التشغيل والتوظيف، عقود الزواج، الصحة الإنجابية، المرتبات والمعاشات، إلخ)، أو حسب نوع المستفيدين من الخدمة (أفراد، مؤسسات، نواد، جمعيات، نقابات، إلخ). ومعنى ذلك أن المواقع الحكومية يجب أن تقوم بما يعرف تسويقيا بـ "التجزئة"، أي تقسيم زبائنها وفقا لأحد المعايير الثلاثة المذكورة، إذ تسمح هذه التجزئة بمعرفة أفضل لكل فئة، وتقديم خدمات مشخصة تستهدف بدقة رغبات وتوقعات الزبائن.²

تم تخصيص مواقع إلكترونية لنوع واحد من المعلومات في العديد من الدول؛ ففي مجال المعلومات القانونية، خصصت البرازيل بوابة إلكترونية للتشريعات، وكذلك الهند التي أطلقت نظام معلومات الأحكام "جودي" لنشر سجلات المحاكم ومعلومات عن القضايا والأحكام القضائية. أما في مجال المعلومات البيئية، فأقامت غانا مشروع شبكة معلومات البيئة، وهو نظام قائم على استخدام الوب يحتوي على بيانات بيئية لوزارات الحكومة والمواطنين، بينما تنشر جنوب أفريقيا عبر موقع جوهانسبرغ للبيئة تقارير مفصلة عن البيئة العامة. وفي المعلومات الاقتصادية، نجد ماليزيا عبر موقع "تاني نت" للمعرفة، والذي يقدم معلومات زراعية حيوية مثل بيانات التقنية الحيوية وأسعار المحاصيل للزراع في أرياف ماليزيا وجنوب المحيط الهادئ، وكذلك المكسيك التي أطلقت بوابة مشتريات الحكومة الإلكترونية "كميرات".³

ولابد من الإشارة إلى أنه في هذه المرحلة يوجد العديد من التحديات التي تعيق التطبيق، منها تحديات تقنية تتمثل في تخوف الحكومة من التحول الإلكتروني، وجود أمية تقنية لديها ولدى موظفيها وجهلهم بمخاطرها، وعدم تغطية الإنترنت لجميع المناطق، إضافة إلى مشكلة الخصوصية وتأمين معلومات المواطنين؛ وتحديات ثقافية تتمثل في

¹ مصطفى يوسف كافي، الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، المرجع السابق، ص 69.

² عبد الحكيم حططاش، المرجع السابق، ص 59.

³ محمد نور بن ياسين القطاني، عصام يحيى الفيلاي، المرجع السابق، ص 28-29.

الأمية التقنية لدى شريحة كبيرة من المواطنين؛ وتحديات إدارية، مثل عدم امتلاك الحكومة الخبرة التقنية اللازمة في مجال الحكومة الإلكترونية، إلى جانب أن الأقسام الحكومية المختلفة تتطلب قدرا من الظهور على الإنترنت وموارد مالية مخصصة، كما أن صيانة المعلومات وتغير الإجراءات والسياسات يستلزم تعديل صفحات الإنترنت الخاصة بتلك الإدارات بشكل مستمر، مما يتطلب عملا شاقا ووقتا إضافيا ومتاعب قد تعيق التقدم نحو تحقيق الحكومة الإلكترونية؛ وتحديات اقتصادية تتمثل في محدودية الموارد المالية المخصصة للمرحلة.¹

أما الحلول المقترحة لهذه المرحلة فتتمثل في: الجدولة والفهرسة لتسهيل عملية البحث على المواطنين وضمان سلامة المعلومات الحكومية، وضع سياسات وإجراءات صارمة لحماية خصوصية وبيانات المواطنين وتوفير نظام أمن فعال، الإسهام بإنشاء هيئة أو مركز معلومات تابع للحكومة أو الاستعانة بشركات ومصادر تمويل خارجية لعملية صيانة الموقع،² إطلاق حملات توعوية وترويجية، وتكوين الموظفين في المجال التقني.

الفرع الثاني: مرحلة التفاعل

تأتي هذه المرحلة مكتملة للأولى، تعمل الأجهزة الحكومية فيها على تطوير مواقعها الإلكترونية؛ لتقديم خدمات أكثر للمستخدمين، تتخذ الخدمات والتعاملات التفاعلية بين المؤسسة الحكومية والمستخدم شكلا ثنائيا في الاتصال، فيتم السماح للمستخدم بإدخال بيانات محددة، ثم تقوم المؤسسة العامة بتشغيل هذه البيانات الكترونيا بحيث تعطي المستخدم نتيجة جديدة.

يتم تبادل المعلومات بين طالب الخدمة ومقدم الخدمة باستخدام الموقع الإلكتروني المعني على شبكة الانترنت، تقوم الأجهزة الحكومية باستقبال الاستفسارات عن أية معلومات تتعلق بالحصول على الخدمات، أو تعبئة الاستمارات والنماذج الإلكترونية الخاصة بتلك الخدمات عبر الشبكة مباشرة، وهذا ما يميز هذه المرحلة عن سابقتها، وفي هذه الحالة يقوم المستخدمون بطرح العديد من التساؤلات والاستفسارات عبر البريد الإلكتروني الخاص بالجهة مقدمة الخدمة التي تعمل بدورها على رصد الآراء والملاحظات التي يبديها زوار الموقع من شأنها أن تساعد على التحسين المستمر الجودة الخدمات الحكومية الإلكترونية خاصة في المراحل الأخرى.³

¹ محمد بن أحمد السديري، "مفاتيح النجاح في تطبيق الحكومة الإلكترونية (أسئلة وأجوبة قبل التطبيق)"، مداخلة مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الوطني السابع عشر للحاسب الآلي: المعلوماتية في خدمة ضيوف الرحمن، جامعة الملك عبد العزيز، المدينة المنورة، أبريل 2004، ص 95.

² المرجع نفسه، ص 96.

³ مروة بنت محمد بن مبارك البوسعيدية، المرجع السابق، ص ص 42-43.

تهدف هذه المرحلة إلى إنهاء المعاملات أو جزء منها مباشرة من خلال شبكة الإنترنت حيث تسمح بعملية التبادل المالي بين المواطن والحكومة مثل تعبئة النماذج الضريبية أو تقديم طلب تجديد رخصة وكذا دفع الضرائب والرسوم والغرامات¹ ومشاركة المواطنين مما يؤدي ذلك إلى بناء الثقة بالإدارة ومشروعاتها.

يحتاج تنفيذ هذه المرحلة إلى عدة متطلبات أساسية، منها وجود بنية تحتية قوية من شبكات الكمبيوتر المحلية (LAN) وشبكات الإنترنت والبريد الإلكتروني لتوصيل البيانات وتبادلها فيما بينها، ومنها وجود بيئة قانونية ومالية وأمنية مناسبة لتقنين التعاملات والتبادلات الإلكترونية، خاصة أنها تسمح بالتبادلات المالية والوفاء بالالتزامات بشكل رقمي،² كما تشمل توفير خط هاتفي مخصص يقوم بالرد آليا عن طريق خدمة صوتية مسجلة للتعرف على إجراءات وخطوات الخدمات المقدمة والرسوم المستحقة وغيرها من التساؤلات، إضافة إلى قبول النماذج التي يتم ملؤها وطباعتها من الشبكة مباشرة لدى الجهات المعنية بتأدية الخدمات، فضلا عن العمل على تقديم الخدمات الإلكترونية للمستفيدين بطريقة سهلة وبسيطة من خلال النماذج الإلكترونية المستخدمة لهذا الغرض³.

تكمن درجة الصعوبة في هذه المرحلة في عملية التعرف إلى المستخدم وتأكيد شخصيته ومكافحة عمليات التزوير وأمن المعلومات، وهذه المرحلة تعد مرحلة العمليات والنضج بحيث يتمكن الجمهور من تنفيذ كافة متطلبات الحصول على الخدمة مباشرة من الموقع على الويب، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية التغذية العكسية في هذه المرحلة والمتحصل عليها من قبل المستفيدين حول متطلباتهم وتطلعاتهم للخدمات المطلوبة⁴.

الفرع الثالث: مرحلة التعامل

تعمل الحكومة الإلكترونية على إنشاء مواقع على شبكة الانترنت تسمح للمستخدمين بإجراء معاملاتهم إلكترونيا، وتحقيق من خلال هذه المواقع عوائد اقتصادية كبيرة، زيادة في الانتاجية، وتحسين جودة الأداء الحكومي⁵. ويمكن هذه المرحلة المواطنين من التعامل مع الأجهزة الحكومية مباشرة، مما ينتج عنه تسريع وصول المعلومات إليهم وتجنب إهدار الوقت في الطوابير الطويلة، وتخفيض استهلاك كميات الأوراق وتقليل ساعات الحضور الشخصي

¹ عبد الحكيم حططاش، المرجع السابق، ص 60.

² المرجع نفسه، ص 59

³ مروة بنت محمد بن مبارك البوسعيدية، المرجع السابق، ص 43-44.

⁴ عبيد صالح المختن، المرجع السابق، ص 107.

⁵ سحر قدوري الرفاعي، المرجع السابق، ص 319.

للمراجعة، وتمكين سكان المناطق النائية والبعيدة من الحصول على الخدمات الحكومية، وإمكانية التخابر المباشر عبر البريد الإلكتروني مع المسؤولين في الإدارات الحكومية.¹

ومن أمثلة الخدمات الحكومية الممكن إتاحتها على الحكومة الإلكترونية تسجيل الأراضي والعقارات واستخراج الهويات الشخصية وجوازات السفر وتحديداتها، والحصول على تصاريح البناء والترميم، تحصيل الضرائب، وتحديد رخص قيادة السيارات المختلفة، ... الخ. حيث أن كل هذه الخدمات تحتاج إلى وقت انتظار كبير. يمكن برجة هذه العمليات والإجراءات بحيث تسير بصورة تلقائية دون حاجة لتدخل بشري خاصة في عمليات زيادة الدخل مثل تحصيل الضرائب وجمع الغرامات وبهذا يمكن للحكومات استئصال آفة الفساد وتحسين مستوى العائدات مع رفع مستوى ثقة الناس بها.²

يجب على الحكومة في هذه المرحلة مع تزايد المعلومات الحساسة المجمعة أن تؤخذ بعين الاعتبار الأمور التقنية المهمة منها تطبيق اصلاحات جذرية في التشريعات وهياكل العمل الحكومة، كذلك يجب ان تكون قواعد البيانات الإلكترونية القائمة مخططة بطريقة معينة لمعالجة مثل هذه التغيرات ويتطلب الوضع قيام لجان داخلية لتقييم احتياجات المستخدم والمواجهات التي يطلبها هذا المستخدم من الأنظمة الحالية.³

تعتبر البيروقراطية ايضا عائق حقيقي أمام الإنجاز السريع لهذه الخدمات الحكومية وغيرها، ولمواجهة ذلك بدأت بعض المؤسسات والدوائر الحكومية انشاء مراكز إلكترونية تتاح في النوادي والحدائق والتجمعات مزودة بالحواسيب وشبكة الانترنت وبذلك يمكن القضاء على الإجراءات البيروقراطية والروتين الذي يعوق الممارسات والمعاملات الحكومية، كما يسهم ذلك في تحقيق مزايا وفوائد وعوائد كثيرة في الوقت والجهد والتكلفة.⁴

يجب على الحكومة في هذه المرحلة أن تنتقل من مجرد نشر المعلومات إلى مرحلة التطبيق الفعلي، وتقديم كافة الخدمات على الشبكة عبر مواقعها، بحيث تتم مخاطبة المستفيدين ذوي العلاقة المباشرة بالخدمات المقدمة من الجهات الحكومية مباشرة عبر الشبكة (Online). كما ينبغي توفير إمكانات بشرية مدربة لتقديم الدعم المستمر للمستخدمين والرد على استفساراتهم، مع مراعاة أن عمليات تطبيق الحكومة الإلكترونية في هذه المرحلة سوف تتطلب الكثير من المال والجهد. ولا بد أن يكون هذا التطبيق ضمن حركة تغيير شاملة، وأن توجد مواقع تقوم بدور

¹ محمد بن احمد السديري، المرجع السابق، ص 97.

² محمد نور بن ياسين القطاني، عصام يحي الفيلالي، المرجع السابق، ص 32.

³ محمد بن احمد السديري، المرجع السابق، ص 97.

⁴ سحر قدوري الرفاعي، المرجع السابق، ص 319-320.

البوابات للمواقع الحكومية لتسهيل الوصول السريع للجميع¹. أخيراً، يجب إجراء اختبارات شاملة على الأنظمة والتأكد من خلوها من الأخطاء المنطقية واللغوية قبل استخدامها.

فضلاً عما سبق، نشير إلى أن تحديد الخدمات التي تتاح على الخط يختلف من دولة لأخرى حسب توفر ظروف تقديم هذه الخدمات إلكترونياً، كتوفر وسائل الدفع الإلكتروني بالنسبة للدول التي تتيح تحصيل الضرائب إلكترونياً أو تسديد مختلف الفواتير، ازدهار التجارة الإلكترونية، مدى تطور وحداثة التقنيات المستعملة وغيرها.

تكون هذه الخدمات المتاحة على الخط في مرحلة التعامل الإلكتروني محددة العدد سلفاً في الخطة الاستراتيجية كما هو الحال في الخطة الاستراتيجية المشروع الجزائر الإلكترونية التي تم فيها تحديد عدد الخدمات التي سيتم تقديمها إلكترونياً والمتمثل في 447 خدمة إلكترونية موزعة على ثلاث مجموعات حسب نوع العمل وهي: 295 خدمة إلكترونية تجاه العميل، 112 منها إعلامية و 183 تفاعلية، 86 خدمة إلكترونية تجاه العمال، 19 منها إعلامية و 67 تفاعلية، 66 خدمة إلكترونية تجاه الشركات هي الأخرى مقسمة إلى 24 خدمة إعلامية و 42 تفاعلية، أما تنفيذ هذه الخدمات فيتم تدريجياً و ليس دفعة واحدة، علاوة على أن هذه الخدمات تكون قليلة المخاطر².

الفرع الرابع: مرحلة التكامل

تستهدف هذه المرحلة إحداث تحول كامل إلى النظام الإلكتروني في الخدمات الحكومية للعمل، عن طريق الربط الكامل بين قواعد البيانات الحكومية، بما يتيح إتمام جميع المعاملات والخدمات مباشرة من على اختلاف أنواعها من خلال موقع الإلكتروني واحد على شبكة الإنترنت³.

تقوم هذه المرحلة على التكامل الأفقي الذي يسبقه التكامل العمودي ويشير التكامل الرأسي العمودي إلى اختزال المستويات الهرمية الإدارية وهي عملية دمج الأنظمة المحلية مع السلطة المركزية الوصية تكون فيها الخدمات المقدمة متاحة على موقع موحد هو الموقع الإلكتروني للوزارة الوصية و مثاله خدمة تسجيلات الحج التي أتيحت على موقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بدلاً من التسجيل على مستوى المكاتب الخاصة المختلف بلديات الوطن، وكذلك التسجيلات الجامعية لحاملي شهادة البكالوريا الجدد التي تكون من موقع موحد هو موقع التسجيلات

¹ مصطفى يوسف كافي، الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، المرجع السابق، ص 70-71.

² مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص 192.

³ مروة بنت محمد بن مبارك البوسعيدية، المرجع السابق، ص 46.

الجامعية الأولية، ويهدف التكامل العمودي إلى تسهيل عملية التأكد من معلومات معينة أو البحث عن معرفة ما، كما يهدف أيضا إلى توحيد الهيئات و الدوائر الحكومية المتناظرة.¹

ويعرف التكامل الأفقي كتكامل عبر وظائف وخدمات مختلفة ترتبط ببعضها البعض او تعمل في نفس قاعدة البيانات. ويكمن الفرق بين التكامل العمودي والتكامل الأفقي في كون الأول يطال مستويات مختلفة من المؤسسات تقدم نفس الخدمات ضمن قطاع واحد، والثاني يطال وظائف مختلفة المؤسسات من قطاعات مختلفة، ويهدف التكامل الأفقي إلى تمكن المستخدم من أداء عدة خدمات تقدمها مؤسسات مختلفة من موقع واحد وفي وقت واحد مثل: تسديد فواتير الهاتف الكهرباء والغاز والماء، وتسديد مختلف الضرائب في وقت واحد ومن موقع واحد.

تتميز هذه المرحلة بعدة مميزات عن باقي المراحل، نذكر منها ما يلي:

- بلوغ مستوى جيد من الديمقراطية الإلكترونية
- توحيد الدخول إلى المواقع الإلكترونية للمؤسسات الحكومية عبر موقع البوابة الإلكترونية للحكومة
- تصنيف الخدمات الحكومية الإلكترونية مصنفة وفقا للاحتياجات ذات الأولوية للمجتمع مما يتيح للمستخدمين الحصول عليها في وقت واحد ومن موقع واحد.
- تحقيق ترابط بين الأجهزة الحكومية ذات الوظائف المختلفة وعبر مختلف مستوياتها.
- توحيد الخدمات الحكومية من حيث إجراءاتها ونماذجها واستماراتها.....
- زيادة عدد الخدمات الإلكترونية المتاحة على الخط بعد ان كانت محدودة في المرحلة السابقة إذ يتم في هذه المرحلة إتاحة كل الخدمات المحددة في الخطة الاستراتيجية على الخط².

ومن العوامل المساعدة على نجاح هذه المرحلة: توفر وسائل الدفع الإلكترونية، واستكمال بناء نظم وقواعد بيانات للجهات الحكومية المقدمة للخدمة والربط بينها لتبادل المعلومات، وتوفير بيئة قانونية وأمنية للحصول على أعلى درجة من الخصوصية والأمان وسرية المعاملات، والعمل على تطوير وتحسين نظام المعلومات وكيفية توزيعها داخل المؤسسات الحكومية نفسها، وتطوير طريقة تقديم الخدمات وتدريب الموظفين على استخدام أجهزة الحاسب الآلي والتعامل مع الملفات والبيانات الإلكترونية كي يكونوا على استعداد لمواكبة التعامل مع المستخدمين عبر شبكة المعلومات العالمية، إلى جانب العمل على توفير جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بمقدم الخدمة عبر الشبكة.³

¹ ملكة قرواني، المرجع السابق، ص 199.

² المرجع نفسه.

³ مروة بنت محمد بن مبارك البوسعيدية، مرجع سابق، ص 46.

الفصل الثاني

دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

تمهيد:

يشكل الفساد الإداري أحد أخطر التحديات التي تواجه الدول المعاصرة، إذ لا يقتصر أثره على هدر الموارد المالية العامة فحسب، بل يتجاوز ذلك ليضعف ثقة الناس بمؤسساتها، وإضعاف مبدأ تكافؤ الفرص، وعرقلة مسارات التنمية. وتتعدد صوره بين البيروقراطية، الرشوة والمحسوبية والتلاعب بالصفقات العمومية.

وفي هذا السياق، ظهرت الحكومة الإلكترونية كحل مبتكر وفعال لمكافحة الفساد الإداري، من خلال أتمتة الإجراءات، وتقليل الاعتماد على الوسيط البشري، وتعزيز الشفافية والمساءلة، مما يصعب عمليات الفساد ويسهل كشفها.

وعليه يهدف هذا الفصل إلى دراسة دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، حيث يتناول المبحث الأول تطبيقات الحكومة الإلكترونية كآلية لمكافحة الفساد، من خلال رقمته الوظيفة العامة والمرفق العام من. أما المبحث الثاني فيخصص لدور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد في الصفقات العمومية، حيث يدرس المطلب الأول الصفقات العمومية الإلكترونية بينما يتناول المطلب الثاني أبرز الآليات الإلكترونية للحد من الفساد في هذا المجال عبر كل من البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية والمزاد الإلكتروني العكسي.

المبحث الأول: تطبيقات الحكومة الإلكترونية في مجال الوظيفة العامة كآلية لمكافحة الفساد

يعد الفساد في الوظيفة العامة والمرفق العام من أخطر الآفات التي تهدد استقرار الدول وتقوض مقومات الحكم الرشيد، إذ يمثل انحرافاً عن مبادئ النزاهة والشفافية والمسؤولية التي تقوم عليها الإدارة العامة، تنعكس آثار هذا الفساد سلباً على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتؤدي إلى هدر الموارد الاقتصادية يسعى هذا المبحث إلى تسليط الضوء على التطبيقات العملية للحكومة الإلكترونية في رقمنة الوظيفة العامة (المطلب الأول) وعصرنة المرفق العام (المطلب الثاني) كوسيلة أساسية للحد من الفساد الإداري.

المطلب الأول: رقمنة الوظيفة العمومي

تمثل الوظيفة العامة الركيزة الأساسية لتقديم الخدمات العمومية، إلا أنها تبقى عرضة لمخاطر الفساد الإداري بأشكاله المختلفة (المحسوبية، الوساطة، الرشوة، استغلال النفوذ)، خاصة في مراحل التوظيف، تسيير المسار المهني، التصريح بالامتلاكات، والالتزام بالأخلاقيات الوظيفية.

وفي هذا الإطار، برزت الحكومة الإلكترونية كآلية حديثة وفعالة لمواجهة الفساد، ليس فقط من خلال أتمتة الإجراءات، بل بإعادة هيكلة العلاقة بين الموظف والإدارة والمواطن على أسس الشفافية، الجدارة، والمساءلة. فهي تركز مبدأ المساواة في التوظيف، وتعزز واجبات الموظف في بيئة رقمية، وتحد من المحاباة في الترقيات، وتدعم التصريح الإلكتروني بالامتلاكات لكشف الإثراء غير المشروع، وتنشر أخلاقيات الوظيفة العامة عبر أنظمة الرقابة الرقمية. ومن ثم، أصبحت مكافحة الفساد في الوظيفة العامة رهينة بالتحول الرقمي، وهو وسنحاول توضيحه بالتفصيل عبر الفروع التالية:

الفرع الأول: التوظيف الإلكتروني

يعد التوظيف من أخطر المراحل الإدارية عرضة للفساد، لا سيما من خلال المحسوبية والوساطة. وجاء نظام التوظيف الإلكتروني كآلية فعالة للحد من هذا الفساد ومن هذا المنطلق يهدف هذا الفرع إلى تقديم لمحة عن تعريف التوظيف الإلكتروني، تبيان آليات الإعلان والتسجيل الإلكتروني للوظائف، مع التركيز على دور هذا النوع من التوظيف في تكريس مبدأ الشفافية.

أولاً: تعريف التوظيف الإلكتروني

هو استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال والمتمثلة في أجهزة الإعلام الآلي والبرمجيات والنظم المعدة لذلك الغرض في مختلف مراحل عملية التوظيف، بالإضافة إلى الاستعانة بشبكة الإنترنت لنشر إعلانات التوظيف واستقبال الطلبات وتقييمها وحتى إرسال الاستدعاءات وإجراء الاختبارات.¹

ثانياً: الإعلان والتسجيل الإلكتروني للوظائف

أصبح الإعلان عن مسابقات التوظيف يتم إلكترونياً عبر مواقع إلكترونية متمثلة في الموقع الإلكتروني للمؤسسة المعنية بالتوظيف أو الموقع الإلكتروني للجهة المعنية بالوظيفة العامة، ونذكر أمثلة لهذه المواقع الإلكترونية في الجزائر على غرار موقع المديرية العامة للوظيفة العمومية.²

- **أرضية التوظيف لوزارة التربية الوطنية والتعليم:** الهدف منها تحقيق الإنصاف والشفافية والمصادقية وكذا تخفيف الإجراءات الإدارية وتبسيطها في إطار تحسين الخدمة العمومية، حيث تقوم هذه الأرضية بالمعالجة الدورية للمناصب الشاغرة على مستوى قطاع التربية ابتدائي، متوسط، ثانوي، إذ تستقطب تسجيلات كبيرة في مسابقات التوظيف التي تنظمها الوزارة، فيتم كل مسارها بصفة آلية ورقمية عن طريق الانترنت، وذلك من حيث التسجيلات واستدعاء المترشحين وإعلان النتائج.
- **منصة Emploitic.com:** أكبر منصة إلكترونية للتوظيف عبر الانترنت في الجزائر، أنشأت في 2006.³

- **منصة Tawdif.com:** من بين البوابات التي تستهدف سوق الوظائف الجزائرية وذلك بنشر العروض المقدمة في مختلف القطاعات والأنشطة.⁴

يتم تسجيل الترشح للمسابقات بدخول الموقع الإلكتروني المخصص لذلك وتتبع الخطوات المطلوبة للتسجيل والتي تكون غالباً محددة في الموقع الإلكتروني أو متوفرة في صيغة PDF على شبكة الإنترنت أو غيرها.

¹ بو عبدالله ودان، محمد البشير مركان، "واقع المعالجة الإلكترونية لعملية التوظيف في الجزائر: التوظيف الإلكتروني"، مجلة دفاتر بواذكس، العدد 3، ماي 2015، ص 208.

² حياة جنان، صادق شنوف، "التوظيف عبر الشبكات الإلكترونية في الجزائر: دراسة ميدانية على عينة من شباب ولاية وهران"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 1، 2021، ص 91.

³ فريدة سعيد، شافية جاب الله، "دور منصات التوظيف الإلكترونية كوسيط في سوق العمل بالجزائر"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة الجزائر 3، المجلد 14، العدد 2، 2020، ص 381-382.

⁴ حياة جنان، صادق شنوف، المرجع السابق، ص 92.

أصبحت إجراءات التسجيل في مسابقات التوظيف الإلكترونية أكثر مرونة وسهولة، مما وفر جهداً ووقتاً وتكاليف كبيرة على الباحثين عن العمل. ففي ظل النظام التقليدي، كانوا يعانون كثيراً من حيث إنفاق أموال طائلة على النقل والوجبات وغيرها لإيداع ملفاتهم، بالإضافة إلى إضاعة الوقت في التنقل والانتظار في طوابير طويلة من المترشحين الوافدين من الولاية أو ولايات أخرى، مما يؤدي إلى تعب وإرهاق المترشح، ويضطره في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى طرق وأساليب فاسدة لتحقيق مبتغاه.

إذن تتعدد مزايا التسجيل الإلكتروني في التوظيف وهي تتمثل في:

- المرونة و السهولة،

- أنه غير مكلف وقتاً و مالا و غير مجهد،

- لا زمني بمعنى أنه غير محدد بوقت بحيث يمكن التسجيل في أي وقت يناسب الشخص المقبل على الترشح،

- لا مكاني أي غير مرتبط بمكان حيث لا يلتزم المعني بإيداع ملفه لدى مصلحة معينة أو مؤسسة معينة.¹

ثالثاً: تكريس التوظيف الإلكتروني للشفافية

يعود تردي الوظيفة العمومية وانتشار الفساد فيها إلى عدم الالتزام بمبادئ الشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص في التوظيف، خاصة في المناصب العليا، فحين تغيب الإدارة الشفافة ولا تلتزم بمعايير واضحة وقانونية في شروط وأساليب التوظيف، تؤدي إلى تعيين موظفين غير مؤهلين، مما يضعف الأداء الإداري، ويحد من جودة الخدمات العامة، ويعرقل المرافق العمومية، وقد يصل الأمر إلى شلها تماماً.²

تعد الحكومة الإلكترونية ضمانة حقيقية للشفافية، بل يراها البعض تجسيدا للشفافية ذاتها، من خلال تعزيز العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. إذ تتيح للجميع إجراءات موحدة للحصول على الخدمات الحكومية، مما يسهم في القضاء على الوساطة والمحسوبية والفساد والرشوة، أو على الأقل الحد من آثارها، خصوصاً في مجالي التعيين والترقية. يسهم التوظيف الإلكتروني في محاربة التمييز والعنصرية في التوظيف، والالتزام بأخلاقيات والابتعاد عن المعايير التعسفية لاختيار المرشحين، و التمييز المبني على العرق الدين الجنس والاختلافات الثقافية الذي يخلق شعوراً بالإقصاء وعدم الأمان لدى المتقدم لشغل الوظيفة.³

¹ مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص 269-270.

² محمد جبري، "الفساد الإداري في الوظيفة العمومية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 13، العدد 1، أفريل 2020، ص 164.

³ مسعود كشحه، "الإدارة الإلكترونية كآلية لحكومة المرفق العام ومكافحة الفساد"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص حوكمة وإدارة عمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2024/2025، ص 260-261.

1) مبدأ المساواة في التوظيف:

يعتبر مبدأ المساواة في تقلد الوظائف العامة من المبادئ الأساسية العامة التي يبنى عليها النظام القانوني للتوظيف العمومية، إن أساس خضوع الإدارة لهذا المبدأ تملية الاعتبارات العملية واعتبارات العدالة الاجتماعية، فهو يستند إلى طبيعة إنشاء ووجود المرافق العامة في الدولة التي وجدت لخدمة جميع الأفراد على قدم المساواة.¹

نعني بمبدأ المساواة في التوظيف أن يتمتع جميع الأفراد بالحقوق والحريات ومنها حق تولي الوظائف العامة، وأن يتساوى جميع الأفراد الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة في تولي هذه الوظائف، وتكافؤ الفرص بينهم في توليها، وعدم تمييز فئة من المواطنين على فئة أخرى في تولي هذه الوظائف العامة.²

تكفل الحكومة الإلكترونية درجة عالية من الشفافية عن طريق تعزيزها لتطبيق مبدأ العدالة أو المساواة وتكافؤ الفرص، فالجميع متساوون في اتباع إجراءات الحصول على الخدمات الحكومية ومن ثم يتم القضاء على الوساطة والمحسوبية والفساد والرشوة، أو التقليل من آثارها.³

ففي عملية الاختيار أصبحت النظم المتاحة على الأنترنت تستخدم بشكل متزايد لإجراء اختبارات للمتقدمين لشغل الوظائف، وعادة ما يأخذ ذلك شكل تصفية أولية غير رسمية، حيث يخضع المهتمون بوظيفة معينة لاختبار إلكتروني يمكنهم من معرفة ما إذا كانت لديهم المهارات والمؤهلات والمعارف المطلوبة لشغل تلك الوظيفة أم لا⁴، فهناك تطبيقات عديدة في مجال المعلوماتية لاختيار الأفراد العاملين ولإجراء الاختبارات لتعيين الأفراد الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة للعمل، ويساهم هذا النمط من التوظيف في القضاء على المحاباة والتمييز بين المترشحين، فالحاسوب لا يتعامل بالمشاعر أو العلاقات الشخصية، وهذا من شأنه أن يمنح لعملية الاختيار مصداقية أكبر وارتياحا لدى الأفراد، إلى جانب تقليص الوقت والتكلفة.⁵

¹ مهدي رضا، "إصلاح الوظيفة العمومية من منظور الأمر 03/06"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، السنة الجامعية 2016/2017، ص 15.

² مسعود كشحه، المرجع السابق، ص 260.

³ المرجع نفسه، ص 261.

⁴ بو عبدالله ودان، محمد البشير مركان، المرجع السابق، ص 213.

⁵ الطاهر غراز، مفيدة يوسف بوقيرين، "أثر تكنولوجيا المعلومات في تحسين كفاءة إدارة الموارد البشرية بالمنظمة"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 15، العدد 1، مارس 2021، ص 22.

الفصل الثاني دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

وفي إطار الحكومة الإلكترونية قامت مصالح المديرية العامة للتوظيف العمومية بنشر كل الإعلانات الخاصة بمسابقات التوظيف التي تنظمها المؤسسات والإدارات العمومية على موقعها الإلكتروني¹، يتيح ذلك:

- استهداف أكبر شريحة من المترشحين.
- ضمان كفاءة وفاعلية مرحلة الاستقطاب (أهم مراحل التوظيف).
- استقطاب أكفأ العناصر لتلبية احتياجات الإدارات والمؤسسات من الكفاءات البشرية.
- إضفاء الشفافية والمصدقية على المسابقات، عبر تحقيق مبدأ المساواة في الالتحاق بالوظائف العمومية.

ورغم احتكار الموقع الإعلان عن وظائف أكبر قطاع توظيف في البلاد، فإنه لا يتجاوز كونه لوحة إعلانات دون تقديم خدمات إضافية، إضافة إلى معاناته من البطء والتوقف المتكرر بسبب الضغط والاكتظاظ.² تساهم منصات التوظيف في تفعيل لمبدأ المساواة في الالتحاق بالوظائف العمومية إلا أن دورها يبقى ناقصا لعدم تفعيلها بالشكل المطلوب، إذ لا تزال غالبية مسابقات التوظيف تجري بالطرق التقليدية، باستثناء بعض القطاعات كقطاع التربية³.

(2) مبدأ الجدارة في التوظيف:

إن سد الطريق على الفساد الإداري إلى الوظيفة العمومية يقتضي تطبيقا صارما ومتكاملا لمبدأ الجدارة والاستحقاق في الوظائف العامة، لأنه وبكل بساطة لما له من تأثير على الوظيفة العمومية، من حيث تأمين احترام مبدأ المساواة من طرف الإدارة العمومية بمؤسساتها من جهة، ومن جهة أخرى يضمن للإدارة نفسها تحقيق مبدأ الملائمة والتكيف الاستمرار المرافق العمومية بانتظام واضطراد ضمن محيطها الداخلي والخارجي، وهو في الوقت نفسه يعطي مصداقية قوية للإدارة اتجاه الغير بدعم مبدأ الثقة وترسيخها، كما أنه يزرع روح الطمأنينة في نفوس الموظفين والمرتكبين على حد سواء⁴.

¹ انس حسين حمد عليان، محمد ريش دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد في البيئة الرقمية، كتاب المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي 04-05 أبريل 2021 حول مكافحة الفساد في البيئة الرقمية، ج 2، المركز الديمقراطي العربي بألمانيا ص 114.

² مالية مكبري، "استخدامات مواقع التوظيف الإلكتروني في الجزائر ودورها في تقليص نسبة البطالة (دراسة استطلاعية على عينة من الشباب بالجزائر العاصمة)"، مجلة LANCOMNET، جامعة الجزائر 2، المجلد 2، العدد 2 (عدد خاص)، 2015، ص 112.

³ وليد حمادي، زكرياء مسعودي، "منصة المسابقات للمديرية العامة للتوظيف العمومية ودورها في تعزيز فعالية إشهار مسابقات التوظيف"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، المجلد 9، العدد 2، ديسمبر 2022، ص 1120.

⁴ محمد جبيري، المرجع السابق، ص 164.

في إطار الحكومة الإلكترونية، يعد التوظيف الإلكتروني بدءاً من الإعلان عن المسابقات إلكترونياً تطبيقاً لمبدأ الجدارة، حيث تنشر الشروط الواجب توافرها في المتقدمين (صحية بدنية ونفسية، أو مؤهلات تقنية وفنية) التي تجعل المرشح جديراً بالوظيفة وكفؤاً لممارستها.

بالنسبة لعملية الاختبار والاختيار، تقوم الجهة الإدارية بالمفاضلة بين المتقدمين المستوفين للشروط بناءً على بياناتهم المخزنة إلكترونياً، كما يمكنها إجراء اختبار عبر الإنترنت بواسطة لجنة مختصة كخطوة ثانية لانتقاء أشخاص ذوي كفاءة وجدارة بالمهام المطلوبة. وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة قد تلجأ كخطوة أخيرة إلى التصفية عبر مقابلة واقعية بعد المقابلة الافتراضية¹.

وبهذا، يضمن تطبيق الحكومة الإلكترونية في التوظيف (التوظيف الإلكتروني) تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين، ويتحقق التنافس المشروع على تولي الوظيفة، بعيداً عن كل أشكال التمييز والمحاباة، شريطة أن يكون التمييز بين الموظفين قائماً على أساس الجدارة والمؤهلات التي تجعل الموظف مستحقاً للمنصب.

مما سبق، نستنتج أن مبدأ الجدارة والاستحقاق لا يتحقق إلا بتحقيق مبدأ المساواة؛ حيث يكون موجود بوجوده ويغيب بغيابه. فإذا لم تتحقق المساواة الحقيقية في الالتحاق بالوظائف العمومية، فإنه لا يمكن تطبيق مبدأ الجدارة في توليها وبالتالي، فإن تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية، وإنشاء بوابات توظيف إلكترونية تعمل بشكل كامل، يسهم في تحقيق الشفافية في عمليات التوظيف، من خلال تطبيق المساواة بين المرشحين وتكريس مبدأ الجدارة في شغل الوظائف².

يساعد التوظيف الإلكتروني في تحقيق عدة فوائد للمؤسسة كذلك، منها استرجاع المعلومات الخاصة بالموظف كرقم الضمان الاجتماعي، وتوثيق جميع الإجراءات المتعلقة بعملية الاستقطاب مثل المقابلات والاختيار، وتوثيق البيانات الأساسية حول فرص العمل المتوفرة. كما يوفر المعلومات الأساسية للقائمين بالمقابلة، ويساعد في إعداد التقارير الضرورية عن المرشحين للوظائف، ويوفر المعلومات اللازمة لتقييم عملية الاستقطاب وتحديد تكاليف الإعلانات عن الوظائف، بالإضافة إلى توفير معلومات عن نتائج الاختبارات للمرشحين. ومن الفوائد أيضاً زيادة

¹ مسعود كشحه، المرجع السابق، ص 271.

² المرجع نفسه، ص 272.

عدد المرشحين المؤهلين ذوي المهارات العالية، والتسريع بملء المناصب الشاغرة، وزيادة معايير الاختيار سواء كانت موضوعية مرتبطة بالعمل أو ذاتية كالسمات الشخصية.¹

تتطلب الوظيفة العامة اليوم إدخال ما يسمى بـ المهارات الرقمية الأساسية حتى يتمكن الموظف الحكومي من فهم أساسيات التكنولوجيا الرقمية والقدرة على استخدام الأدوات الإلكترونية من بين هذه المهارات نجد التعلم الآلي، ومعالجة اللغة الطبيعية، وتحليل البيانات، حيث تؤدي هذه المهارات دورا هاما في تعزيز أداء المؤسسة وتحقيق أهدافها، مما يستوجب تطوير أساليب التوظيف والتقييم في عمليتي التوظيف والترقية على حد سواء، كإدراج ما يعرف بالمهارات الناعمة (Soft Skills)² في توظيف، انتقاء المترشح وترقية الموظف العمومي، علاوة على المهارات الصلبة (Hard Skills) التي يتم اكتسابها من المدارس والمعاهد والكلية، ويتم الاعتماد عليها في التوظيف العمومي.³

الفرع الثاني: واجبات الموظف وأخلاقيات الوظيفة العامة في النظام الإلكتروني

يعد التزام الموظف بواجباته أخلاقيات الوظيفة العامة أساسا لحفظ شفافية الإدارة وثقة المواطنين. في النظام التقليدي تواجه هذه الواجبات مشكلات بسبب ضعف الرقابة عليها. على عكس النظام الإلكتروني الذي يساعد على تعزيز الواجبات والأخلاقيات عبر الرقابة الإلكترونية، ومدونات سلوك إلكترونية، وتسجيل الأنشطة يوميا بشكل آلي. لذلك يهدف هذا الفرع إلى عرض واجبات الموظف في البيئة الإلكترونية ودور الحكومة الإلكترونية في تطبيق وترسيخ أخلاقيات الوظيفة العامة.

أولا: واجبات الموظف في إطار نظام الحكومة الإلكترونية

ينص القانون الوظيفة العامة على مهام وواجبات الموظف العام التي يلزم باتباعها عند مباشرته للعمل الوظيفي في دوائر الدولة، حيث تستهدف ضمان حسن أداء الموظف لعمله وضمان سير المرافق العامة بانتظام واطراد تحقيقا

¹ منى سليم، "أثر استخدام نظم المعلومات على فاعلية أداء الموظفين بالبنوك التجارية الجزائرية - دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية 2016/2017، ص 97.

² المهارات الناعمة هي مجموعة من القدرات الشخصية والاجتماعية التي تمكن الموظف الحكومي من التفاعل بفعالية مع الآخرين، وإدارة مهامه بكفاءة، والتكيف مع التحديات المتغيرة. هذه المهارات تعتبر أساسية لتحقيق النجاح في بيئة العمل الحكومية.

³ وسيم فنيش، "مستقبل الوظيفة العامة في ظل التوجه نحو التحول الرقمي في الجزائر: الإشكالات الراهنة والتحديات المستقبلية"، مجلة الساور للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 2، 2025، ص ص 432-433.

للمصلحة العامة، لم تتأثر غالبية هذه الواجبات بالنظام الإلكتروني، إلا البعض منها الذي شدد بالنظام الإلكتروني، وذلك ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل فيما يلي:

(1) الواجبات الوظيفية التي لم تتأثر بالنظام الإلكتروني:

أن أغلب هذه الواجبات لم تتأثر بالنظام الوظيفي الإلكتروني واحتفظت بصفاتها وطابعها، وذلك لكون تلك الواجبات تستند إلى اعتبارات أخلاقية وإدارية لا تتغير بتغير أسلوب العمل وإنما تنبع من أخلاق المجتمع الوظيفي وعاداته، على سبيل المثال، التزام الموظف باحترام المسؤولين، والمعاملة الحسنة للمرؤوسين، احترام المواطنين وإنجاز معاملاتهم، الامتناع عن استغلال الوظيفة لتحقيق منفعة أو ربح شخصي له أو لغيره، مزاولة الأعمال التجارية والاشتراك في المناقصات والمزايدات، استعمال الآلات والمواد بغير موافقة الرئيس الإداري أو استخدامها لمصلحة شخصية.¹

(2) الواجبات الوظيفية التي خففت بالنظام الإلكتروني:

من ناحية أخرى، اقتضت الحكومة الإلكترونية طرح مفاهيم جديدة في الوظيفة العامة تقوم على عدم التقيد بالزمان والمكان الوظيفي، إذ أنها تعتمد على اتصال مجموعة من الحاسبات المرتبطة مع بعضها البعض بشبكة داخلية أو دولية بما يمكن مستخدميها من تبادل الوثائق والمعلومات وإنجاز المعاملات الخاصة بالعاملين في الوظائف العامة، أو بالمواطنين، وبالتالي لم يعد يرتبط الموظف بمكان عمله رابطة مكانية بالمعنى التقليدي²، كما أن الارتباط بمواعيد العمل لم يعد ملزماً حيث يمكن للموظف تقديم خدماته في أي وقت، خاصة وأنه أصبح بإمكان المتعاملين طلب الخدمات التي يحتاجونها في أي وقت يرونها مناسباً لهم ومن أي مكان في ظل الحكومة الإلكترونية³، فبإمكان الموظف أن يزاول عمله وهو في بيته مادام يؤدي الأعمال المرسلة إليه من خلال الشبكة⁴.

مس التخفيف أيضاً واجب التعامل الحسن مع المتعاملين حيث أن التعامل بين الموظف والمتعاملين يكون آلياً وغير مباشر، فلا مجال لأي تصرفات لا تليق بالموظف وترجع المتعامل، وهذا بدوره يقضي على العديد من مظاهر الفساد وعلى رأسها الرشوة والابتزاز.⁵

¹ صفاء فتوح جمعة، مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، ط 1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2014، ص ص 67-68.

² المرجع نفسه، ص 68.

³ مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص 272.

⁴ صفاء فتوح جمعة، مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، المرجع السابق، ص ص 68-69.

⁵ مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص 272.

3) الواجبات الوظيفية التي شددت بالنظام الإلكتروني:

يعد أداء الموظف لمهامه بنفسه من الواجبات الأساسية، وهو التزام يتأكد مع تطبيق الأنظمة الإلكترونية في بيئة العمل الوظيفي. فينبغي على كل موظف إنجاز مهامه بصفة شخصية، دون إسنادها للغير. فعند الدخول إلى النظام الإلكتروني، يستخدم الموظف اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصين به للوصول إلى صفحته المخصصة. من خلال هذه الصفحة، يتمكن الموظف من الاطلاع على الملفات المسموح بها أو تعديلها بما يتوافق مع صلاحياته. كما يتابع المراسلات والمهام الواردة من رئيسه الإداري المباشر عبر قسم "My Tasks" لإتمام الإجراءات المطلوبة وإرسالها إلى الجهات المعنية ضمن سياق العمل المعمول به.

وعليه، لا يجوز للموظف إحالة المهام إلى موظف آخر لتنفيذها بالنيابة عنه، ما لم يحصل على موافقة مسبقة من الرئيس الإداري، وهو مبدأ يشابه ما يطبق على المراسلات الورقية.¹

وقد أصبح الإصرار على واجب السر المهني أقوى في النظام الوظيفي الإلكتروني، حيث امتد ليشمل معلومات ووثائق وبرامج يطلع عليها الموظف بحكم وظيفته سواء سرية أو قد تلحق ضررا بالدولة أو الأشخاص، إلى جانب مسؤوليته عن اسم المستخدم وكلمة المرور لصفحته الخاصة؛ إفشاؤها قد يؤدي إلى إفلاس شركات أو تهديد أمن دول² خاصة للمناصب العليا. وإلى جانب أداء الأعمال شخصيا والالتزام بالسرية، أكدت الحكومة الإلكترونية واجب الكتابة وتوثيق الأعمال الوظيفية المنجزة، إذ أصبحت الكتابة الأساس رغم تعدد أشكال التعبير الإداري، حيث تتم المراسلات وتبادل الوثائق عبر الحواسيب المتصلة بشبكات داخلية أو خارجية³.

ثانيا: أخلاقيات الوظيفة العامة ومدونة السلوك

يقصد بأخلاقيات الوظيفة العمومية جملة الواجبات المرتبطة بممارسة الوظيفة المفروضة على الموظفين أثناء ممارستهم لمهامهم العمومية.⁴

¹ صفاء فتوح جمعة، مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، المرجع السابق، ص 69.

² مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص 272-273.

³ صفاء فتوح جمعة، مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، المرجع السابق، ص 70.

⁴ سميحة لعقابي، ملخص محاضرات مادة أخلاقيات الوظيفة العمومية ومكافحة الفساد، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد أمين دباغين سطيف 2، ص 6، تم الاطلاع بتاريخ 16-04-2026، متاح على الرابط: <https://en.univ-setif2.dz/mod/folder/view.php?id=2185&lang=en>.

أصبحت مدونات السلوك الوظيفية ضرورية لنشر وتثبيت الأخلاقيات الوظيفية ومكافحة الممارسات الفاسدة المتغلغلة في مختلف المستويات الإدارية، وفي ظل الحكومة الإلكترونية صارت هذه المدونات متوفرة لكل من يطلبها أو يرغب بالاطلاع عليها، وتم تطويرها لتتماشى مع الشكل الإلكتروني للوظائف¹.

مع تحول الحكومات إلى الشكل الإلكتروني، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في مدونات السلوك المعتمدة في الوظيفة العمومية، بما يتناسب مع الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المؤسسات الحكومية.² حيث لم يقتصر أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية في المرافق والمؤسسات العمومية على الجوانب المادية فقط، بل تعداه إلى الجوانب المعنوية والأخلاقية، حيث ظهر أثرها على الأخلاقيات الوظيفية عن طريق ما يعرف بالتسجيل الإلكتروني للحضور والانصراف، والاستدعاء الإلكتروني، وكذا الرقابة الإلكترونية، حيث تعتبر هاته المستجدات آليات الإلكترونية لتنفيذ أخلاقيات الوظيفة العمومية.³

(1) **التسجيل الإلكتروني للحضور والانصراف:** في ظل النظام التقليدي في تسجيل الحضور والانصراف يتم تخصيص موظف لإثبات حضور الموظفين أو انصرافهم من مقر العمل عقب نهاية الوقت الرسمي للعمل، أما النظام الإلكتروني فلا يحتاج إلى موظف ليقوم بذلك، بل يعتمد على تقنية المعلومات والاتصال في تحقيق ذلك⁴، عن طريق ما يسمى نظام إدارة الحضور والانصراف، تسمح بإدخال وتعديل البيانات الرئيسية للموظفين، وإدارة جداول الدوام والعطلات الرسمية حسب جهة العمل والسنة، والتحكم الدقيق في مختلف تحركات الموظف اليومية (الحضور، الانصراف، الغياب، التأخر بعذر أو بدونه، والانصراف المبكر أو بدون إذن)، مع الحرص على سرية النظام والتعريف مستخدميه.⁵

وبالتالي، يقوم النظام الإلكتروني لتسجيل الحضور والانصراف بحساب وتسجيل أوقات حضور وانصراف الموظفين بدقة عالية. كما يطلب من الموظف عند مغادرته أثناء الدوام الرسمي تحديد سبب الخروج. ويتميز هذا النظام بقدرته على تخزين بيانات الموظفين بشكل إلكتروني، مما يتيح الاطلاع عليها بسرعة ويسر في أي وقت، سواء كان

¹ مليكة قرماتي، المرجع السابق، ص 337.

² المرجع نفسه، ص 282.

³ مسعود كشحة، المرجع السابق، ص 309.

⁴ الهاشمي مقراي، حمزة بن عبد الرحمان، "دور وسائط الإدارة الإلكترونية في تعزيز أخلاقيات العمل في المنظمة"، مجلة آفاق علمية، جامعة تمنراست، المجلد 13، العدد 1، 2021، ص 130.

⁵ المرجع نفسه، ص 131.

ذلك لأسبوع أو شهر أو سنة كاملة. ويتعرف النظام على الموظفين من خلال بصمات الأصابع أو بطاقات الموظفين عند تمريرها صباحاً ومساءً.

قد يرفض النظام بطاقة الموظف متى كانت غير صحيحة، أو في حال عدم صدورها عنه، كما قد يرفض بصمته إذا كانت غير واضحة بسبب وجود غبار أو مواد عالقة على الجلد مثلاً، كما أن شاشة جهاز القارئ تظهر تحرك الموظف ونوعه، وهل هو خروج للعمل أو لسبب مرضي أو غيره.

وهكذا يمكن القول إن خروج ودخول الموظف إلى محل عمله، يمكن التحكم فيه بطريقة إلكترونية، بعيداً عن السجلات وتوقيع الموظف بما يفيد الحضور والانصراف، وذلك التطور راجع إلى طبيعة العمل التي تعتمد على شبكات للحاسب الآلي وتقنيات حديثة للاتصال¹.

(2) الاستدعاء الإلكتروني: يمكن استدعاء الموظفين إلكترونياً الحضور جلسة ما عندما تقتضي طبيعة عملهم ذلك أو تنبيههم بوصول رسالة معينة أو إخطارهم بضرورة الحضور في موعد محدد الجهة العمل أو المكان ما أو بوصول جدول الأعمال الخاص باجتماع ما وذلك يتم عن طريق استخدام برنامج معين عبر الهاتف المحمول².

(3) الرقابة الإلكترونية: تتيح الرقابة الإلكترونية، عبر الشبكة الداخلية للمؤسسة، إمكانية المراقبة الفورية، مما يقلص الفجوة الزمنية بين حدوث الانحراف وتصحيحه. وهي عملية مستمرة ومتجددة، تكشف الانحرافات أولاً بأول، مما يزيد من قدرتها على متابعة مختلف العمليات وسير القرارات، وتصحيح الأخطاء في جميع أنواع المؤسسات. كما يؤدي ذلك إلى تداخل حدود المسؤولية الإدارية بين المديرين، إذ يعمل الجميع في الوقت نفسه ويتحملون المسؤولية ذاتها. وهذا بدوره ينمي الاتجاه المتزايد نحو تعزيز الثقة الإلكترونية والولاء الإلكتروني بين العاملين والإدارة، وكذلك بين المستفيدين، تعزز الرقابة الإلكترونية مبدأ المساءلة والمحاسبة، بمعرفة المسؤول عن حدوث خطأ ما باعتبار كل القرارات والأعمال يتم اتخاذها إلكترونياً، وهذا ما يساهم في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري³.

الفرع الثالث: التسيير الإلكتروني للمسار المهني للموظف

يعمل النظام الإلكتروني على تحسين إدارة المسار المهني للموظفين، ليجعلها أكثر كفاءة ودقة. يرجع ذلك إلى أن جميع المعلومات والبيانات الخاصة بالموظفين لدى كل مؤسسة تسجل في أنظمة حاسوبية مصممة لهذا الغرض.

¹ الهاشمي مقراني، المرجع السابق، ص 131-132.

² مليكة قرماتي، المرجع السابق، ص 275.

³ مسعود كشحه، المرجع السابق، ص 311.

وهذا يتيح استرجاع هذه البيانات، وتعديلها، والاطلاع عليها بكل سهولة عند الضرورة أو بناء على طلب المسؤول¹، فمن خلال تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية يتم وضع نظام آلي لأعمال الموظفين المادية المتعلقة بالترقيات بالأخص التي تعتمد على الأقدمية مما يسمح للموظف بالتقدم في مساره المهني عبر الدرجات والرتب المختلفة، كما يلعب هذا النظام دوراً في الحد من الفساد الإداري المتعلق بعمليات الترقية، كالحسوبية، والرشوة، والابتزاز، والمحاباة. ويتيح للموظفين التعرف على تدرجهم الوظيفي وعملية التسلسل في أحقية حصولهم على الترقية وهذا من شأنه أن يعزز الشفافية، ويحمي حقوقهم فيما يخص الترقيات، والعلاوات، ومن استقطاعات من الرواتب.²

وتسهم رقمنة ملفات الموظفين في تبسيط عملية تقييمها وتسريعها بشكل كبير. ويشمل ذلك سهولة الوصول إلى تقارير الكفاءة والجزرات التأديبية. وبناءً عليه، تصبح الترقيات معتمدة على الكفاءة، والجدارة، والأداء الفعلي، وليس فقط على طول مدة الخدمة. وإضافة إلى ذلك، يسهم النظام في تفعيل برامج الحوافز، وذلك بتحديد الموظفين الذين لم تسجل بحقوقهم عقوبات تأديبية، وربط الحوافز بشكل مباشر بمستوى أدائهم.³

وأخيراً سيكون من السهل على الموظف العمومي أن يتقدم بشكواه الإلكترونية إلى جهة عمله أو الجهة المختصة إذا حدث خطأ أو انتقاص لحق مالي له أو إداري، مما يعمل على دفع الإدارات إلى الأفضل وتطوير أدائها إلى الأحسن.

الفرع الرابع: التصريح الإلكتروني بالممتلكات

يعتبر التصريح بالممتلكات أو إقرار الذمة المالية الية قوية لمنع الفساد وكشف الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح وهو إجراء ألزمت به مختلف التشريعات الموظف العمومي، وذلك استناداً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادقت عليها الجزائر بتحفظ، حيث ألزمت الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة بشأن التصريح بالممتلكات،⁴ وهو إجراء يقدم من خلاله الموظف العام كشفاً وبياناً عما يحوزه هو وأولاده القصر وزوجه من أملاك وأموال مادية أو غير مادية منقولة أو غير منقولة، وما يملكه بداخل الوطن أو خارجه، مع إرفاق هذا

¹ مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص 274-275.

² مسعود كشحه، المرجع السابق، ص 136.

³ مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص 274.

⁴ المادة 52، فقرة 5، من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر 2003، المصادق عليها بتحفظ بموجب مرسوم رئاسي رقم 04-128، مؤرخ في 19 أبريل 2004، ج ر عدد 26، مؤرخة في 25 أبريل 2004.

الفصل الثاني دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

الكشف بالمستندات القانونية التي تثبت ملكيته لتلك الأموال، ويكون ذلك أمام الجهة المحددة قانوناً ووفق الشكليات والإجراءات المحددة قانوناً¹.

مع تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية، اتجهت الكثير من الدول في العالم نحو تطبيق هذا النظام على التصريح بالملمتلكات، سواء فيما يتعلق بقيام الموظف العمومي الملزم بالتصريح بهذا الواجب، أو فيما يتعلق بالنشر الإلكتروني لتلك التصريحات، كل هذا عبر أرضية أو منصة خاصة تنشأ لهذا الغرض، يتم من خلالها ملء نموذج الكتروني للتصريح بالملمتلكات، أو ما يطلق عليها كذلك إعلان الأصول، ثم يتم نشرها إلكترونياً تكريساً للشفافية، وتعزيزاً للمساءلة والمحاسبة.² يستدعي نجاح مثل هذه العملية لا سيما في إطار مكافحة الفساد توفير ما يلي:

- تأهيل الموظفين المختصين بتلقي التصريحات ليكونوا قادرين على إدارة البيانات المتعلقة بهذه التصريحات ومراجعتها وتحليلها إلكترونياً وتخزينها في سجلات يسهل الرجوع إليها.
- إتاحة بعض المعلومات الواردة في التصريح من جانب الموظفين عبر الموقع الإلكتروني للجمهور ووسائل الإعلام لتعزيز الشفافية.

- توفير نظام لإثبات هوية المصريح والتأكد من صحة المعلومات التي يدلي بها في التصريح.³
- تتيح الكثير من الدول حول العالم، خاصة المتقدمة منها، للعامة فرصة الاطلاع على إعلانات الأصول. إن وصول الجمهور إلى هذه الإعلانات يزيد بشكل ملحوظ من أهميتها في سياق مكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، يؤدي المجتمع المدني والصحفيون غالباً دوراً محورياً، فهم يعملون على كشف المخالفات وتحفيز الجهات المعنية بمكافحة الفساد على التحقق الرسمي من صحة تلك الإعلانات.

ك تجربة ناجحة أطلقت أوكرانيا سنة 2016 نظاماً حديثاً للتصريح الإلكتروني الإلزامي للممتلكات لجميع موظفيها العموميين، يعتمد على الكشف العلني عن مداخيل المسؤولين وممتلكاتهم عبر نظام رقمي مفتوح، ليصبح أداة متقدمة للوقاية من الفساد.⁴

أما في الجزائر، فقد باشرت السلطات بإنجاز منصة رقمية لهذا الغرض، غير أن تفعيلها ظل معلقاً لسنوات. ففي 9 ديسمبر 2018، أكد محمد سبائسي، رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، أن تفعيل المنصة

¹ مسعود كشحه، المرجع السابق، ص 288.

² المرجع نفسه، ص 289.

³ مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص ص 284-285.

⁴ مسعود كشحه، المرجع السابق، ص 289.

يتوقف على استصدار النصوص القانونية المتعلقة بالتصريح الإلكتروني. وفي 29 نوفمبر 2021، أعاد طارق كور رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته التأكيد على أن الهيئة تنتظر صدور الإطار القانوني للبدء في تشغيل المنصة. وبعد مرور عامين، أعلنت رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، سليمة مسراقي، يوم 28 نوفمبر 2023، أنه من المنتظر تفعيل المنصة الرقمية خلال الثلاثي الأول من سنة 2024، وذلك بعد إصدار المرسومين الرئاسيين المعدلين (414 و 415). كما أوضحت أن المنصة ستسمح برقمة بيانات أكثر من 100 ألف شخص معني بالتصريح. ومع ذلك، وقد تم فعلا إطلاق المنصة الرقمية¹ رسميا في ديسمبر 2025 تحت إشراف السلطة العليا، لتصبح جاهزة للاستخدام الإلكتروني من قبل المعنيين.

إن تفعيل هذه المنصة سيسمح بتوحيد عملية التصريح بالملتمكات لجميع فئات الموظفين العموميين المعنيين عبر منصة إلكترونية واحدة، بدلا من الطرق التقليدية أمام جهات متعددة.

كما أن الكشف العلني عن الأصول لا يتعارض مع حق الخصوصية، إذ يمكن تقييد كلا الحقين بموجب أساس قانوني ومصلحة عامة مشروعة، ويعد منع الفساد وكشف الثروات غير المبررة من أبرز هذه المصالح.²

المطلب الثاني: عصنة المرفق العام

لم تقتصر آثار الحكومة الإلكترونية على الجانب الوظيفي الداخلي للإدارة، بل أحدثت تحولا جذريا في مفهوم المرفق العام والخدمة العمومية، حيث انتقل تقديم الخدمة من اللقاء المباشر والوسائل الورقية إلى بوابات إلكترونية ومنصات رقمية تعمل على مدار الساعة. هذا التحول أثر بعمق في المبادئ الكلاسيكية الضابطة للمرفق العام: فمبدأ سير المرفق بانتظام واطراد تعزز بتوفر الخدمات دون توقف أو انقطاع بسبب الإضرابات أو التعقيدات البيروقراطية، ومبدأ القابلية للتعديل والتطور تجسد في قدرة المرافق على مواكبة المستجدات التكنولوجية، ومبدأ المساواة تحقق بشكل غير مسبوق حيث لا تعرف الأنظمة الإلكترونية وساطة أو محاباة، وإن بقي تحدي الفجوة الرقمية قائما. كما أسهمت رقمته المرفق العام في تبسيط الإجراءات ومحاربة البيروقراطية، والحد من التعقيدات التي كانت تدفع المواطنين أحيانا إلى اللجوء لطرق غير مشروعة، وعززت الشفافية الإدارية عبر إتاحة المعلومات وتفعيل آليات

¹ منصة التصريح الإلكتروني بالملتمكات متاحة على الرابط: <https://hatplc.dz/pdf/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%AD%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%AA%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%AA.pdf>

² مسعود كشحه، المرجع السابق، ص ص 290-293.

المساءلة والتبليغ عن الفساد. إن دراسة المرفق العام في ظل الحكومة الإلكترونية لم تعد مجرد مقارنة تقنية، بل مقارنة قانونية وإدارية تجعل من مكافحة الفساد نتيجة طبيعية للشفافية والاستمرارية والمساءلة وهو ما سنتعرف عليه بالتفصيل عبر الفروع الآتية:

الفرع الأول: المرفق العام الإلكتروني

لا يختلف المرفق العام التقليدي عن المرفق العام الإلكتروني من ناحية الهدف المتمثل في تلبية احتياجات الجمهور وتحقيق المصلحة العامة، إلا أن الفروقات في تكمن في الوسيلة المستعملة في تقديم الخدمة العمومية، فالأولى تتم بصفة مباشرة بين الموظفين والجمهور عند تنقل أحدهما إلى الآخر، بينما تتم الثانية بصفة غير مباشرة عن طريق بوابة حكومية إلكترونية إضافة إلى بعض الفروقات الأخرى كتقويت العمل وغيرها.¹

ويمكن بالاعتماد على مفهوم الحكومة الإلكترونية استقاء تعريف للمرفق العام الإلكتروني بأنه كل نشاط تمارسه جهة إدارية عمومية بقصد إشباع حاجات ذات مصلحة عامة، من خلال اعتماد الوسائط التكنولوجية الحديثة، كالحواسيب شبكات الإنترنت، قواعد البيانات وتطبيقات البرمجيات، عوضاً عن الوسائل الورقية التقليدية، بما يفضي إلى أداء الخدمة العمومية في بيئة رقمية مرنة، شاملة، وذات كفاءة عالية.²

أولاً: أثر الحكومة الإلكترونية على مبادئ المرفق العام

إن عملية التحول إلى الحكومة الإلكترونية ترك أثره على المرفق العام بشكل مباشر أو غير مباشر ويزداد هذا الأثر يوماً بعد يوم نتيجة للتطور التكنولوجي واستحداث وسائط إلكترونية جديدة في العمل الإداري من أجل تأدية الخدمات العمومية بأسلوب حديث. ومن بين الآثار التي ظهرت نتيجة هذا التحول هي التي مست المبادئ الأساسية الضابطة لسير ونشاط المرفق العام التي تتمثل في مبدأ سير المرفق العام بانتظام واطراد، مبدأ مرونة المرفق العام وقابليته للتطور مبدأ المساواة.

¹ محمد العيداني، "الإشكالات القانونية لاعتماد الحكومة الإلكترونية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون عام معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، السنة الجامعية 2020/2019، ص 27.

² علي رحمون، "المرفق العام الإلكتروني وانعكاساته على المبادئ العامة التي تحكم المرافق العمومية"، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بأفلو، المجلد 6، العدد 3، 2025، ص 11.

1) أثر الحكومة الإلكترونية على مبدأ سير المرفق العام بانتظام واطراد:

يعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي استقاهها الفقه من أحكام القضاء ويعني عدم توقف المرفق العام وتذبذبه في أداء خدماته للجمهور وتلبية احتياجاتهم فمبدأ استمرارية المرفق العام يتضمن بعدين استمرارية نشاط المرفق ذاته، واستمرارية إمكانية ولوج المتفاعلين منه إليه أي ما يضمن حسن سير المجتمع والدولة.¹

يتطور هذا المبدأ مع تحول طبيعة المرفق العام من التقليدي إلى الإلكتروني، فيتجلى تأثير استخدام العنصر الإلكتروني على هذا المبدأ في تعزيز ديمومته وحسن استمراره من خلال توفير السير الجيد والدائم للمرفق²، فالإدارات التقليدية كانت مقيدة بمواقيت عمل محددة، بينما تتيح المواقع الحكومية الإلكترونية طلب الخدمات على مدار الساعة ودون توقف إلا في حالات نادرة مثل حدوث أعطال فنية أو انقطاع في الإنترنت³ فباستخدام البوابات الإلكترونية، يمكن للمواطن إنجاز معاملاته ولو في منتصف الليل عبر شبكة الإنترنت.. ومن الأمثلة الواقعية في الجزائر:

- تطبيق النظام المعلوماتي في المؤسسات الصحية، الذي يسمح بمتابعة الأداء وتوفير الخدمات دون تعطل.

- نظام بطاقة السحب الإلكتروني لدى مؤسسة بريد الجزائر، الذي خفف الضغط عن مراكز البريد، وسهل سحب الأموال في أي وقت⁴.

يتيح تطبيق الحكومة الإلكترونية للموظفين إجراء أعمالهم من المنزل، مثل الرد على استفسارات المواطنين عبر المواقع الإلكترونية، مما يجعل تقديم الخدمات أكثر سهولة ويسرا. وبالتالي، فإن إدارة المرافق العامة بشكل إلكتروني تعمل على تلافي عيوب الإدارة التقليدية، مثل بطء إنجاز المعاملات وضعف الأداء العام.⁵

إن الأمر الذي كان يعيق أحيانا هذا المبدأ هو الاضرابات وغيابات الموظفين وعدم التزامهم بالمواقيت المحددة للعمل وتقديمه لاستقلالهم وغيرها من المشاكل الوظيفية المعتادة وهو الأمر الذي يختفي تماما في بمجرد تطبيق الحكومة الإلكترونية⁶، حيث تتم الخدمات دون تدخل مباشر للموظفين. وبالتالي، يقل تأثير الإضرابات وامتناع الموظفين عن أداء أعمالهم بشكل كبير، حيث لا تؤثر على استمرارية المرفق العام في أداء خدماته بصورة منتظمة وذلك كون

¹ محمد لعيداني، المرجع السابق، ص 69.

² رضوان ربعية، "المرفق العام الإلكتروني"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 1، 2025، ص 819.

³ محمد العبداني، المرجع السابق، ص 69.

⁴ علي رحمون، المرجع السابق، ص 14.

⁵ ليندة اونيسي، "المبادئ الضابطة للمرفق العام الإلكتروني"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 1، 2021، ص 209.

⁶ محمد العبداني، المرجع السابق، ص 70.

الخدمة تؤدي إلكترونيا، وتقلل الحكومة الإلكترونية من وجود ظروف طارئة تؤثر على المعاملات بين الأفراد والجهات الإدارية، حيث يستطيع الفرد الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإجراء هذه المعاملات في أي وقت من الأوقات.¹

إن من أبرز آثار تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية على مبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام واضطراب، تخليص الأفراد من معاناة الانتظار الطويل أمام مكاتب الموظفين. فهذا النظام يريحهم من عناء الوقوف ساعات من أجل الحصول على معلومة أو إنجاز معاملة، فكم مرة انتهى الدوام الرسمي قبل أن يتمكن الواقف في الطابور من الوصول إلى النافذة. بل في كثير من الحالات، يواجه طالب الخدمة بغرامة أو عقوبة ليس لأنه فشل في إنجاز المعاملة، بل لأنه لم يتمكن من الوصول إلى الموظف قبل انتهاء ساعات العمل الرسمية.²

اذن انعدام احتكاك المواطن بالإدارة مباشرة يقلل من المعوقات التي تعترض سير المرفق العام مثل تلقي الرشاوي، الابتزازات والبيروقراطية ويعزز الاطمئنان ويوفر الجهد والتكاليف وكذا السرعة بما يضمن فاعلية أداء الوظيفة الإدارية للمرفق بشكل مستمر وكذا التقليل من حالات الظروف الطارئة التي تؤثر على المعاملات من خلال إيجاد حالة اتصال دائم وفي أي وقت للانتفاع بالخدمة العمومي.³

(2) أثر الحكومة الإلكترونية على مبدأ مرونة المرفق العام وقابليته للتطور:

يستند مبدأ قابلية المرفق العام للتعديل إلى فكرة ديناميكية الخدمة العامة وضرورة تكيفها مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.⁴ ويقصد به إمكانية تدخل الإدارة لتعديل وتغيير في أساليب وطرق إدارة نشاط المرفق العام في أي وقت بغرض تلبية المصلحة العامة، لذلك تعكف المرافق العامة دوماً على تحديث وتطوير أساليب تنظيمها وتشغيلها لتحقيق أقصى فائدة للمنتفعين والموظفين، وتقديم خدمات للأفراد تتسم بالكفاءة والفاعلية العالية بأقل تكلفة ممكنة، وتتماشى مع متطلبات العصر التكنولوجي الحديث.⁵

¹ نادية بوخرص، "الإدارة الإلكترونية وأثرها على مبدأ استمرارية المرفق العام"، مجلة الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، المجلد 10، العدد 1، 2022، ص 1767-1768.

² نبراس محمد جاسم الأحبابي، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة (دراسة مقارنة)، (د. ط)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2018، ص 72.

³ رضوان ربيعة، المرجع السابق، ص 819.

⁴ رحمون علي، المرجع السابق، ص 15.

⁵ ليندة اونيسي، المرجع السابق، ص 215.

الفصل الثاني دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

تعد هذه القابلية ركيزة لضمان استمرارية النفع العام وتفادي الجمود الإداري ومع تطور الرقمة وتطبيقات الإدارة الذكية، يعتبر المرفق العام الإلكتروني أكبر تجسيد لتفعيل هذا المبدأ، عبر اعتماد تكنولوجيا القابلية للتعديل والتجديد، مما يعبر عن إرادة الإدارة في استخدام المعلومات كوسيلة للإدارة الحديثة¹ لتلبية تطلعات الجمهور وتحقيق الأهداف المرجوة. وبالتالي، فإن تطوير وتحديث المرفق بأساليب إلكترونية وتقنية هو تحقيق للصالح العام، ومنبثق من حق الإدارة في تعديل القواعد والأساليب التي تحكم سير المرفق، كما يفترض هذا المبدأ أن تطبيق الحكومة الإلكترونية يسري على جميع أساليب إدارة المرفق العام، سواء كان تديرها مباشرة من السلطة المركزية، أو غير مباشر بواسطة ملتزم بعقد امتياز، أو شركة اقتصاد مختلط، أو شركة قطاع عام تملك الدولة جميع أسهمها، كما يمنح الحق للإدارة أن تطلب من أشخاص القانون الخاص المتعاقدين معها لتقديم العمل الحكومي، تطوير وإدخال الوسائل الإلكترونية والعلمية في تقديم الخدمات².

ولعل أهم سمة تميز مرونة وتكيف المرفق العام اليوم، هي استعانتها وتطويره لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، التي جعلت معظم المرافق العمومية مرتبطة ببعضها وفق قاعدة بيانات حكومية إلكترونية، وتعتمد بوابات حكومية ومواقع إلكترونية لتقديم خدماتها للمواطنين والوصول إلى أكبر شريحة من الجمهور، مما حقق قفزة نوعية للمرفق العام. ففي الجزائر مثلاً، توجد خدمات إلكترونية متعددة، كأرضية وزارة التعليم العالي للتسجيل الجامعي والحصول على النتائج والاستعلام، وكذلك أرضية وزارة التربية.

أما في قطاع البريد والاتصالات فيوفر الموقع الإلكتروني خدمات الاطلاع على الرصيد وطلب دفاتر الشيك وطلبات تغيير العنوان، خدمة تخليص فواتير الكهرباء والغاز والمياه والعديد من الخدمات الأخرى، خدمات البطاقة الذهبية³.

كل هذه الإجراءات تبين أن الرقمة لم تكن ثانوية خياراً بل ضرورة فرضها الواقع، وتدخلها إدارياً تماشياً مع طبيعة المرفق المتغيرة⁴.

¹ رحمون علي، المرجع السابق، ص 15.

² ليندة أونيسي، المرجع السابق، ص 215.

³ محمد لعيداني، المرجع السابق، ص 71.

⁴ علي رحمون، المرجع السابق، ص 15.

تتجسد قابلية المرفق للتعديل والتطور بوضوح في مشروع الحكومة الإلكترونية التي حولت المرفق العام من شكله الإداري التقليدي الى شكله الإلكتروني فقد انتقلت الخدمات من نظام يقتصر على أوقات العمل الرسمية والطواير إلى خدمات متاحة في أي وقت ومن أي مكان.

وبذلك، يمكن مبدأ قابلية المرفق للتطور السلطة العامة من تطوير المرافق في إطار المصلحة العامة دون اعتراض المواطنين، كما تجسده الحكومة الإلكترونية التي تبرز هذا المبدأ وترسخه وتثبت ديمومته¹.

3) أثر الحكومة الإلكترونية على مبدأ المساواة:

يعتبر مبدأ المساواة من المبادئ العامة العالمية المستمدة من القانون الطبيعي وإعلانات حقوق الإنسان والديانات السماوية تقوم عليها قواعد القانون، وتتقيد بها السلطات الإدارية في الدولة²، مفاده أن المواطنون متساوون أمام المرافق العامة إذا توفرت فيهم نفس الشروط المحددة لتقديم الخدمة دون تمييز لأي سبب كان كالجنس والدين واللغة والانتماء وغيرها ذلك في شقين سواء الانتفاع بالخدمة أو تحمل أعباء الانتفاع بها³. وهو مبدأ أساسي السيورة المرفق العام الإلكتروني ومصادقيته، حيث يكون المتعاملون معه سواسية، لأنه لا يفرق في المعاملة بين المتعاملين ولا يعرفهم، إذ أنه يتعامل مع رموز وأرقام سرية.

يتولى المرفق العام الإلكتروني تقديم خدماته بيسر وسهولة لجميع المرتفقين على قدم المساواة، طالما توفرت لديهم الشروط المطلوبة، حيث يمنع التمييز والمحاباة والواسطة في تقديم الخدمات، لأن عملية طلب الخدمة تتم مباشرة عبر أجهزة الحاسوب أو الهواتف الذكية عبر البوابات الإلكترونية المخصصة، دون الحاجة إلى وسيط أو موظف بشري قد يقوم بالمحاباة أو الرشوة. وبذلك، تقدم الخدمات المرفقية بطريقة موضوعية وكفاءة عالية دون تفرقة بين متعامل واخر، عبر بوابات ومواقع إلكترونية تجمع المرتفقين بسهولة ويسر، وقد ألغى النظام الإلكتروني في المرافق العامة طواير المتقدمين لتلقي الخدمات⁴.

قد يختل مبدأ المساواة ويصبح بعض الأفراد في مراكز أعلى من الآخرين بسبب مشكل الامية الإلكترونية، تطبيق نظام المرفق الإلكتروني في منطقة دون الأخرى مما يجعل الاستفادة من الخدمات العامة الإلكترونية حكرا على

¹ محمد لعيداني، المرجع السابق، ص 71.

² عقيلة جعيجع، فطيمة بن سنوسي، "مبدأ المساواة أمام المرفق العام الإلكتروني"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد 1، 2022، ص 2201.

³ رضوان ربيعة، المرجع السابق، ص 819.

⁴ عقيلة جعيجع، فطيمة بن سنوسي، المرجع السابق، ص 2202.

فئة معينة من الأفراد دون فئات أخرى¹، فنجاح نظام الحكومة الإلكترونية رهين بتوفير البنية التحتية والاجهزة الإلكترونية اللازمة وجعلها في متناول جميع المواطنين.²

مما يستدعي أن تكون هناك مساعدة لأولئك الذين لا يستطيعون استخدام الحاسوب او الدخول إلى شبكة الانترنت في سبيل ان يتمكنوا من الاستفادة من الخدمات المرفقية التي تقدمها الحكومة الإلكترونية ولا يحرموا منها بسبب ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية³ ويلزم على الجهات المختصة تنظيم دورات مجانية للحصول على المعرفة والدراية الالكترونية، والعمل. على توفير الأجهزة الإلكترونية اللازمة. وفي حالة تعذر توفيرها يمكن إنشاء وإقامة أماكن إلكترونية في كل وحدة محلية أو في أماكن عامة يستطيع الفرد الذي لا يمتلك جهاز كمبيوتر استخدامها. يجب على الجهات الإدارية أن تعلن عن موقعها الإلكتروني بصورة واضحة ودقيقة والإجراءات والخطوات اللازمة للحصول على الخدمة، على أن تكون هذه الخطوات موجزة، وموضحة⁴ ويرتبط بمبدأ المساواة والمعرفة الإلكترونية ضرورة وجود وعي لدى الافراد بوجود نظام الحكومة الإلكترونية وأهميته، ومجالات الاستفادة منه ويتم ذلك من خلال القيام بحملة دعائية واسعة النطاق حيث كلما زادت درجة المعرفة الإلكترونية لدى الافراد كلما زادت فرصة حصولهم على الخدمة بدقة وبسرعة كبيرة.⁵

يعلق الأفراد في الدول النامية آمالا كبيرة على نظام الحكومة الإلكترونية في تحقيق مبدأ المساواة أمام المرافق العامة بشكل عملي. ويمكن القول إن التعامل الإلكتروني مع المرفق العام سيحقق فوائد عدة، أبرزها منع أو تقليل التمييز بين الأفراد بناء على العلاقات الشخصية، أو القرابة، أو الطائفية، أو الانتماء السياسي، وغيرها من الأمور التي يمنعها مبدأ حياد المرفق العام⁶؛ فكل من يستطيع التعامل مع الحاسوب يمكنه الحصول على الخدمة المطلوبة. كما أن استخدام نظام الحكومة الإلكترونية يساعد في القضاء على حالات الرشوة، لعدم وجود مواجهة مباشرة بين طالب الخدمة والموظف العام، وبالتالي لا مجال للرشوة. كما يساهم النظام في التغلب ولو تدريجياً على ظاهرة الوساطة

¹ محمد لعبداني، المرجع سابق، ص 73.

² دعاء أنور سعيد الطائي، "التطور التكنولوجي وقيام الحكومة الإلكترونية وأثرها على المرافق العامة"، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، 2013، ص 107.

³ المرجع نفسه، ص 106.

⁴ لمياء خزار، المرجع السابق، ص 222.

⁵ دعاء أنور سعيد الطائي، المرجع السابق، ص 107.

⁶ لمياء خزار، المرجع السابق، ص 221.

والحسوية، اللتين تعتبران من الأمراض التي أنخرت في عظام الإدارة العامة، مما يؤدي إلى انهيارها بعد انتشار الفساد الإداري وما يرتبط به من رشوة وتنفيع وتمييز يخالف مبدأ المساواة أمام المرفق العام.¹

الفرع الثاني: تبسيط الإجراءات الإدارية ومحاربة للبيروقراطية

إن المرافق العمومية ليست إلا وسيلة لسد حاجات الأفراد، وكل مرفق عمومي لا يحقق إشباع الحاجات العامة للجمهور، إنما هو عالة على الدولة هو وموظفوه الذين لا يتحلون بروح الخدمة العامة، وتتفشى في المرفق وبين موظفيه مظاهر عديدة للتسيب واللامبالاة بمصلحة الجمهور يقتنعون به، ويطالبون بما لا ضرورة له من قيود وشكليات كثيرا ما تعطل الخدمة العامة في أساسها، وقد يعتمد البيروقراطيون على الإجراءات واللوائح لتكثيف التعبيرات بغية إجبار طالبي الخدمات على تقديم الرشاوى لهم حتى يسهلوا الإجراءات.²

أولا: البيروقراطية ووجوب تبسيط الإجراءات الإدارية

رغم أن البيروقراطية تهدف إلى تنظيم العمل وتوفير إطار عمل منظم، فإنها قد تؤدي أيضا إلى تعقيد الإجراءات، وإبطاء العمليات الإدارية وقلة المرونة، مما يستوجب تبسيط الإجراءات، الذي يمكن أن يحسن من كفاءة العمل من خلال تقليل الخطوات غير الضرورية والتعقيدات، مما يؤدي إلى إنجاز المعاملات بشكل أسرع وأكثر فعالية. من هنا سنتناول تعريف البيروقراطية الإدارية، ثم نتطرق إلى تعريف تبسيط الإجراءات الإدارية، ثم أخيرا لدور الحكومة الالكترونية في محاربتها.

1) تعريف البيروقراطية الإدارية

للبيروقراطية معنيان ، الأول وهو المعنى الشائع للمصطلح، والآخر هو المعنى الأكاديمي العلمي، فيما يتعلق بالمعنى الأول، فإنه من الشائع ربط مصطلح البيروقراطية بعدة مساوئ تعرف بها هذه الأخيرة كالبطء، الروتين، الفساد الرشوة المحسوبية ... الخ، وهو المفهوم الشائع لدى أغلبية المواطنين وفي الكثير من الخطابات العمومية خصوصا منها السياسة كدلالة على عجز الإدارة العامة على تلبية رغبات المتعاملين معها هذه النظرة للبيروقراطية ليست شائعة فقط في الجزائر بل العالم أجمع³ أما المعنى الأكاديمي واللغوي لهذا المصطلح هو إدارة المكتب أو الإدارة عن طريق الموظفين وهي كلمة مركبة من شقين الأول Bureau بمعنى مكتب والثاني Cracy وهو مشتق من الأصل

¹ نبراس محمد جاسم الأجباني، المرجع السابق، ص 75-76.

² محمد مجاوي، "الحكومة الإلكترونية كأداة لتبسيط الإجراءات الإدارية: الجزائر نموذجاً"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2012/2013، ص 164.

³ عميروش حفصي، "العلاقة بين البيروقراطية والإدارة الإلكترونية: دراسة نظرية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 1، 2018، ص 159.

الإغريقي Kratia بمعنى To be strong أي القوة بحيث تدل كلمة البيروقراطية في مجموعها على قوة المكتب.

1

تساهم البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية والحكومية في انتشار الفساد، إذ يستغل البعض تلك القوانين لإجبار المستحقين على الخضوع لمطالب الموظفين. فالموظف يكون قادراً على خلق تعقيدات من القوانين الكثيرة التي قد تكون أحياناً متناقضة في أحكامها، كما يكون قادراً على تجاوز تلك التعقيدات، ويتوقف ذلك على استجابة صاحب المصلحة له، والتي قد تكون طلب أموال أو خدمة معينة.

وبالتالي، فإن البيروقراطية ووضع القيود واللوائح التي تؤدي إلى تعطيل وتضخم العمل المكتبي، يخلق نوعاً من التسلط الذي يفرضه بعض العاملين على جمهور المتعاملين، وهو ما يمثل بداية الفساد، والذي قد يظهر في شكل رشوة أو خدمة معينة للموظف. كما أن التغيير المستمر في أنظمة شؤون العاملين يؤدي إلى ظهور ثغرات يستغلها سيئو السلوك من العاملين لتحقيق مصالحهم الخاصة².

تعد البيروقراطية أحد أسباب تخلف الإدارة العامة بسبب الفساد، ويتجلى ذلك في تمسك الأجهزة الإدارية بقواعد وإجراءات جامدة متحجرة، تجعل من الموظفين آلات تسير بلا هدى وتتحرك دون تفكير، فيعملون أحياناً بما لا يقتنعون به، ويطالبون بما لا ضرورة له من قيود وشكليات تعطل الخدمة العامة في أساسها. وقد يعتمد البيروقراطيون على الإجراءات واللوائح لتكثيف التعقيدات، بهدف إجبار المراجعين على تقديم الرشوى لتسهيل الإجراءات³.

(2) تعريف تبسيط الإجراءات الإدارية

تبسيط الإجراءات الإدارية يشير إلى عملية مراجعة وتحسين الخطوات والإجراءات التي تتبعها المؤسسات لتقديم خدماتها أو تنفيذ مهامها، يهدف هذا التبسيط إلى تقليل التعقيدات والروتين، ويساعد في تسريع إنجاز المعاملات وتقليل الوقت المستغرق في كل عملية، مما يعزز من فعالية الأداء ويساهم في تحقيق نتائج أفضل. فعرفت المنظمة العربية للتنمية الإدارية تبسيط الإجراءات الإدارية بأنه: عملية الحد من الروتين الذي ينشأ من الإفراط في وضع اللوائح التنظيمية، التي يمكن أن تكون زائدة عن الحاجة، أو موضوعة بواسطة مكاتب بيروقراطية،

¹ زهير بوضرسة، "البيروقراطية والواقع الإداري: المفهوم والممارسات"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بومرداس، المجلد 8، العدد 2، جوان 2022، ص 240.

² سلطان غالب الديحاني، "تأثير أبعاد الرقابة والشفافية الإدارية في مكافحة الفساد الإداري بالمناطق التعليمية في دولة الكويت من وجهة نظر العاملين فيها"، المجلة الدولية للبحوث التربوية، جامعة الامارات، المجلد 41، العدد 2، يونيو 2017، ص 173-174.

³ مسعود كشحه، المرجع السابق، ص 316.

ومن ثم تعيق العمل أو تعيق صنع القرار، ويشمل الروتين عادة ملء استمارات ورقية غير ضرورية، والامتثال لإجراءات ومتطلبات إدارية مفرطة.¹

(3) دور الحكومة الإلكترونية في تبسيط الإجراءات ومحاربة البيروقراطية:

يؤدي تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية إلى التخفيف من الروتين في أداء المرافق العامة لخدماتها، لأن المعاملات الإلكترونية ستؤدي إلى الاستغناء عن المستندات الورقية واستبدالها بالمستندات الإلكترونية، وتحويل الموظف التقليدي إلى موظف عام إلكتروني، كما يسهل للجمهور الحصول على الخدمات التي تقدمها الإدارة التي يعمل بها دون تكبد مشقة انتقال الأفراد إلى مقر الجهة الحكومية، والوقوف في طوابير، ومراجعة مواقع متعددة لإنجاز المعاملات، مما يوفر الوقت والجهد.²

إن تطبيق الحكومة الإلكترونية يتطلب إعادة هندسة العمليات الإدارية وتبسيط الإجراءات واستكمال اللوائح والأنظمة الأمر الذي سيقبل من درجة السلطة التقديرية المتاحة للعاملين في التعامل مع الجمهور أو استخدام الموارد. ويحقق سرعة في أداء الخدمات للعملاء مع الحفاظ على جودتها،³ يتضح أنه للتغلب على مشكلة البيروقراطية ووضع الخدمات الإلكترونية موضع التنفيذ، ينبغي أن يصاحبه ضرورة تطوير النظم واللوائح والإجراءات الإدارية السارية، التي وضعت في الأصل من أجل الخدمات المقدمة بالوسائل الورقية التقليدية، وأن يكون رائد هذا التطوير تخفيف تلك الإجراءات وتسهيل تقديم الخدمات للأفراد بعيداً عن ثقل البيروقراطية والتعقيد والجمود وطول إجراءات أداء المرفق العمومي لخدماتها للمنتفعين منها أو طالبي الانتفاع.⁴

كما يجب تقليص عدد مستويات الجهات التي تتدخل في تقديم الخدمة، وذلك لأن الشكل الجديد يتطلب سرعة الاستجابة لطلبات المستخدمين، وكفاءة وجودة في نوعية الخدمات المقدمة، ويسهم هذا التبسيط والاختصار في إجراءات الحصول على الخدمات الإدارية في الحد من عدة صور من الفساد، والتي كانت منتشرة في ظل النظام التقليدي، أين كان طول إجراءات الحصول على الخدمات وتعقيدها يدفع المستخدمين إلى اللجوء إلى أساليب

¹ لينا مأمون البيلاني، "أثر تبسيط الإجراءات في القطاع الحكومي على تكلفة الخدمة العامة - دراسة التجربة في لبنان"، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص 42.

² سعاد حافضي، "دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد وتحسين الخدمة العمومية وإصلاح المرفق العام"، أعمال المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي: مكافحة الفساد في البيئة الرقمية، ج 2، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 04-05 أبريل 2021، ص 129.

³ نصيرة راجيف، خديجة قوادرية، "تطبيق الحكومة الإلكترونية ودورها في محاربة الفساد الإداري من خلال نموذج Moon Maturity"، دفاثر البحوث العلمية، العدد 13، ديسمبر 2018، ص 41.

⁴ محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 164-165.

وطرق غير مشروعة للحصول على الخدمة التي يطلبها في أسرع وقت ¹ . كذلك يؤدي إلى تقليص النفقات خاصة فيما يتعلق بأماكن الإدارات وأعداد العاملين. فبإمكان موظف واحد إنهاء المعاملة المطلوبة وتقديم الخدمات لصاحبها دون رجوع إلى رؤسائه أو رفاقه في العمل، وذلك بالرجوع القاعدة البيانات المعدة سلفاً في إدارته، والتي تعد بمثابة تفويض للموظف يتخذ قراره على أساسه ² .

تساعد الحكومة الإلكترونية في القضاء على أجواء السرية والضبابية التي يمكن أن تطبع عمل الإدارات العمومية، وتكريس ثقة أكبر بينهم وبين الإدارة، وبالتالي تحقيق "الإدارة والمواطنة" ³

ومما لا شك فيه أن تطبيق الحكومة الإلكترونية يهدف في النهاية لتقديم الخدمات للجمهور بشكل لائق، وبمواصفات تتفق مع التقنيات الحديثة ووجود الوسائل التكنولوجية التي يحتاجها المكتب الإلكتروني لتبسيط العمل الإداري، وهذا ما يحقق سهولة في انجاز وتبسيط المعاملات. ⁴ ويعمل تقليص الأخطاء نظراً لسهولة ويسر النظام ودقته، أدت إلى نوعية وتحول إيجابي في السرعة والفعالية في عمل الجهاز الإداري، بالإضافة إلى الشفافية والنزاهة التي في مجملها شروط تبنى على أساسها الخدمة الرشيدة وذات الجودة العالية، مما يساهم في القضاء على ظاهرة الفساد الإداري. ⁵

في الجزائر يمكن أن نشير إلى أهم الإجراءات التي اعتمدها وزارة الداخلية والجماعات المحلية المتعلقة بتسهيل إجراءات الولوج إلى الخدمات الإدارية في الجزائر على مستوى البلدية مثلاً:

- إعفاء المواطنين من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة في السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.
- تقليص عدد الوثائق الإدارية الصادرة عن مصالح الحالة المدنية من 29 إلى 14 وثيقة.
- إلغاء شروط المصادقة على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية.
- تمديد أجل صلاحية عقد الميلاد إلى 10 سنوات بدل سنة واحدة.
- إلغاء أجل صلاحية شهادة الوفاة إلى أجل غير محدد بعدما كان سنة واحدة.

¹ مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص 334.

² سميرة بومروان، الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية: دراسة مقارنة، ط 1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014، ص ص 50-51.

³ سعد حافظي، المرجع السابق، ص 129.

⁴ حنان مجاد، بومدين طاشمة، "تبسيط الإجراءات ودورها في ترشيد العمل الإداري في الجزائر"، دفا تر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، المجلد 13، العدد 03، 2021، ص 96.

⁵ نصيرة راجيف، خديجة قوادرية، المرجع السابق، ص 41.

- التقليل من مدة دراسة ملفات الحيازة على البطاقة الرمادية إلى يوم واحد في الحالات العادية وإلى 21 يوم في حالات بيع السيارات بين الولايات.

- حذف شهادة الجنسية الجزائرية من ملفات تحديد بطاقة التعريف وجواز السفر.

- التسجيلات الخاصة بقرعة الحج عبر موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية عن طريق الأنترنت.

ويمكننا هنا ذكر بعض النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بالوثائق البيومترية، والتي ساهمت إلى حد كبير في محاربة البيروقراطية، ودعمت تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل المعاملات، ومنها:

- القرار المؤرخ في 2010/10/17، يحدد المواصفات التقنية المستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر.

- القرار المؤرخ في 2011/05/25، يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر.

- القرار المؤرخ في 2011/12/26، يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

- القرار المؤرخ في 2011/12/26، يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

القانون رقم 14-03 المتعلق بسندات ووثائق جواز السفر.

عملت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري على تجسيد عدة مشاريع هامة لعصرنة المرفق العام، وذلك بإدخال وسائل تكنولوجيا حديثة بهدف تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة عالية وبغية تخفيف الإجراءات الإدارية ومحاربة البيروقراطية الإدارية.¹

الفرع الثالث: تحقيق الشفافية الإدارية مع جمهور المتفاعلين

الشفافية هي التزام الإدارة بإشراك المواطنين في إدارة الشؤون العامة التي تمارسها الإدارة لصالح ولحساب المواطنين مع الالتزام باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي تضمن تزويد المواطنين بالبيانات والمعلومات الصادقة عن كافة خططها وأنشطتها وأعمالها ومشروعاتها وموازينها ومداولاتها، وإعلان الأسباب الواقعية والقانونية الدافعة لها وتوضيح طرق وإجراءات مساءلة الإدارة عن أوجه القصور أو المخالفة وإقرار حق عام بالاطلاع والوصول غير المكلف بالمعلومات ووثائق الإدارة كأصل عام.²

¹ مسعود كشحه، المرجع السابق، ص ص 326-327.

² هشام عبد السيد الصافي، محمد بدر الدين، "الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص حول الثورة الرقمية وإشكالاتها، أبريل 2020، ص 222

لقد كان غياب الشفافية في النظام التقليدي من أبرز الأسباب التي وقفت وراء انتشار الفساد، مما دفع إلى البحث عن سبل لتحقيقها بالوسائل الإلكترونية. وكانت النتيجة تحقيق ذلك من خلال مبادرات ما يعرف بالحكومة أو الإدارة الإلكترونية، التي وفرت سهولة في الوصول إلى المعلومات، وتنوعاً ووفرة فيها، مما يتيح مزيداً من الشفافية ويحد من قدرة مسؤولي القطاع العام على المطالبة بالرشاوى¹.

وفي هذا السياق، يساهم نظام الحكومة الإلكترونية في المرفق العام إلى حد كبير في تحقيق الشفافية، إذ يمكن لأي متعامل أن يطلع على كل ما يتعلق بمعاملاته بوضوح دون إخفاء أو غموض، بل يمكنه معرفة موقع معاملاته والمرحلة التي وصلت إليها، وما إذا كانت هناك معوقات تحول دون استكمالها.²

هذه الميزة التي تتميز بها الإدارة الحكومية الإلكترونية، إنما هي نتاج توفر عوامل مساعدة على ذلك، نذكر من بينها:

أن تقوم مبادرات الحكومة الإلكترونية على سياسات سليمة للشفافية والمساءلة من أجل أن تكون فعالة في مكافحة الفساد.

أن تتوفر حرية المعلومات التي تتطلب تسليماً نشطاً للمعلومات محل اهتمام الرأي العام، لذا يجب على السلطات العامة ضمان الوصول إلى المعلومات العامة لاستخدامها في الوقت المناسب عن طريق تثبيت إجراءات فعالة.

وجود تسلسل هرمي وتتابعية في الأهداف التي يجب أن تركز عليها تطبيقات الإدارة الحكومية الإلكترونية في الحد من الفساد، بحيث إن زيادة فرص الحصول على المعلومات، وتقديمها بطريقة تؤدي إلى شفافية القواعد وتطبيقها في مقررات معينة، وزيادة المساءلة من خلال بناء القدرة على تتبع القرارات والإجراءات لموظفي الخدمة المدنية الفردية، تمثل مراحل متتالية في تسلسل هرمي، كل هذه الأهداف يجب أن تتحقق جنباً إلى جنب لكبح الفساد بشكل كبير، لأن تجاهل بعضها يعني الفشل في ذلك، فهناك العديد من المواقع الإلكترونية الحكومية غير فعالة، لأنها تميل إلى التركيز على هدف واحد هو توفير الوصول إلى المعلومات إلكترونياً، فهي لا تقدم ما يكفي من الجهد لرفع الشفافية والمساءلة.³

¹ مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص 344.

² مسعود كشحه، المرجع السابق، ص 338.

³ مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص 344-345.

الفصل الثاني دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

يساهم تحويل الإجراءات والمستندات والوثائق الخاصة بالمعاملات الحكومية إلى صورة إلكترونية مشفرة سواء مع المواطنين، أو مؤسسات الأعمال، أو الإدارات في تحقيق الشفافية. ولا تكتمل الشفافية الحكومية إلا من خلال إتاحة المعلومات المرتبطة بالقرارات والإجراءات الحكومية للمواطنين والمنظمات في الوقت والظروف نفسها، بما يسمح للجميع بفرص متساوية في التعاملات الحكومية.¹

تعمل الحكومة الإلكترونية على إرساء قواعد الشفافية وتوفير المعلومات بسهولة، مما يعزز روح الديمقراطية الإدارية، ويطور العلاقة بين سلطات الدولة وإدارتها العامة، ويؤدي إلى تعاون أفضل في نشر المعلومات التي تساعد المختصين على اتخاذ القرارات السليمة.

تعد حرية المعلومات والحق في المعرفة أساسين جوهريين لقيام الحكومة الإلكترونية، من خلال انفتاح الحكومات على الجمهور وإتاحة معلومات كانت يصعب الوصول إليها في النظام التقليدي. تبدأ هذه الإتاحة منذ المراحل الأولى للتحويل الإلكتروني، ثم تتطور تدريجياً حتى تصبح المعلومات متاحة للاستخدام في كافة الخدمات والاستشارات الحكومية.²

تعمل الشفافية في مجال المعلومات على تجاوز المفاهيم القديمة القائمة على اعتبار كل معلومة سرية إلا ما أشير بخلافه، واعتبار الملفات والوثائق الإدارية ملكاً خاصاً للإدارة لا يجوز لأحد الاطلاع عليه، إمعاناً في عدم إفشاء المعلومات السرية التي يحصل عليها الموظف بحكم وظيفته.³

كما تعتبر حرية المعلومات أداة من أدوات الحكومة الإلكترونية وضمانة من ضماناتها، مما يجعلها حلاً فعالاً للحد من الفساد، إذ تسمح بالقضاء على التعتيم في العمل الحكومي المعروف في الحكومة التقليدية وإفشاء الشفافية عليه، كما تتيح تعزيز المساءلة التي كانت غائبة في النظام التقليدي، خاصة المساءلة الشعبية.⁴

عندما تتم المعاملات إلكترونياً دون اتصال مباشر بين صاحب الشأن والموظف المختص، فلا مجال للرشوة أو تلاعب الموظفين أو سوء معاملتهم للمعنيين، مما يساهم في مكافحة الفساد الوظيفي وجرائم العمل. كما أن الإنجاز

¹ نصيرة ربيع، "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور بخنشلة، العدد 08، ج 02، جوان 2017، ص 977.

² مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص 353.

³ مسعود كشحه، المرجع السابق، ص 340.

⁴ مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص 353.

الإلكتروني لا يتم أمام الجمهور، مما يجعله أيسر تحقيقا لتجنبه مشكلات المواجهة المباشرة مع طالبي الخدمة، خاصة من ذوي الوعي المنخفض.¹

ونشير في هذا المقام إلى أنه حتى يتحقق الغرض من إتاحة المعلومات الحكومية على البوابة الإلكترونية للحكومة في إضفاء الشفافية على العمل الحكومي وتعزيز المساءلة لا بد من توفر خمسة معايير في المعلومات المتاحة تتمثل في الآتي:²

- أن تكون معلومات موثوق بها: أي دقيقة ومحددة المصدر.
- أن تكون معلومات مفيدة: بمعنى أن يتم تقديم معلومات بناء على الأسئلة المطلوبة لاتخاذ القرار.
- أن تكون معلومات كاملة: بمعنى أن يتاح ويتوفر للمستخدم كل ما له علاقة بالعملية الجارية.
- أن تكون معلومات موضوعية: إذ لا بد من أن تتوفر معلومات تحترم وجهات النظر المختلفة.
- إمكانية الوصول إلى المعلومات بسهولة: وهذا يتحقق عن طريق سهولة التعرف على المعلومات وتعدد وسائل الحصول عليها.

عندما تكون الأولوية هي زيادة الشفافية والمساءلة والمصدقية في القوانين والإجراءات فإن الحكومة الإلكترونية تصبح سلاحا جيدا لمواجهة الفساد فأول ما يجب أن تطبقه الحكومة الإلكترونية هو إيصال معلومات أكثر، ومن ثم ضمان شفاافية تطبيق القوانين وفق قرارات محددة، وأخيرا بناء القدرة على إيصال القرارات والتطبيقات إلى المواطنين المدنيين بشكل كامل، فإن أنجزت هذه الأهداف تقل أعمال الفساد بشكل ملحوظ، والتغاضي عن البعض منها قد يفسد العملية بأكملها، ويفشل الغاية المقصودة.³

ويظهر دور الإدارة الحكومية في زيادة الشفافية من خلال عدة مظاهر أهمها:⁴

- اجتماعات الحكومة المفتوحة أمام وسائل الإعلام والجمهور.
- إمكانية مراجعة الميزانيات والقوائم المالية من قبل أي شخص.
- إمكانية مناقشة القرارات الحكومية، مع إمكانية تحديد المسؤولين عن قرارات وأنشطة معينة بسهولة.
- جعل المعاملات المالية والإدارية عرضة للظعن من قبل المواطنين.

¹ سمية بومروان، المرجع السابق، ص 51.

² مليكة قرياتي، المرجع السابق، ص 353-354.

³ مسعود كشحه، المرجع السابق، ص 342.

⁴ مليكة قرياتي، المرجع السابق، ص 345.

الفصل الثاني دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

- الإعلان على الخط عن الأنظمة والتعليمات والمتطلبات والإجراءات اللازمة للحصول على الخدمات الحكومية.
- تحويل المكاتب الرسمية لكبار الموظفين إلى منابر مفتوحة تكون بمثابة أمثلة شاخصة على التزامهم واحترامهم واحتضانهم للشفافية ليكونوا قدوة للآخرين.
- لكن تحتاج هذه الإدارة الإلكترونية الحكومية لتحقيق هذه الزيادة في الشفافية توفر ضمانات لذلك، أهمها:
 - وجود القوانين المتعلقة بحرية المعلومات كونها ضرورة حتمية لنجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية الحكومية .
 - توفير معلومات حكومية محينة.
 - إمكانية التبليغ والتقدم بالشكاوى عن الفساد عبر الموقع الإلكتروني دون الحاجة إلى الإفصاح عن هوية المبلغ.
 - وجود حرية إعلامية مضمونة.
 - إمكانية إتاحة المعلومات التي يحتاجها المستخدمون وسهولة وسرعة الوصول إليها، إضافة إلى مجانية الحصول عليها، وفي أي وقت يشاء طالبها.
 - وجود نظام أمني فعال لحماية المعلومات المتاحة.
 - تحقيق الاستجابة الفورية لطلبات الحصول على المعلومات.
 - وجود تنسيق فعال ومستمر بين الأجهزة الحكومية رأسياً وأفقياً.
 - انعدام الازدواجية والفوضى في عمليات التحديث والتطوير.
 - مراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة والمناطق النائية في الوصول إلى المعلومات الحكومية.¹

المبحث الثاني: دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد في الصفقات العمومية

تعتبر الحكومة الإلكترونية آلية فعالة لمواجهة الفساد في الصفقات العمومية من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والمساواة وتحسين الرقابة، عن طريق الرقمنة يمكن أرشفة وتوثيق العمليات التعاقدية، مما يضمن تتبع مسار الأموال العمومية ويسهل من مأمورية عمل الهيئات الرقابية في رصد أي اختلالات أو أنشطة مشبوهة. كذلك تكريس مبدأ 'العلانية الرقمية' عبر المنصات الإلكترونية عبر النشر الإلكتروني لا يقتصر فقط على إضفاء الشفافية، بل يتعداه لتمكين الرقابة المجتمعية، وتحويلها إلى شريك فاعل في حماية النزاهة. وبذلك، تتجاوز الحكومة الإلكترونية كونها مجرد

¹ مليكة قرباني، المرجع السابق، ص 354-346

تحديث تقني، لتصبح استراتيجية وقائية متكاملة تهدف إلى تقليص هوامش الفساد، وتعزيز كفاءة الإنفاق العام في ظل التوجهات الحديثة الرامية إلى ترشيد الموارد العامة.

ان دراسة إثر الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد في الصفقات العمومية يقتضي منا التطرق الى الصفقات العمومية الإلكترونية من حيث تعريفها كمفهوم يطرحه تطبيق هذا النظام والمبادئ التي تقوم عليها في المطلب الاول ثم نعرض لتناول البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية واستحداث أسلوب جديد للصفقات يتمثل في المزاد الإلكتروني العكسي كمطلب ثان.

المطلب الأول: الصفقات العمومية الإلكترونية

يعد قطاع الصفقات العمومية من القطاعات المهددة أكثر من غيرها بأفة البيروقراطية والفساد الإداري، وهنا تبرز أهمية الصفقات العمومية الإلكترونية كتوجه نحو الحكومة الإلكترونية للقضاء عليها، من خلال التغلب على مشكلة البيروقراطية في إجراءات إبرام الصفقة، إذ أن اعتماد الإدارة العامة على شبكة الإنترنت في أعمالها يقلل من الإجراءات والروتين الحكومي، ويؤدي إلى خلق مكاتب الموظفين دون ورق، ودون حدود. حيث سيحد التبادل الإلكتروني للمعلومات من التدخل البشري في الإدارة، وبالتالي الحد من ظاهرة الرشوة والفساد .

الفرع الأول: تعريف الصفقات العمومية الإلكترونية

الصفقة العمومية المبرمة الكترونيا هي في الأصل عبارة عن عقد إداري بالمفهوم التقليدي تأثر بالثورة التكنولوجية الحديثة وتبني نظام الحكومة الالكترونية لتصبح من قبيل العقود الإدارية الالكترونية. ويمكن تعريفها على أنها تلك العقود المكتوبة الكترونيا التي يتم إبرامها بين المصلحة المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين باستعمال وسائل إلكترونية، وهي من بين العقود التي تبرم عن بعد، أي أن الصفقة العمومية الإلكترونية يتم إبرامها مع متعاملين اقتصاديين باستعمال وسائل إلكترونية من أجل تلبية حاجيات المصلحة المتعاقدة في مجال الأشغال أو اللوازم والخدمات أو الدراسات. فهي نفسها الصفقة العمومية العادية أي التقليدية، فقط الاختلاف بينهما يكمن في الوسيلة المعتمدة في التعاقد من خلال استعمال الوسيط الإلكتروني.¹

¹ فيروز حوت، "النظام القانوني للتعاقد الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية (دراسة مقارنة)"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون العقود، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي لباس بسبيدي بلعباس، السنة الجامعية 2020/2019، ص 23.

الفرع الثاني: مبادئ الصفقات العمومية الإلكترونية

لم تكن المبادئ العامة التي أقرها القانون الإداري للصفقات العمومية ونصت عليها مختلف التشريعات ومنها قانون الصفقات العمومية الجزائري 23 / 12¹، بمنأى عن التطورات التكنولوجية التي طورت وساهمت في تبسيط أساليب وإجراءات التعاقد الإداري بشكل يختصر الوقت ويقلل النفقات المالية التي تتحملها الخزينة العمومية، مما استدعى استحداث بعض القواعد القانونية التي تتناسب مع الوسائل الإلكترونية، وتطويع بعض المبادئ العامة للعقد الإداري حتى لا تتعارض مع طبيعة شبكات الاتصال الحديثة التي تتم عن طريقها عملية إبرام الإلكتروني للعقد الإداري .

واستنادا لما تقدم، سيتم تسليط الضوء على المبادئ التي تحكم إبرام الصفقات العمومية الإلكترونية.

أولاً: مبدأ حرية المنافسة

جاء هذا المبدأ تماشياً مع مبدأ حرية الصناعة والتجارة، ويعني إتاحة المجال لجميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين تتوفر فيهم الشروط والمؤهلات المطلوبة لتقديم عروضهم أمام الهيئات المؤهلة قانوناً لإبرام الصفقات العمومية، وفق شروط تحددها مسبقاً وهذا يلزم المصلحة المتعاقدة بالحياد تجاه المنافسين².

فلا يجوز للإدارة أن تمنع أي شخص من التقدم إلى المناقصة طالما توفرت فيه الشروط القانونية، كما يجب أن تخلو دفاتر الشروط من أي قيد يحد من المنافسة أو يرفع كفة أحد المنافسين. وإذا فضلت الإدارة أحد المنافسين دون سبب قانوني، فإن الإجراء يعد باطلاً، إلا إذا كان هذا التفضيل على أساس قانوني، مما يعني أن شروط الاشتراك في المنافسة يجب أن تكون واحدة للجميع³.

يهدف هذا المبدأ إلى إتاحة فرصة اختيار أفضل عارض، وهو الطريق الأنسب في طلب العروض، خاصة أن التعامل الإلكتروني يوسع من دائرة العارضين المهتمين بالصفقات العمومية، لأن الصفقة الإلكترونية لا تهرم محلياً فقط بل دولياً أيضاً، مما يعزز فعالية المنافسة بمشاركة مؤسسات صغيرة وكبيرة، داخلية ودولية، ويتيح للإدارة فرصاً أكبر

¹ المادة 5 من القانون رقم 23-12 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، المؤرخ في 18 محرم عام 1445 الموافق 5 غشت سنة 2023، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، الصادرة بتاريخ 6 أوت 2023.

² نادية تياب، "آليات مواجهة الفساد في مجال الصفقات العمومية"، أطروحة دكتوراه العلوم في الحقوق، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، 2013، ص 62.

³ حمزة بن عزة، "النظام القانوني للعقد الإداري الإلكتروني - دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه العلوم في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، السنة الجامعية 2020/2021، ص 101.

للحصول¹ على أفضل العروض من الناحية المالية والفنية ويسهل التفاوض بينهما عن طريق البريد الإلكتروني أو شبكة الويب أو غرفة المحادثة.²

ورغم انتشار الإنترنت حالياً، لا يكفي الإعلان الإلكتروني وحده، بل يلزم إلى جانبه الإعلان في الصحافة المكتوبة وعلى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، حسب المادة 46 من القانون 12/23 المتعلق بالقواعد العامة للصفقات العمومية. وقد أدرك المشرع أن كثيراً من المترشحين لم يعتادوا بعد على استخدام الإنترنت، وأن البنية التحتية التقنية في معظم الدوائر الحكومية لم تكتمل بعد لإبرام هذا النوع من العقود.³

يتيح الإعلان عبر البوابة الإلكترونية للمترشحين والمتعاقدين الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بالصفقة، وفق القرار المنظم لهذه البوابة⁴ وعليه، فإن حرية التقدم إلى المنافسة تأكدت وتعززت في ظل العقد الإداري الإلكتروني. وتأكيداً لذلك، دعت منظمة التجارة الدولية الدول الأعضاء إلى تعديل قوانينها لتتلاءم مع التقنيات الحديثة في إبرام العقود الإدارية، كما دعا مجلس الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء إلى تغيير قوانين العقود الإدارية بما يتوافق مع الطرق الحديثة في الإبرام.⁵

ثانياً: مبدأ المساواة بين المتنافسين

توجد علاقة وطيدة بين مبدأ المساواة ومبدأ المنافسة، حيث يتحقق مبدأ المساواة من خلال تطبيق مبدأ المنافسة، كما يعد المساواة أساساً للمنافسة ووسيلة لخدمتها. إضافة إلى ذلك، يرتبط مبدأ المساواة أيضاً بمبدأ العلنية الذي يساهم تطبيقه في تحقيق المساواة.⁶

¹ رحيمة الصغير، ساعد نمديلي، العقد الإداري الإلكتروني: دراسة تحليلية مقارنة، (د. د. ط)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 68.

² عبد المقصود توفيق أحمد، "العقد الإداري الإلكتروني (دراسة مقارنة) في الفقه والقضاء الإداري الفرنسي والمصري"، المجلة القانونية، كلية الحقوق بجامعة القاهرة (فرع الخرطوم)، المجلد 13، العدد 01، 2022، ص 284.

³ صليحة بن عودة، "أهمية التعاقد عبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية"، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، جامعة المركز الجامعي لتيسمسيلت، المجلد 01، العدد 02، 2016، ص 66.

⁴ ياسين فوتال، حكيمة حمدي، "التعاقد الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1، المجلد 09، العدد 01، جانفي 2022، ص 353.

⁵ رحيمة الصغير، ساعد نمديلي، المرجع السابق، ص 68.

⁶ مليكة قرواتي، المرجع السابق، ص 251.

الفصل الثاني دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

ويمكن تعريف مبدأ المساواة في هذا السياق بأنه إتاحة الفرصة نفسها لكل من يتقدم إلى المناقصة دون تمييز بين أحد وآخر. وقد حرص المشرع الجزائري على تطبيق هذا المبدأ في تنظيم الصفقات العمومية¹ تطبيقاً للأحكام الدستور.

تلتزم الإدارة بروح المساواة مع المتعاقدين معها، فلا تميز بين الراغبين في التعاقد إلا على أساس الكفاءة المالية والفنية والقدرة على تنفيذ العقد. وبناء على ذلك، لا يجوز للإدارة أن تضع شروطاً على فرد دون غيره، أو أن تسقط بعض المتطلبات عن البعض دون الآخرين، أو أن تزيد في عدد الشروط المطلوبة من بعض الأفراد. ويعد حسن سمعة المتعاقد مع الإدارة من شروط التعاقد². فلا تعارض بين مبدأ المساواة بين المتعاقدين وبين إمكانية استبعاد بعض الراغبين في التعاقد ممن لديهم سمعة سيئة أو سوابق، أو عرف عنهم التأخر والتقاعد في أداء الالتزامات السابقة حفاظاً على المصلحة العامة، لأن تنفيذ العقد الإداري يتطلب درجة من الأخلاق والالتزام³.

يجب تفعيل الإعلان الإلكتروني لضمان تحقيق مبدأ المساواة بين المتعاقدين ومنع التمييز بينهم. ولا شك أن إبرام الصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية، عبر برامج حاسوبية مصممة لاستقبال العروض وفحصها وفرزها وتصنيفها إلكترونياً، يضمن المساواة بأجلي صورها، لأن هذه البرامج لا تعرف التمييز أو المحاباة كالأشخاص الطبيعيين⁴، كما أن نظام المناقصات الإلكترونية سيتغلب على كافة مظاهر الفساد، مثل: ادعاء عدم وجود مخزون كاف، أو استبعاد شركات بعروض أفضل دون أسباب، أو الإعلان عن المناقصات بعد طرحها أصلاً، أو إلغاء مناقصات رست على متعاقدين لا ترغب الإدارة فيهم بحج واهية، وذلك إذا ما تم اتباع النظام وفق برامج مصممة خصيصاً لهذا الغرض باستخدام تقنيات متطورة⁵.

لا يمكننا الحديث عن مبدأ المساواة في عقد الصفقات العمومية الإلكترونية، إلا بتوافر جملة من العوامل التي تساعد على تجسيد هذا المبدأ من الناحية الواقعية:

الإلمام بالمعرفة والدراية الإلكترونية: ويتم ذلك من خلال القيام بحملة دعائية واسعة النطاق للإعلام المواطنين بوجود نظام الحكومة الإلكترونية ومجالات الاستفادة منه⁶.

¹ تياب نادية، المرجع السابق، ص 71.

² مسعود كشحه، المرجع السابق، ص 366.

³ صفاء فتوح جمعة، العقد الإداري الإلكتروني، ط 1، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2014، ص 85.

⁴ حوت فيروز، المرجع السابق، ص 143.

⁵ مسعود كشحه، المرجع السابق، ص 366-367.

⁶ حوت فيروز، المرجع السابق، ص 148.

توفير الوسائل التقنية بمساعدة الدولة على كفالة المساواة: أن تكون الوسائل التي تختارها الهيئات العامة لإبرام عقودها متوفرة بشكل عام ولا تحد بالتالي من إمكانية مشاركة أحد في الدخول للتعاقد.¹

حياد المرفق العام الإلكتروني: وهو إدارة المرافق العامة بعيداً عن الاعتبارات الشخصية تحقيقاً للصالح العام وسيؤدي نظام الحكومة الإلكترونية والحياد الإلكتروني إلى التغلب تدريجياً على الفساد الإداري وما يرتبط به من رشوة ووساطة وتمييز مخالفاً لمبدأ المساواة أمام المرفق العام.²

ضرورة توفر المتنافسين على الشروط والمؤهلات القانونية والتقنية والمالية المطلوبة: يسمح بالمشاركة في طلبات العروض جميع من يتوفر فيه الشروط والمؤهلات القانونية والتقنية والمالية المطلوبة، ويتواجد في وضعية جبائية قانونية وتماشياً مع التطور المعلوماتي الحاصل، وفي ظل تجسيد الصفقة العمومية الإلكترونية، صدرت تعليمات وزارية بضرورة التسجيل الإلكتروني للسجل التجاري.

ترد على مبدأ المساواة في الصفقات العمومية جملة من الاستثناءات نص عليها القانون، ترجع لاعتبارات مختلفة. فإلى جانب طبيعة الصفقة نفسها، نجد ضرورة توافر شروط خاصة في المتنافسين، من خلال إعطاء الأفضلية للمقولة الوطنية، كما توجد قيود على مبدأ المساواة تتمثل في حرمان بعض الأشخاص من المشاركة في الصفقة أو استبعادهم منها.³

ثالثاً: مبدأ الشفافية

ظهر مصطلح الشفافية لأول مرة في الثمانينات القرن الماضي في مجال العلوم الإدارية، ثم تبنته مختلف القوانين بهدف تقريب الإدارة من المواطن. ويعني في المجال الإداري تحرير الإدارة من غموضها وانغلاقها، وهو كذلك التزام الإدارة بتزويد الجمهور بالمعلومات الكافية عن إدارة الشؤون العامة، والالتزام بالإعلام.⁴

فالشفافية أو العلانية تعني جملة المعلومات التي يجب أن تديعها الإدارة لتصل إلى علم المتعهد، وهذه المعلومات لا تشكل كل ما يجب معرفته حول العقد المراد إبرامه، إنما تشكل الحد الأدنى لتكوين فكرة⁵ عامة عن البيانات

¹ حوت فيروز، المرجع السابق، ص 148.

² حمدي قبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 63.

³ فيروز حوت، المرجع السابق، ص 152.

⁴ سهيلة بوزيرة، "مبدأ الشفافية ورقمنة قطاع الصفقات العمومية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01،

2023، ص 3570.

⁵ المرجع نفسه، ص 3569-3570.

الاساسية التي يجب أن تصل إلى علم المتنافسين.¹ فمبدأ الشفافية مبدأ الجامع بين مبدأي حرية الوصول إلى الطلبات العمومية والمساواة في معاملة المترشحين. وعليه، يعرف المبدأ بأنه: وضوح الإجراءات، والإعلام المسبق للمتنافسين بشأن معايير الاختيار، وضرورة الإعلان عنها بالطرق المحددة، وتمكين المترشحين من إيصال عروضهم، وحضور جلسات فتح الأظرف، والاطلاع على النتائج، وفتح مجالات الطعن في القرارات المتخذة والأعمال المتعلقة بإجراءات الطلبية العمومية.²

يساهم تشكيل الحكومات الإلكترونية في عدم إتاحة الفرصة لأي محاولات للفساد، حيث يسمح بإدخال المعاملات التي تهم المواطنين إلى شبكة الإنترنت، مما يزيل تلقائياً أي تأخير في إنجاز الخدمات، بالإضافة إلى إزالة الأعباء الإدارية عن الجهاز الحكومي، وتفعيل استراتيجيات تعزيز الوعي المعلوماتي بين جميع فئات المجتمع. كما يحقق تطور العمل الرقابي بالجهاز الحكومي ليوكب التطور التكنولوجي في تنفيذ الأعمال الحكومية في مجال تكنولوجيا المعلومات، إلى جانب توفير البيانات المطلوبة بدقة وفي الوقت المناسب، ودون تعقيدات إدارية أو بيروقراطية معقدة.³

(1) مبدأ العلانية تكريس للشفافية في الصفقات العمومية:

يعتبر مبدأ العلانية جوهر قانون تنظيم الصفقات العمومية، حيث يتطلب تطبيق العلانية في إجراءات المناقصات والممارسات العامة لضمان علم الجميع بما تحقيقاً للشفافية، بحيث يتقدم بالعطاء كل من يرى في نفسه القدرة على الوفاء بالأعمال المطروحة، بما يحقق المصلحة العامة، خاصة أن قيمة هذه الأعمال تكون كبيرة في الغالب، مما يستدعي تقدم ذوي الكفاءة الفنية والمالية إليها. كما تحقق العلانية الشفافية في اتخاذ القرارات، إذ تتم جميع الإجراءات بصورة علنية وأمام الجميع.⁴

يقصد بالعلانية اعلام كل من تنطبق عليه الشروط للتقدم لغرض التعاقد مع الادارة إن أراد ذلك والسماح له بالتعاقد مع الادارة متى ابدى رغبته وتوفرت كل الشروط فيه ويصدر الاعلان في الصحف حسب ما يقرره القانون متضمناً الشروط والبيانات المطلوبة مع ذكر المواعيد بدقة ووضوح، حتى يتمكن المتقدم للتعاقد بعد اطلاعه على الإعلان من أن يقرر المضي في التعاقد من عدمه. وهذا الإعلان الصحيح يتيح إمكانية المنافسة بين عدد كبير من

¹ فتيحة ميلودي، فاطمة زعزوعي، "الرقمنة كآلية لتطبيق مبدأ الشفافية في مجال الصفقات العمومية"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، جامعة الشلف، المجلد 07، العدد 2، نوفمبر 2021، ص 473.

² سهيلة بوزيرة، المرجع السابق، ص ص 3569-3570.

³ حوت فيروز، المرجع السابق، ص 166.

⁴ سيد أحمد لكصاسي، "مبدأ العلانية في الصفقات العمومية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد السابع، جوان 2017، ص 800.

الأشخاص، وبالتالي تحقيق المصلحة العامة، ولتأكيد حرية المنافسة بين الراغبين في التعاقد مع الإدارة، وما يتعلق بالإعلان بالوسائل الحديثة والإلكترونية، استخدمت وسائل جديدة لإعلام الجمهور عبر الإنترنت، حيث يوجه الإعلان إلى عدد كبير من الناس ومن دول مختلفة وفي أماكن متعددة ممن يستطيعون الاطلاع عليه عبر الإنترنت، مما يوفر فرصة لهائل من الناس لإبداء رغبتهم في التعاقد الإداري.¹

وفي الجزائر، نص قانون الصفقات على اللجوء إلى الإشهار الصحفي بشكل إلزامي مع تحديد البيانات الإلزامية في هذه الإعلانات. يجب أن يكون إعلان طلب العروض باللغة العربية وبلغة أجنبية واحدة على الأقل، وينشر إجباريا في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي، وفي جريدتين يوميتين وطنيتين على الأقل موزعتين على المستوى الوطني. وقد أبت المادة 46 من القانون 12-23 على إلزامية الإشهار عبر النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي، وفي الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية المعتمدة، كما أضافت إلزامية الإشعار عبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية.²

(2) النشر الإلكتروني والشفافية في الصفقات العمومية:

الإعلان الإلكتروني هو الإجراء الذي توجه من خلاله المصلحة المتعاقدة الدعوة للتعاقد إلى المتعاملين الاقتصاديين عبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية التي تتيح خدماتها المتكاملة للمتعاملين بسرعة وسهولة في الوصول للطلبات العمومية³، وهذا يجعل الصفقة متاحة أمام العديد من المتعاملين الاقتصاديين من داخل الوطن أو خارجه في وقت وجيز من نشرها على البوابة، على عكس النشر الكلاسيكي في الصحف. كما أن الوثائق والمعلومات المتعلقة بالصفقة أصبحت متاحة للجميع بمجرد الاتصال بالبوابة الإلكترونية⁴.

يعتبر النشر الإلكتروني، خاصة عبر البوابة الإلكترونية، آلية فعالة للقضاء على الفساد الإداري، من خلال تجسيد مبدأ الشفافية وتبسيط الإجراءات. ويظهر ذلك جليا في المعلومات التي تحتويها البوابة والتي يمكن لأي متعامل اقتصادي الاطلاع عليها. فقد أراد المشرع، من خلال نصه على اللجوء إلى الإعلان الإلكتروني كأحد أوجه الحكومة الإلكترونية، تعزيز مبدأ الشفافية في الصفقات العمومية، ومنه قطع دابر الفساد أو الوقاية منه قبل إبرام الصفقة،

¹ صفاء فتوح جمعة ، العقد الإداري الإلكتروني، المرجع السابق، ص 84.

² مسعود كشحه، المرجع السابق، ص 347-373.

³ سهام شقمطي، "الإعلان الإلكتروني للصفقة العمومية"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 17، العدد 01 (العدد التسلسلي 35)، مارس 2025، ص 178.

⁴ المرجع نفسه، ص 179.

وذلك بتقليل الاتصال المباشر بين الموظف العمومي والمتعامل الاقتصادي، لتجنب الابتزاز والإغراءات التي قد يتعرض لها الطرفان على حد سواء.

كما كان الهدف أيضا توسيع دائرة المشاركة لتشمل أكبر عدد ممكن من المتنافسين، وخاصة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تراهن عليها الدولة للتقليل من مستويات البطالة، وخلق الثروة، وإضافة قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. لأن اقتصار خدمات التوريد على عدد صغير من المتعاملين والشركات يؤدي بشكل كبير إلى الفساد والتواطؤ، ويخدم مصلحة فئة محددة ويحرم الباقي من هذه العملية، وبالتالي يزيد الأعباء على الاقتصاد الوطني نتيجة تفويت الفرصة على عارضين كان بإمكانهم تقديم عروض جيدة وبمبالغ أقل، مما يؤدي حتما إلى استنزاف الخزينة العمومية وإثناك المنظومة الاقتصادية للبلاد، بالإضافة إلى عدم بلوغ النجاعة الاقتصادية والاجتماعية للصفقات العمومية.¹

الفرع الثالث: آليات التبليغ والمساءلة الإلكترونية

أصبحت آليات التبليغ والمساءلة في الصفقات العمومية أكثر تطورا وفعالية تحت الحكومة الإلكترونية. توفر الأنظمة الإلكترونية منصات مخصصة للإبلاغ عن المخالفات، حيث يقدم الأفراد أو الشركات شكاواهم إلكترونيا، مع إمكانية متابعة حالة الشكوى. هذا يضمن الشفافية، يقلل التلاعب، ويعزز المساءلة الشعبية من خلال مشاركة المواطنين في المراقبة.²

تتصف جرائم الفساد بتعقيدها وصعوبة كشفها، مما جعل التحقق منها وتعقب مرتكبيها تحديا للسلطات في معظم الدول. استدعى ذلك تشريعات تحفيزية للإبلاغ عنها³ وبظهور الحكومة الإلكترونية، لجأت الدول إلى "التبليغ الإلكتروني" كوسيلة فعالة لكشف هذه الجرائم ومحاكمة مرتكبيها.⁴

¹ إيمان بوناصر، لخضر راجحي، "دور تقنيات الإدارة الإلكترونية في تفعيل الأسس التي تحكم الصفقات العمومية"، مداخلة مقدمة ضمن أعمال المؤتمر العلمي الدولي: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع تحديات آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، يومي 16 و 17 ديسمبر 2018، ص ص 10-11.

² مسعود كشحه، المرجع السابق، ص 383.

³ سعيد دالي، عمر شعبان، "حماية المبلغين عن جرائم الفساد في القانون الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة باتنة 1، المجلد 06، العدد 02، جوان 2020، ص 112.

⁴ مسعود كشحه، المرجع السابق، ص 384.

أولاً: تفعيل الحكومة الإلكترونية لآلية التبليغ

ويقصد بالتبليغ إخطار الجهات المختصة من طرف شخص معلوم أو مجهول عن جريمة وشيكة الوقوع أو شرع في ارتكابها أو جريمة قد ارتكبت بالفعل، بأي وسيلة ممكنة سواء شفاهة أو كتابيا أو بالبريد أو الهاتف أو إلكترونيا أو غيرها من الوسائل، بغية مساعدة تلك الجهات للقيام بدورها لضبط الجريمة وتحقيق العدالة¹.

تستخدم الدول تقنيات حديثة (مواقع إلكترونية، تطبيقات الهواتف الذكية، الرسائل النصية) لتسهيل إبلاغ المواطنين عن الفساد، مثل منصة "أنا دفعت رشوة" في الهند، برنامج "بطاقة الأداء" في فيتنام، برنامج "الهواتف ضد الفساد" في بابوا غينيا الجديدة، وقد ساهمت هذه الأدوات في خفض معدلات الفساد وزيادة الشفافية².

أما في الجزائر، فكانت تطبيقات الحكومة الإلكترونية تسمح سابقا بالإبلاغ المجهول عن الفساد عبر نظام الشكاوى الإلكترونية³ لكن في أغسطس 2020، ونظرا لظروف معينة أملتتها الضرورة أصدر الرئيس عبد المجيد تبون تعليمية (رقم 5) الصادرة بتاريخ 19 أوت 2020 والمتعلقة بالتبليغ عبر الرسائل المجهولة توقف التعامل بالرسائل مجهولة المصدر في قضايا الفساد، والاعتماد فقط على بلاغات معلومة المبلغين والشهود⁴.

لاحقا، تم الإعلان عن تطبيق إلكتروني جديد بالتنسيق مع الهيئات المختصة، وفي ديسمبر 2023 أطلقت السلطة العليا للشفافية منصة "بلغي" ⁵ لتمكين المواطنين من التبليغ عن الفساد، تأكيداً لالتزام الدولة بمكافحة الفساد ضمن خطة التنمية المستدامة⁶.

ثانياً: تفعيل الحكومة الإلكترونية لمبدأ المساءلة

المساءلة Accountability: وتعني أن يخضع متخذه القرار، وذوو السلطة للمحاسبة والمساءلة حالهم حال الموظفين فهم مسؤولون أمام المواطنين عن تحقيق المهام الموكلة إليهم، وعن نتائج قراراتهم. وفي الحكم الرشيد

¹ مسعود كشحه، المرجع السابق، ص 385.

² "آليات الكشف: المراجعة وإعداد التقارير"، مقال منشور على البوابة الرسمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تم الاطلاع بتاريخ 10-04-2026، متاح على الرابط: <https://goo.su/yUPL>.

³ قرماتي مليكة، المرجع السابق، ص 352.

⁴ ياسين جبيري، "الرسائل المجهولة والتبليغ عن الفساد"، مجلة المعيار، المركز الجامعي لتيسمسيلت، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 301-303.

⁵ رابط منصة بلغنا <https://balighna.hatplc.dz>

⁶ مسعود كشحه، المرجع السابق، ص 393.

تكون المساءلة محددة المعايير بأن يكلف المسؤول بمهام واضحة، تتم مراجعته فيها بشكل دوري، ويحاسب عليها في حال التقصير¹ دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل أو الإساءة إليه بغير سند².

يوفر تطبيق الحكومة الإلكترونية هيكلًا تنظيميًا مناسبًا يسهل مساءلة المستويات الإدارية المختلفة، ويساعد الموظفين - سواء كانوا منتخبين أو معينين - في تقديم تقارير دورية منتظمة عن نتائج أعمالهم ومدى نجاعتهم في تنفيذها، كما يسهل عملية استقبال الاقتراحات والشكاوى من الجمهور أو العاملين عبر البريد الإلكتروني أو صندوق الشكاوى على الموقع الإلكتروني³.

ومن بين العوامل المساعدة على تعزيز المساءلة: زيادة شفافية الأعمال الحكومية، إلى جانب ظهور قوانين الحق في المعلومة والخدمات الحكومية الإلكترونية، التي أتاحت فرصًا للمواطنين لمراقبة عمل المسؤولين الحكوميين المنتخبين وغير المنتخبين⁴.

- ساعدت تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية كذلك على تحقيق المساءلة الشعبية من خلال توفير ما يلي:
- إتاحة مساحة للمواطنين على موقع الحكومة الإلكترونية لمناقشة السياسات العامة والقضايا الهامة، وكذا المشاركة في مداورات ودورات المجالس المنتخبة.
 - تمكن الحكومة الإلكترونية المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرارات الحكومية وطرح الاقتراحات، عبر قنوات الاتصال مثل البريد الإلكتروني والمؤتمرات والمنتديات الإلكترونية.
 - تعزز الحكومة الإلكترونية المساءلة بتمكين المواطنين والشركات من تتبع قرارات وأفعال المسؤولين، والتشكيك في الإجراءات غير المعقولة أو التعسفية، من خلال تبسيط القواعد وزيادة الشفافية.
 - خلق قنوات للمساءلة الشعبية عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام لضغط على الحكومة لفصل وزير أو معالجة قضية تهم الرأي العام للضغط على الحكومة لإعادة النظر في قانون ما أو قرار ما.
 - شمولية المعلومات المنشورة على موقع الحكومة الإلكترونية وتحيينها.

¹ هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية ومجموعة من الأكاديميين، مكافحة الفساد تحديات وحلول، ط 1، إصدارات هيئة مكافحة الفساد، فلسطين، فيفري 2022، ص 87.

² مسعود كشحه، المرجع السابق، ص 396.

³ نصيرة راجيف، خديجة قوادرية، المرجع السابق، ص 41.

⁴ مليكة قوماي، المرجع السابق، 346.

- إطلاع المواطنين على كل ما يحدث أولاً بأول من خلال مساحة الأخبار المتوفرة على موقع الحكومة الإلكترونية¹.

تعتبر المساءلة من أهم آليات الحد من الفساد الإداري، فهي تشكل إحدى آليات ضبط أداء الموظفين، عبر توضيح أسباب الاختلاف بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع، كما تضمن متابعة عمل المسؤولين لتحقيق فعالية التنظيم من خلال رفع مستوى الديمقراطية والشفافية والتمكين، وترسيخ الثقة داخل التنظيم الواحد. فشعور العاملين بشيوع المساءلة يحد من سوء استغلال السلطة في مناصب العمل، وهذا ما يتحقق باستخدام نظام الحكومة الإلكترونية². إذن، تسهم تطبيقات الحكومة الإلكترونية مساهمة كبيرة في تحقيق شفافية العمل الحكومي وتعزيز المساءلة، نظراً لما توفره من عوامل مساعدة ووسائل تقنية وخدمات إلكترونية مرنة وواضحة الإجراءات، وبذلك يتم القضاء على التعتيم الذي يسود الأعمال الحكومية وإضفاء الشفافية عليها، وهو ما يعتبر أساساً في مكافحة الفساد³.

المطلب الثاني: آليات الحكومة الإلكترونية للحد من الفساد في الصفقات العمومية

تمثل الصفقات العمومية أحد أخطر المجالات التي تنشط فيها مظاهر الفساد الإداري، ولما كانت الوسائل التقليدية في إبرام الصفقات (كالإعلان الورقي، المفاوضات المباشرة) تتيح فرصاً واسعة للرشوة، المحسوبية، والاحتكار، فقد بات اللجوء إلى الآليات الإلكترونية ضرورة حتمية لضمان الشفافية، النزاهة، والمنافسة العادلة. ويتناول هذا المطلب أبرز هاتين الآليتين الإلكترونيتين، وهما: البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، والمزاد الإلكتروني العكسي، موضحاً دورهما في توثيق الإجراءات، تقليل الاحتكاك المباشر، وكشف محاولات الفساد.

الفرع الأول: البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية

استحدثت المشرع الجزائري البوابة الإلكترونية والتي تعتبر آلية مستحدثة للقضاء على الفساد في الصفقات العمومية تعد البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية أداة فعالة في الحد من الفساد الإداري، حيث توفر بيئة رقمية آمنة توثق جميع مراحل التعاقد بشكل دقيق ومنهجي، بدءاً من الإعلان عن الصفقة وصولاً إلى إبرام العقد. يساهم هذا التوثيق الآلي في تقليص التدخلات غير القانونية ويحد من التلاعب أو التحيز في نتائج العملية. كما يتيح النظام الرقمي للهيئات الرقابية والمتابعين مراقبة سير العمليات بشكل دائم ومستمر، مما يعزز من فعالية الرقابة سواء كانت أمنية أو لاحقة، كما تساهم البوابة الإلكترونية في الحد من الممارسات التقليدية التي شكلت بيئة خصبة للفساد،

¹ مليكة قرماتي، المرجع السابق، ص 340-341.

² مسعود كشحه، المرجع السابق، ص 400.

³ مليكة قرماتي، المرجع السابق، ص 346.

مثل التلاعب بالوثائق أو تعديل شروط الصفقة بعد نشرها، وتقلص أيضا من فرص التواصل المباشر بين المتعاملين الاقتصاديين والإدارة، مما يضعف احتمالات المحاباة والرشوة. وبذلك، تعد هذه البوابة تجسيدا فعليا لتوجه الدولة نحو حوكمة فعالة للصفقات العمومية، بما يعزز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساواة أمام القانون¹ سنتناول ذلك على النحو التالي:

أولا: نشأة وتعريف البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية

ظهر أول تأسيس للبوابة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية في التشريع الجزائري بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10/236، الذي نص على إنشاء البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، وتحديد كفاءات تسييرها وتبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، تطبيقا لأحكام المادتين 173 و174 من هذا المرسوم، حيث تم النص بوضوح على استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في عملية إبرام الصفقات العمومية وتنفيذها.²

ومع بداية تفعيل الفعلي لنظام الحكومة الإلكترونية في الجزائر وانتشار بوابد تطبيقه، صدر المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المتضمن قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، والذي نص على البوابة الإلكترونية تحت مسمى "الاتصال الإلكتروني" في المادة 203³.

ثم مع صدور قانون الصفقات العمومية الجديد 12/23، أعطيت أهمية كبرى لهذه البوابة في مجال رقمنة الصفقات العمومية، حيث خصص الباب السادس من القانون لموضوع الرقمنة تحت عنوان "المجلس الوطني للصفقات العمومية والرقمنة والإحصاء الاقتصادي في مجال الصفقات العمومية". وجاء الفصل الثاني بعنوان "الرقمنة في مجال الصفقات العمومية"، وكرس القسم الأول منه للبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية.⁴

لم يتطرق المشرع لتعريف البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وترك ذلك للفقهاء الذي عرفها على أنها موقع إلكتروني متخصص بتجميع المعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية، يتيح خدمات للمصالح المتعاقدة وللمتعاملين

¹ فايزة مومني، "البوابة الإلكترونية ورقمنة الصفقات العمومية في ضوء القانون رقم 12-23"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 13، العدد 1، 2026، ص 322.

² فتيحة ميلودي، "الآليات القانونية لتكريس مبدأ الشفافية في عملية إبرام الصفقات العمومية"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون الصفقات العمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بلحاج بوشعيب بعين تموشنت، السنة الجامعية 2024/2023، ص 105-107.

³ محمد بن جلول، فاطمة زعزوعة، "رقمنة الصفقات العمومية في التشريع الجزائري بين الواقع والمأمول على ضوء القانون الجديد 12-23"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بأفلو، المجلد 7، العدد 1، 2024، ص 75.

⁴ فردوس اسطنبولي، نصيرة توائي، "مستجدات رقمنة الصفقات العمومية في ظل القانون رقم 12-23 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 2، 2025، ص 300-301.

الاقتصاديين، ولكل المهتمين عن طريق تسجيلهم به، ودعوتهم إلى المنافسة بشكل الإلكتروني وإبداع العروض بطريقة الإلكترونية، ويتم من خلالها عملية التبادل الإلكتروني بين المصلحة المتعاقدة والمتعامل الاقتصادي.¹

تعد هذه البوابة من أهم أدوات الحكومة الإلكترونية التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية لتعزيز الشفافية. وضمان النزاهة، وتحسين الأداء في تسير الصفقات العمومية، وذلك لما تمتاز به من خصائص متعددة، من أبرزها:

- إتاحة المعلومات بشكل أي وشفاف لجميع المتعاملين الاقتصاديين دون تمييز.
- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالإعلان عن الصفقات وتقديم العروض.
- متابعة مراحل الصفقة إلكترونيا من الإطلاق إلى الإبرام.
- الحد من الاحتكاك المباشر بين الإدارة والمتعاملين مما يقلل من فرص الفساد والمحسوبية.
- تقليص التكاليف والآجال الزمنية المرتبطة بالإجراءات الورقية التقليدية.
- توفير قاعدة بيانات مركزية تسهل عملية الرقابة والتدقيق من طرف السلطات المختصة.²

عملت الجزائر على تجسيد الحكومة الإلكترونية عبر استغلال البيانات والوثائق المتداولة عبر البوابة لتكوين قاعدة بيانات واعتمادها كحافضة الملفات ترشيحات المتعهدين، دعما للأرشفة الإلكترونية وتوفيرا للوقت والتكاليف وقد كرس القانون هذا التوجه، إذ أوجبت المادة 95 من قانون الصفقات العمومية 23-12 نشر المعلومات في الموقع الإلكتروني للمصلحة المتعاقدة والبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية تعزيزا للشفافية والمنافسة وحرية الوصول للطلبات العمومية بما يتيح أفضل³.

ثانيا: مهام البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية

نص عليها القرار المحدد للبوابة الإلكترونية لحتوى الصفقات العمومية وكيفية تسيرها بموجب المادتين 3 و4

وهي:

¹ عبد اللطيف والي، جمال الدين دندن، "استحداث مفهوم البوابة الإلكترونية في مادة الصفقات العمومية"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 1، 2019، ص 145.

² فايزة مومني، المرجع السابق، ص 306.

³ لياس علام، "الإدارة الإلكترونية للصفقات العمومية"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة الشلف، المجلد 11، العدد 2، 2025، ص 429.

1) النشر:

يعد النشر الإلكتروني من أهم مهام البوابة ويتمثل في تخزين المعلومات والبيانات رقمياً من أجل معالجتها ثم نشرها من خلال الشبكات الإلكترونية، سواء كانت مكتوبة من خلال نصوصاً أو عبارة عن صوراً أو رسومات.¹ نصت المادة 107/1 من القانون رقم 12-23 على أنه "يجب على المصالح المتعاقدة أن تضع وثائق الدعوة إلى المنافسة تحت تصرف المتعهدين أو المرشحين للصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية، حسب جدول زمني يحدد بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية". يتضح استعمال المشرع كلمة "يجب" التي تدل على إلزامية النشر الإلكتروني، والتي كانت في ظل المرسوم الرئاسي رقم 10/236 "يمكن" التي تشير إلى منح حرية الاختيار للمصلحة المتعاقدة، وكلمة "تضع" في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247 التي يفهم منها إلزامية، إلا أن القانون رقم 23-12 رفع أي لبس عن هذه الإلزامية بإضافة كلمة يجب أن تضع كما هو موضح في المادة أعلاه.²

فالنشر في البوابة الإلكترونية يساعد ويسهل تلبية حاجيات المتعاملين والمهتمين للاطلاع على المعلومات المراد الوصول إليها بكل ثقة وأمان مع السرعة واختصار الوقت ودون تكلفة³ بحكم أنه يجسد وسط اتصال فعال لا يمكن توفيره بسهولة في ظل استخدام التقنيات التقليدية وبالرغم من أن النشر الإلكتروني قد لا يلغي النموذج التقليدي ولكنه سيشكل بوابة مهمة لتلبية احتياجات المستخدمين⁴. ويعزز من الشفافية والمنافسة وتجسيد حرية الوصول للطلب العمومية وبالتالي تلقي أفضل العروض.

حددت المادة الثالثة من القرار المنظم للبوابة الإلكترونية مجموع الوثائق التي تتولى البوابة نشرها مثل النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية، الآراء القانونية المتعلقة بالصفقات العمومية، البرامج التقديرية لمشاريع الصفقات العمومية، الأرقام الاستدلالية للأسعار، مختلف الإعلانات موضوع النشر كل وثيقة أو معلومة لها علاقة بموضوع البوابة..... الخ

¹ مومني فايذة، المرجع السابق، ص 318.

² كمال مصطفىوي، "مستجدات قانون الصفقات العمومية رقم 12-23: المجلس الوطني للصفقات العمومية، والرقمنة أنموذجاً"، مجلة المعارف، جامعة البويرة، المجلد 19، العدد 2، 2024، ص 335.

³ مداني حروفوش، نبيل كريش، "المنصات الإلكترونية في الجزائر: الواقع والتحديات - البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نموذجاً"، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 37، العدد 1، 2023، ص 124.

⁴ عبد اللطيف والي، جمال الدين دندن، المرجع السابق، ص 150.

(2) التسجيل:

يمكن للمصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين الدخول إلى الوظائف المخصصة لهم على البوابة الإلكترونية إلا بعد تسجيلهم فيها. ويتم التسجيل بعد ملء وإمضاء وإرسال الاستمارة إلى مسير البوابة عبر البريد الإلكتروني، كما يمكن إيداع الاستثمارات مباشرة لدى مسير البوابة. وبناء على ذلك، يجب على المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين تعيين شخص طبيعي مرخص له بالدخول إلى هذه الوظائف، ويكون مزودا بعنوان إلكتروني. ويتضح من عملية التسجيل عبر البريد الإلكتروني أنها وسيلة للدخول إلى البوابة، التي بدورها تمنح حسابا خاصا وكلمة سر لكل من الطرفين، مع ضرورة تحمل المسؤولية عن محتوى المعلومات والوثائق المرفقة في البريد لضمان نجاح التسجيل بصورة صحيحة.¹

(3) البحث في البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية:

تعد البوابة الإلكترونية الآلية المثالية والفعالة في تلبية احتياجات وتقديم الخدمات للمهتمين بالصفقات العمومية فيما يخص الحصول على المعلومات، وذلك عبر وظيفة البحث التي توفرها. وهذه الوظيفة تمكن المستخدمين من العثور على المحتوى من خلال تحديد كلمات ومصطلحات معينة، مما يسرع ويسهل العثور على المعلومة دون عناء البحث في مواقع الويب المتفرقة. ويمكن القول إن البوابة الإلكترونية تمنح حرية الوصول إلى منشوراتها. تجرى عملية البحث عن طريق المطابقة بين البيانات المراد العثور عليها التي أدخلها الباحث عن المعلومة والبيانات الموجودة داخل قواعد البيانات في أنظمة البحث بالبوابة الإلكترونية، فتتم العملية بشكل سريع وآلي، ويتم اختيار المعلومة المتطابقة وإتاحتها وعرضها للمستخدم.²

(4) تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية:

أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة لاعتماد خاصية التبادل الإلكتروني للمعلومات في مجال الصفقات العمومية، إدراكا منه للدور المحوري الذي تؤديه الوسائل الرقمية في ترسيخ مبادئ الشفافية والسرعة والفعالية في المعاملات الإدارية. وقد كرس هذا التوجه من خلال أحكام المادتين 173 و174 من المرسوم الرئاسي رقم 10-236، اللتين تضمنتا إشارات صريحة إلى ضرورة استعمال الوسائل الإلكترونية في هذا الإطار.

كما تم تعزيز هذا المسعى بشكل أكثر تفصيلا في المرسوم الرئاسي رقم 15-247، لاسيما في الفصل السادس منه، الذي خصص بالكامل موضوع "تبادل المعلومات بالوسائل الإلكترونية"، حيث نصت المواد من 203

¹ فيروز حوت، المرجع السابق، ص 31-32.

² حروفش مداني، كريش نبيل، المرجع السابق ص 124-125.

إلى 206 على وجوب اعتماد التكنولوجيات الحديثة في تبادل المعطيات والمستندات المتعلقة بإجراءات إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية. أما القانون رقم 23-12 الصادر سنة 2023، فتوجه نحو إطار قانوني جديد، حيث نصت المادة 107 منه صراحة على التبادل الإلكتروني للمعلومات والوثائق المتعلقة بالصفقات العمومية¹، مستعملا عبارة أكثر وضوحا بشأن إلزامية الطريقة الإلكترونية في تبادل المعلومات بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين والمرشحين. فباستخدام كلمة "يجب" في المادة 107، ألزمت المصالح المتعاقدة بوضع وثائق الدعوة إلى المنافسة تحت تصرف المتعهدين أو المرشحين بطريقة إلكترونية، وفق جدول زمني يعده وزير المالية بقرار، كما أن رد المتعهدين أو المرشحين يكون بنفس الطريقة الإلكترونية، مع تكييف الإجراءات الورقية وتحويلها إلى إجراءات إلكترونية². وقد ساهم ذلك في تعزيز الرقمنة، وتحقيق الشفافية، وضمان فعالية وسرية المعاملات الإدارية لكلا الطرفين المصالح المتعاقدة أو المتعاملين الاقتصاديين.

ثالثا: النظام الأمني للبوابة الإلكترونية

تعمل البوابة الإلكترونية على ضرورة توفير نظام أمني يحمي البنية التحتية للقواعد البيانات عن طريق إجراءات تتخذ من طرف البوابة في ظل تصميم نظام معلوماتي خاص يتعلق بالصفقات العمومية، ويهدف النظام الأمني للبوابة على مجموعة من الأهداف تكمن فيما يلي:

1) سلامة الوثائق المتبادلة إلكترونيا:

تعتبر وقاية الملفات الإلكترونية ذات أهمية قصوى، بالاعتماد على تقنيين متخصصين في مجال الحاسوب والبرمجة المعلوماتية من خلال استخدام جدار للحماية، في اجهزة الكمبيوتر لحمايته من القرصنة وسرقة المعلومات والبيانات الشخصية، كذلك فإن هذا الجدار يحمي الجهاز من الفيروسات التي يمكن أن تصيبه من خلال شبكات الانترنت. كما يعتمد على تقنية التشفير وذلك بوضع رموز وإشارات تحول النص الإلكتروني من واضح إلى غير مفهوم، ولا يمكن فك شفرته إلا من طرف القائمين بعملية التشفير³.

ومن بين أهم الوسائل التي تحدد مصدر الوثائق وتحافظ على استمراريته التوقيع الإلكتروني كآلية بديلة عن التوقيع التقليدي، ونظرا لأهميته فقد عرفه المشرع الجزائري بموجب المادة 2 من القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المحدد للقواعد العامة للتوقيع والتصديق الإلكتروني؛ أنه بيانات في شكل إلكتروني مرفقة أو مرتبطة

¹ فائزة مومني، المرجع السابق، ص 319.

² فردوس اسطنبولي، نصيرة تواتي، المرجع السابق، ص 300.

³ عبد اللطيف والي، جمال الدين دندن، المرجع السابق، ص 153

منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق، وما يلاحظ هنا أن المشرع الجزائري أخذ بالتوقيع الإلكتروني كوسيلة توثيق تستعمل لإثبات المحررات الإلكترونية، وباعتبار الصفقات العمومية من العقود الإدارية التي تتطلب توقيع الأطراف المتعاقدة، فإن إعمال التوقيع الإلكتروني يعد إجراء هاما ومسهلا في العملية العقدية¹.

(2) إنشاء صحيفة للأحداث تسمح بتقرب تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية:

بتحديد تاريخ وتوقيت اتمام عملية إدخال أو تبادل الوثائق، فهذا المبدأ يضمن متابعة ورقابة كل عملية تمس الوثائق المودعة أو المتبادلة، فتكشف عن تاريخ وتوقيت حتى الملفات الحاملة للفيروسات سواء كان خطأ أو عمدا فهي تحوي على نظام أمني يحمي قاعدة بياناتها².

(3) تأمين أرشفة الوثائق الرقمية بالطريقة الإلكترونية:

يجب اعتماد نظام يؤمن أرشفة الوثائق الرقمية بالطريقة الإلكترونية، بحيث يتمكن كل متخصص ومهتم من الرجوع إليها، خاصة في المجال الرقابي. فهذه الأرشفة تسهل عمل المراقبين والمحاسبين، وخاصة في المحاسبة العامة، وتحدد الغلاف المالي لكل مشروع بشكل حقيقي بعيدا عن التضخيم أو مخاطر الرشاوي والمساومات وتوجد أساليب متطورة لحفظ المستندات والوثائق وأرشفتها، تختلف حسب سعة الذاكرة الرقمية وتطور برمجيات التخزين والحفظ والاسترجاع، وذلك بهدف الحماية من الضياع أو التلف، وتسهيل الوصول إلى الوثائق³.

ويقصد بتأمين أرشفة الوثائق الإلكترونية: السهر على الحفظ الآمن للوثائق الموقعة إلكترونيا وجميع المعاملات الإلكترونية ذات الصلة. لذلك، أوجد المشرع الجزائري تشريعا خاصا لتنظيم هذا المجال من خلال المرسوم التنفيذي رقم 16-142 المؤرخ في 05 ماي 2016، المحدد لكيفيات حفظ الوثيقة الموقعة إلكترونيا.

إن أهم نقطة في إطار مكافحة الفساد الإداري في الصفقات العمومية هي أن الأرشفة الإلكترونية تسمح بتتبع كل إجراءات عملية إبرام الصفقة، خاصة بإدماج آلية التوقيع الإلكتروني، بحيث يمكن تحديد المسؤوليات بدقة، حيث يتم حفظ كل الإجراءات المتخذة على البوابة الإلكترونية بشكل آلي⁴.

¹ خليفة ناتش، نادية آيت عبد المالك، "البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية كآلية لتعزيز شفافية إجراءات الإبرام، الواقع والآفاق"، مجلة صوت القانون، جامعة الجلفة، المجلد التاسع، العدد 2، 2023، ص 124.

² نبيلة أفوجل، "دور البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في مواجهة جرائم الفساد"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 1094.

³ المرجع نفسه.

⁴ بومدين مكّي، "دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري في مجال الصفقات العمومية (البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نموذجاً)"، مجلة إدارة، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، المجلد 35، العدد 01، 2025، ص 55.

يجب أن يتضمن حفظ الوثيقة الموقعة إلكترونياً البيانات التالية : الوثيقة الإلكترونية وتوقيعها الإلكتروني أياً كان مرفقاً أو متصلاً بها، شهادة التصديق الإلكتروني للموقع ، قائمة الشهادات الإلكترونية الوسيطة إلى غاية الوصول للسلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني عندما يتعلق الأمر بشهادة إلكترونية موصوفة، قوائم الشهادات الملغاة أو نتائج التحقق من حالة الشهادات الإلكترونية الوسيطة إلى غاية الوصول للسلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني، وكذا تاريخ توقيع الوثيقة عند الاقتضاء¹. و أن يضمن كل شخص طبيعي أو معنوي موقع و / أو متسلم لوثيقة موقعة إلكترونياً، ضمان حفظها بنفسه، أو عبر طرف ثالث .

يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي، موقعاً كان أو متسلماً لوثيقة موقعة إلكترونياً، أن يضمن حفظها بنفسه أو عبر طرف ثالث. وتحفظ الوثيقة الموقعة إلكترونياً طوال مدة منفعتها على دعامة حفظ تسمح في أي وقت بالنفاذ إلى محتواها واسترجاعها تقنياً. وفي حالة نقل الوثيقة من دعامة حفظ إلى أخرى، يجب احترام البيانات المذكورة أعلاه، والتحقق من وجود التوقيع الإلكتروني عند النقل².

4) سرية تبادل المعلومات بين المصلحة المتعاقدة والمتعامل الاقتصادي:

من الإجراءات الضامنة لأمن البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية سرية الوثائق المؤطرة لمادة الصفقات العمومية، من خلال وضع نظام ترميز للوثائق المتبادلة؛ وتشفيرها.

يعتبر استخدام كلمة السر من أهم الأدوات المستخدمة لتأمين الحاسب الآلي ومنع أي ولوج غير شرعي لمحتويات البوابة الإلكترونية. فهي تستخدم للتأكد من هوية مستخدم البوابة، ولذلك تقع مسؤولية اختيار كلمة المرور على الموظف المستعمل للبوابة، مما يستوجب عليه وضع رقم سري بشكل أمثل يصعب تخمينه، بالإضافة إلى تغييره بشكل دوري³.

يسمح تأمين المعلومات في هذا الإطار بالحفاظ على سرية مراسلات مستخدمي هذا الفضاء الرقمي، ومنع غير المعنيين من الاطلاع عليها. إذ يستخدم نظام تسيير البوابة أرقاماً سرية للولوج إلى الموقع الخاص به على الشبكة، والاطلاع على الرسائل الواردة من الطرف الآخر، وإرسال العروض إلى موقع المصلحة المتعاقدة. وتضع هذه الأخيرة

¹ المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 16-142 المؤرخ في 28 رجب عام 1437 الموافق 5 ماي سنة 2016، الذي يحدد كفاءات حفظ الوثيقة الموقعة إلكترونياً، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 8 ماي 2016.

² المادة 5 من نفس المرسوم .

³ صونيا خضراوي، "الآليات المستحدثة لمجابهة الفساد الإداري في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 بقلعة، السنة الجامعية 2026/2025، ص 326.

تنظيماً خاصاً لا يسمح لأحد غير المعنيين بالاطلاع على هذه المعلومات، حتى ولو كان موظفاً في الإدارة نفسها.

1

الفرع الثاني: آلية المزاد الإلكتروني العكسي

هو إجراء لاختيار العروض يتم إلكترونياً، ويتيح للمرشحين المشاركين تقديم عروضهم عبر الإنترنت على المنصة الإلكترونية، ومشاهدة ترتيبهم مقارنة بالموردين الآخرين المشاركين، وتعديل عروضهم في الوقت الفعلي لتحسين مواقعهم. وفي هذا الإجراء، يتم تعديل الأسعار تنازلياً حتى استنفاد المنافسة، ورغبة منها في التناغم مع الممارسات الجديدة في مجال الصفقات العمومية، اعتمدت الجزائر إجراء المناقصة الإلكترونية العكسية من خلال المرسوم الرئاسي رقم 15-247 الصادر في 16 سبتمبر 2015 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويض المرفق العام. وقد أشارت المادة 206 من هذا المرسوم (التي لم تجد لها مقابلاً في القانون 12-23، مما يعني اعتمادها كما هي دون تغيير) إلى إمكانية اللجوء إلى المزاد الإلكتروني العكسي في حالة صفقات اقتناء اللوازم وتقديم الخدمات العادية، وذلك بالسماح للمتعهدين بمراجعة أسعارهم أو عناصر أخرى من عروضهم القابلة للقياس الكمي²، يجرى المزاد الإلكتروني العكسي بناءً على مجموعة من المبادئ مبدأ المحافظة على المال العام، مبدأ اختيار الطرف الأكثر كفاءة يضاف إلى المبدأين السابقين مبدأي العلنية والمساواة بين المتنافسين.

أولاً: خصائص المزاد الإلكتروني العكسي

يتميز المزاد الإلكتروني العكسي بمجموعة من الخصائص، من أهمها نذكر ما يلي:

- أسلوب من الأساليب المستحدثة للإبرام العقود، وبالتالي إدارة المرافق العامة.
- يتم القيام بإجراءات المزاد الإلكتروني عبر وسيط الكتروني (حاسوب + إنترنت) ودون تواجد مادي لأطرافه.
- يتم القيام به بين أطراف منفصلين مكانياً ومتصلين زمانياً، وهو وقت ومدة انعقاد المزاد الإلكتروني العكسي.
- يتميز المزاد الإلكتروني العكسي بالسرعة في إنجازه، مما يوفر الوقت والجهد على جميع أطرافه.
- يعتمد المزاد الإلكتروني العكسي على معيار السعر، حيث يتم تحديد الفائز بالعطاء على أساس الأقل سعراً بين المتنافسين.

- يخص نوعين من الخدمات في مجال عقود الصفقات العمومية، ألا وهي: اقتناء اللوازم أو تقديم الخدمات العادية.

¹ خليفة ناتش، نادية ايت عبد المالك، المرجع السابق ص 125.

² بومدين مكي، المرجع السابق، ص ص 58-59.

تخضع نزاعاته للقضاء الإداري كأصل عام، باعتبار المزاد الإلكتروني العكسي نوع من عقود الصفقات العمومية، وهاته الأخيرة هي أيضا نوع من العقود الإدارية.¹

ثانيا: أهداف المزاد الإلكتروني العكسي

يحقق المزاد الإلكتروني العكسي أهدافا مختلفة سواء بالنسبة للمصلحة المتعاقدة، أو بالنسبة للمؤسسات أو المتعهدين.

أ بالنسبة للمصلحة المتعاقدة تتمثل أهداف المزاد الإلكتروني العكسي فيما يلي:

- الاستجابة للطلب العمومي.
- زيادة عدد المزايدين أو المتعهدين وفي ذلك تدعيم المبدأ العلانية.
- تقليص مراحل طلبات العروض وربح الوقت والإجراءات والتكاليف.
- ب بالنسبة للمؤسسات أو المتعهدين تتمثل في:
- سهولة الوصول إلى العروض المعلن عنها كمحل للمزاد.
- ضمان جدية المنافسة والتي يقصد بها فتح المجال للأشخاص الطبيعية والمعنوية الوطنية والأجنبية، لتقديم عروضهم بشرط استيفائهم للشروط المطلوبة.
- إبقاء العروض مجهولة وحماية إغفال العروض وفي ذلك تدعيم المبدأ الشفافية في إبرام الصفقات العمومية.²

ثالثا: إجراءات إبرام المزاد العكسي

تمر عملية إبرام الصفقة العمومية وفق الطرق العادية بمجموعة من المراحل، وهي ذاتها المراحل التي تتم عبر البوابة الإلكترونية، مع وجود خصوصية بارزة في استعمال الوسائط الإلكترونية. وينطبق الأمر نفسه على اللجوء إلى المزاد الإلكتروني العكسي، لكن مع تغييرات جزئية تبرز بوضوح في مرحلة فتح الأظرفة، إذ أن التعاقد عبر المزاد الإلكتروني يتم عن طريق التنافس المباشر بين المتعاملين الاقتصاديين، وبالتالي لا توجد ما يسمى بمرحلة فتح الأظرفة.³

¹ فاطمة يحي، آمنة محثال، "المزاد الإلكتروني العكسي عبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية كصورة لتفعيل الحوكمة الإلكترونية"، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة الوادي، المجلد 10، العدد 01، 2024، ص 136.

² المرجع نفسه.

³ خلود كلاش، كمال تكواشت، "الأساليب الاستثنائية الحديثة لإبرام الصفقة العمومية عبر البوابة الإلكترونية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، المجلد 13، العدد 02، 2021، ص 103.

ويمر المزاد الإلكتروني العكسي بعدة مراحل حتى يتم إرساء الصفقة، وذلك بعد تسجيل كل من المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين عبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية.

تقوم المصلحة المتعاقدة بالإعلان عن المزاد الإلكتروني العكسي عبر البوابة الإلكترونية، مع ذكر موضوع المزايدة، ودفتر الشروط، وجميع المعلومات والبيانات والشروط الفنية والقانونية، وتحديد تاريخ إجراء المزايدة بدقة، وكذلك الثمن المبدئي للعقد. أما إذا كانت المزايدة محدودة، فتقوم المصلحة المتعاقدة بنشر قائمة المرشحين عبر البوابة الإلكترونية، إلى جانب إرسال الدعوات عبر البريد الإلكتروني.

بعد البدء في المزايدة، تقوم المصلحة المتعاقدة بإعلام جميع المرشحين بعروض الثمن المقدمة في كل مرحلة من مراحل المزايدة، ويتم ترتيبهم بناء على عروض الأسعار المقدمة من أعلى ثمن إلى أقل ثمن طيلة المدة الزمنية المحددة في دفتر الشروط، دون الكشف عن هوية المرشحين.

أما بالنسبة لغلق باب التنافس وانتهاء المزاد الإلكتروني، فيتم بإحدى الطرق التالية:

- في حالة انقضاء المدة الزمنية المحددة في دفتر الشروط والتي تم الإعلان عنها أو الإشارة إليها في الدعوات المرسلة إلى المرشحين إذا كان المزاد الإلكتروني العكسي محدد بمدة زمنية معينة.
- حالة عدم وجود عروض جديدة تحقق الهدف من المنافسة.
- حالة التوصل إلى أفضل عرض من الناحية الفنية والمالية.

إذن، يعتبر المزاد الإلكتروني العكسي أسلوباً يكرس بشكل أكبر مبدأ الشفافية والية لمكافحة الفساد، خاصة إذا توفرت للمتشحين المشاركين معلومات عن العروض الأخرى بطريقة إلكترونية مباشرة وعن النتيجة المالية، دون التصريح أو الكشف عن هوية المشاركين. فهذا الأمر لا يدع مجالاً للشك في مصداقية العملية، ويجعل التنافس هو المعيار الأساسي للتعاقد، كما يمنح المزاد الإلكتروني العكسي فرصة للمتشحين لمراجعة عروضهم¹.

¹ بومدين مكي، المرجع السابق، ص 59.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة حول الحكومة الإلكترونية كآلية لمواجهة الفساد في الإدارة العامة، يتضح جليا أن الفساد الإداري يعتبر أحد أخطر التحديات التي تواجه الدول المعاصرة، إذ يؤدي إلى إضعاف ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، تبديد المال العام، إعاقاة التنمية المستدامة. وفي ظل محدودية الآليات التقليدية لمكافحة الفساد، برزت الحكومة الإلكترونية كضرورة استراتيجية حتمية، لا تقتصر على استبدال الوثائق الورقية بالإلكترونية فحسب، بل تمثل إصلاحا إداريا عميقا وشاملا يعيد بناء علاقة الإدارة بالمواطن على أسس متينة من الشفافية والنزاهة والمساءلة والكفاءة.

فقد ساهمت رقمنة قطاع الوظيفة العامة في الحد من المحسوبية والوساطة في التوظيف وتسيير المسار المهني، والكشف عن حالات الإثراء غير المشروع. كما أدت عصrone المرفق العام إلى تقديم خدمات عمومية بإجراءات أبسط وأكثر جودة، مع تقليص فرص الابتزاز والرشوة بشكل ملحوظ. وفي هذا السياق، أثبتت الصفقات العمومية الإلكترونية فعالية كبيرة في مكافحة الفساد، من خلال تطبيق مبادئ النزاهة والمساواة والشفافية، وتفعيل آليات التبليغ والمساءلة الإلكترونية. ويأتي في مقدمة هذه الآليات الحديثة البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية والمزاد الإلكتروني العكسي، اللذان ساهما في توثيق إجراءات إبرام الصفقات، وضمان مبدأي الشفافية والمنافسة الحرة، وتقليل الاحتكاك المباشر بين المتعاملين والإدارة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والاقتراحات نعرضها تباعا كما يلي:

النتائج:

يتطلب مشروع التحول الناجح من الحكومة التقليدية إلى الإلكترونية توفر مجموعة من متطلبات ويتم تطبيق المشروع عبر عدة مراحل ضمن إستراتيجية عمل الحكومة الإلكترونية.

الحكومة الإلكترونية آلية فعالة بشكل كبير في مكافحة الفساد الإداري بكل مظاهره.

أبرز تطبيق الحكومة الإلكترونية ظهور التوظيف الإلكتروني، الذي يكرس مبدأي المساواة والجدارة في تقلد الوظائف العمومية، ويحد من المحسوبية والوساطة فيها.

تعزيز واجبات الموظف وأخلاقيات الوظيفة العامة في النظام الإلكتروني، عبر الرقابة الإلكترونية والتسجيل الإلكتروني للحضور والانصراف والاستدعاء الإلكتروني.

التسيير الإلكتروني للمسار المهني يحقق الشفافية في الترقيات والحوافز والتصريح الإلكتروني بالممتلكات يكشف الإثراء غير المشروع للموظفين.

أن عصنة المرفق العام عبر تبسيط الإجراءات ومحاربة البيروقراطية وتعزيز الشفافية مع المتنفعين يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات العمومية واستعادة ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.

الخدمات العمومية الإلكترونية، تمتاز بإجراءات الحصول عليها بالسهولة واليسر، كما أنها تجعل إمكانية الحصول عليها بشكل مستمر دون تعقيدات إدارية، بالإضافة إلى أن هذه الخدمة الإلكترونية تتميز بالجودة وقلة التكلفة.

يتضاءل الفساد في الصفقات العمومية رغم أنها تعتبر أرضاً خصبة لممارسات الفساد عبر البوابة الإلكترونية كونها تقلص الاحتكاك بين الموظف والمتعاملين الاقتصاديين وتضمن الشفافية من خلال توثيق جميع مراحل التعاقد، حيث أثبتت الحكومة الإلكترونية فعاليتها كذلك من خلال إرساء الصفقات العمومية الإلكترونية القائمة على مبادئ حرية المنافسة والمساواة والشفافية، وتفعيل آليات التبليغ والمساءلة الإلكترونية، إلى جانب اعتماد المزاد الإلكتروني العكسي الذي يكرس التنافسية ويحقق أفضل الأسعار.

تواجه الجزائر العديد من المعوقات والتحديات في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال جعلتها متأخرة نوعاً ما عن بقية الدول العربية والغربية في مجال الحكومة الإلكترونية.

الاقتراحات:

تعميق الوعي بمفهوم الحكومة الإلكترونية وسد الفجوة الرقمية عبر حملات توعوية، أيام دراسية وملتقيات تحسيسية للمواطنين وللموظفي القطاع العام.

الاستثمار في الموارد البشرية من خلال برامج تدريب مستمرة لموظفي القطاع العام على تكنولوجيا المعلومات وخدمات الحكومة الإلكترونية مع الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة.

اعتماد استراتيجيات وطنية واضحة للحكومة الإلكترونية مع جداول زمنية وميزانيات مخصصة وهيئات إشراف مستقلة لتقييم الأداء.

بناء وتأهيل البنى التحتية التقنية عبر توسيع شبكات الإنترنت ذات التدفق العالي في جميع المناطق، وتأمينها ضد الهجمات السيبرانية وحماية سرية المعلومات، إنشاء مراكز وصول عام للمواقع الحكومية، والعمل على توفير أجهزة واتصال مخفض التكلفة للفئات الضعيفة من المواطنين.

تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي وإصلاح نصوص قانون الوظيفة العامة لتتماشى مع التحول الرقمي، إضافة إلى تشديد العقوبات على الجرائم المعلوماتية والفساد الإلكتروني، وإزالة التعارضات في التشريعات لضمان الوضوح والفعالية.

تفعيل آليات المساءلة والتبليغ الإلكتروني عن الفساد مع توفير حماية قانونية للمبلغين وضمان إمكانية التبليغ المجهول، كذلك تعزيز الرقابة المجتمعية ونشر تقارير دورية عن أداء الخدمات الإلكترونية لزيادة الشفافية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: النصوص القانونية والمواثيق

الدستور:

1. المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر من سنة 2020، ج. ر. ج. ج. عدد 82 لسنة 2020.

الاتفاقيات الدولية:

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر 2003، المصادق عليها بتحفظ بموجب مرسوم رئاسي رقم 04 - 128، مؤرخ في 19 أبريل 2004، الجريدة الرسمية، عدد 26، مؤرخة في 25 أبريل 2004.

القوانين:

1. القانون رقم 04-15، المؤرخ في 01 فبراير 2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 06، المؤرخة في 10 فيفري 2015

2. القانون رقم 23-12 المؤرخ في 05 08-2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 51 المؤرخة في 06-08-2023.

المراسيم التنفيذية:

1. المرسوم التنفيذي رقم 16-142 المؤرخ في 05 ماي 2016، المحدد لكيفيات حفظ الوثيقة الموقعة إلكترونياً، الجريدة الرسمية، العدد 28، 2016.

القرارات الوزارية:

1. قرار الصادر عن وزير المالية المؤرخ في 4 فبراير سنة 2026 المحدد المحتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 17 بتاريخ 02 مارس 2026.

2. قرار مؤرخ في 17 نوفمبر 2013، يحدد محتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية وكيفية تسييرها وكيفية تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 21، الصادر بتاريخ 09/04/2014.

ثانيا: الكتب

1. إبراهيم سليمان، الحكومة الإلكترونية، (د. ط)، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
2. جمعة إسماعيل العياط، الإدارة الإلكترونية، ط 1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
3. حسين مصطفى هلال وآخرون، الإدارة الإلكترونية، ط 1، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.
4. حمدي قبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
5. حيدر شاكر البرزنجي، محمود حسن جمعة، تكنولوجيا ونظم المعلومات في المنظمات المعاصرة (منظور إداري-تكنولوجي)، (د. ط)، (د. ن)، 2013.
6. راكز علي محمود الزعاري، غسان الطالب، الإدارة والتسويق الإلكتروني لمنظمات الأعمال المعاصرة، (د. ط)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
7. رحيمة الصغير، ساعد نمديلي، العقد الإداري الإلكتروني دراسة تحليلية مقارنة، (د. ط)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، 2010.
8. سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، (د. ط)، مركز البحوث بمعهد الإدارة العامة، الرياض، 2005.
9. سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة الجزء الثاني النظم السياسية طرق ممارسة السلطة أسس الأنظمة السياسية وتطبيقات عنها، (د. ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د. س).
10. سمية بومروان، الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية دراسة مقارنة، ط 1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014.
11. سوسن زهير المهدي، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
12. صدام محمد طالب الخمايسة، الحكومة الذكية ما بعد الحكومة الإلكترونية، ط 1، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، دبي، 2017.

13. صفاء فتوح جمعة، العقد الإداري الإلكتروني، ط 1، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2014.
14. صفاء فتوح جمعة، مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، ط 1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2014.
15. صفوان المبيضين، الحكومة الإلكترونية النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية، ط 1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
16. عبيد صالح حسن المختن، الحكومة الإلكترونية في مجال خدمات المرور (دراسة تطبيقية على إمارة الشارقة)، ط 1، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2013.
17. فداء حامد، الإدارة الإلكترونية الأسس النظرية والتطبيقية، ط 1، دار كندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
18. فهد بن ناصر العبود، الحكومة الإلكترونية بين التخطيط والتنفيذ، ط 2، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2005.
19. محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
20. محمد مدحت، الحكومة الإلكترونية Electronic Government، ط 1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2016.
21. مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية: إدارة بلا أوراق - إدارة بلا مكان - إدارة بلا زمان، (د. ط)، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2011.
22. مصطفى يوسف كافي، الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، (د. ط)، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009.
23. نبراس محمد جاسم الأحبابي، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة (دراسة مقارنة)، (د. ط)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2018.
24. هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية ومجموعة من الأكاديميين، مكافحة الفساد تحديات وحلول، ط 1، هيئة مكافحة الفساد، رام الله، فلسطين، فيفري 2022.

ثالثا: المقالات العلمية

1. أحمد بن عيشاوي، "أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، المجلد 7، العدد 7، 2009.
2. أحمد ضيف، محمد بن موسى، "الحكومة الالكترونية السياق التاريخي، تقويم المسعى وتحدي التفعيل"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، المجلد 3، العدد 5، 2013.
3. الياس شاهد، الحاج عرابة، عبد النعيم دفرور، "تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 2، العدد 3، ديسمبر 2016.
4. أمين بن سعيد، نادية عبد الرحيم، "الحكومة الالكترونية ومساهمتها في الحد من الفساد في الصفقات العمومية دراسة حالة البوابة الالكترونية الجزائرية للصفقات العمومية"، المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 2، العدد 4، 2015.
5. أمين بن سعيد، "الحكومة الإلكترونية أداة لتعزيز التنمية الشاملة"، مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية، المجلد 1، العدد 1، ديسمبر 2020.
6. بومدين مكي، "دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري في مجال الصفقات العمومية (البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نموذجاً)"، مجلة إدارة، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، المجلد 35، العدد 1، 2025.
7. حفصي عميروش، "العلاقة بين البيروقراطية والإدارة الالكترونية دراسة نظرية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 1، 2018.
8. حمزة العربي، جمال الدين دحية، جمال وزيان الرحمان، "الإطار النظري للحكومة الإلكترونية"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر 2013.
9. حنان مجاد، بومدين طاشمة، "تبسيط الإجراءات ودورها في ترشيد العمل الإداري في الجزائر"، دفا تر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، المجلد 13، العدد 3، 2021.
10. حياة جنان، صادق شنوف، "التوظيف عبر الشبكات الالكترونية في الجزائر دراسة ميدانية على عينة من شباب ولاية وهران"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 1، 2021.
11. خالد عبد الرحمن الزبير عبد القادر، "المركز القانوني للحكومات الالكترونية"، مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث، المجلد 1، العدد 3، 2025.

12. خالدية بن عوالي، "التجارب الدولية في مجال تطبيق الحكومة الإلكترونية -دروس مستخلصة للجزائر"، المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 1، العدد 1، 2017.
13. خلود كلاش، كمال تكواشت، "الأساليب الاستثنائية الحديثة لإبرام الصفقة العمومية عبر البوابة الإلكترونية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، المجلد 13، العدد 2، 2021.
14. خليفة ناتش، نادية آيت عبد المالك، "البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية كآلية لتعزيز شفافية إجراءات الإبرام، الواقع والآفاق"، الواقع والآفاق"، مجلة صوت القانون، المجلد 9، العدد 2، 2023.
15. رضا سيف الدين جلولي، "الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمات العمومية من خلال التجارب العربية والعالمية"، مجلة آفاق العلوم، جامعة الجلفة، المجلد 06، العدد 2، 2021.
16. رضوان ربيعة، "المرفق العام الإلكتروني"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 1، 2025.
17. زهير بوضرسة، "البيروقراطية والواقع الإداري المفهوم والممارسات"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 2، جوان 2022.
18. سارة مولاي مصطفى، "مقومات واستراتيجيات التحول الناجح للحكومة الإلكترونية"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 3، العدد 2، 2017.
19. سحر قدوري الرفاعي، "الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، المجلد 5، العدد 7، 2009.
20. سعاد عون الله، "شروط ومتطلبات بناء الحكومة الإلكترونية ودورها في دعم مسيرة التنمية في إفريقيا"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 13، العدد 2، 2020.
21. سعيد دالي، عمر شعبان، "حماية المبلغين عن جرائم الفساد في القانون الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 06، العدد 02، جوان 2020.
22. سعيد فريدة، جاب الله شافية، "دور منصات التوظيف الإلكترونية كوسيط في سوق العمل بالجزائر"، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 2، 2020.

23. سلطان غالب الديحاني، "تأثير أبعاد الرقابة والشفافية الإدارية في مكافحة الفساد الإداري بالمناطق التعليمية في دولة الكويت من وجهة نظر العاملين فيها"، المجلة الدولية للبحوث التربوية، جامعة الإمارات، المجلد 41، العدد 2، يونيو 2017.
24. سليمان بوفاسة، رشيد سعيداني، "إستراتيجيات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية (مشروع الحكومة الإلكترونية الجزائرية)"، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، المجلد 1، العدد 1، جانفي 2013.
25. سهام شقمطي، "الاعلان الالكتروني للصفقة العمومية"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، المجلد 17، العدد 01، العدد التسلسلي (35)، مارس 2025.
26. سهيلة بوزيرة، "مبدأ الشفافية ورقمنة قطاع الصفقات العمومية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023.
27. سيد أحمد لكصاسي، "مبدأ العلانية في الصفقات العمومية"، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد السابع، جوان 2017.
28. شعيب قماز، عبد العزيز صحراوي، "الحكومة الإلكترونية ومساعي استتباب الأمن المعلوماتي: الإمارات العربية المتحدة نموذجاً"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد 6، العدد 1، جانفي 2019.
29. صليحة بن عودة، "أهمية التعاقد عبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية"، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، المجلد 01، العدد 02، 2016.
30. الطاهر غراز، مفيدة يوسف بوقبرين، "أثر تكنولوجيا المعلومات في تحسين كفاءة إدارة الموارد البشرية بالمنظمة"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 15، العدد 01، مارس 2021.
31. عبد الحفيظ يحياوي، فطيمة الزهرة عيسات، مديحة مرباح، "الحكومة الالكترونية في الجزائر ضرورة عصرية ام حاجة حتمية"، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، مجلد 7، العدد 2، 2022.
32. عبد الرحمان خوخي، "تحديات الحكومة الالكترونية في الجزائر - دراسة حالة مؤشر الخدمات الرقمية"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد 2، ديسمبر 2023.

33. عبد الرحمان عيشي، "الحكومة الإلكترونية كآلية للحد من البيروقراطية الادارية"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 8، العدد 2، 2024.
34. عبد الكريم عشور، "دور الحكم الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 09، العدد 02، سبتمبر 2014.
35. عبد الكريم مسعي، زناقي نبيلة دحمان، "الحكومة الإلكترونية: دراسة تجارب دولية"، مجلة الابتكار والتنمية الصناعية، المجلد 02، العدد 01، جوان 2019.
36. عبد اللطيف والي، جمال الدين دندن، "استحداث مفهوم البوابة الإلكترونية في مادة الصفقات العمومية"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 1، 2019.
37. عبد المقصود توفيق أحمد، "العقد الإداري الإلكتروني (دراسة مقارنة) في الفقه والقضاء الإداري الفرنسي والمصري"، المجلة القانونية كلية الحقوق جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، المجلد 13، العدد 1، 2022.
38. عبد النور شباط، "دور الحكومة الإلكترونية في ترسيخ الديمقراطية الإلكترونية"، مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 7، العدد 2، 2024.
39. عززي الأخضر، جلطي غالم، "دور الإعلام في الوقاية من الجريمة والانحراف: الحكومة الإلكترونية أداة لتحقيق مقومات الحكم الرشيد"، مجلة الحكمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد 12، 2012.
40. عقيلة جعيجع، فطيمة بن سنوسي، "مبدأ المساواة أمام المرفق العام الإلكتروني"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد 1، 2022.
41. علام لياس، "الإدارة الإلكترونية للصفقات العمومية"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة الشلف، المجلد 11، العدد 2، 2025.
42. علي رحمون، "المرفق العام الإلكتروني وانعكاساته على المبادئ العامة التي تحكم المرافق العمومية"، مجلة الميدان للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، 2025.
43. العيد زايدي، حسين بن داود، "الحكومة الإلكترونية ودورها في تكريس الحكومة الإلكترونية"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 10، العدد 1، جانفي 2025.
44. غسان قاسم داود اللامي، "تحليل مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (دراسة استطلاعية بيئة عمل عراقية)"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013.

45. فاطمة يحيى، أمنة محتال، "المزاد الإلكتروني العكسي عبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية كصورة لتفعيل الحوكمة الإلكترونية"، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 01، 2024.
46. فايزة مومني، "البوابة الإلكترونية ورقمنة الصفقات العمومية في ضوء القانون رقم 12-23"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 13، العدد 1، 2026.
47. فتيحة ميلودي، فاطمة زعزوعي، "الرقمنة كآلية لتطبيق مبدأ الشفافية في مجال الصفقات العمومية"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد السابع، العدد 2، نوفمبر 2021.
48. فردوس اسطنبولي، نصيرة تواتي، "مستجدات رقمنة الصفقات العمومية in ضوء القانون رقم 12/23 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية"، مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية، المجلد 9، العدد 2، 2025.
49. فهيمة قسوري، نصيرة صالح، "متطلبات نجاح الحكومة الإلكترونية في الدولة القومية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 2، 2015.
50. فيصل عبد الله العتيبي، "الحكومة الإلكترونية ودورها في حل المشكلات الإدارية بالتطبيق على الدوائر الحكومية بمحافظة الرياض"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، المجلد 51، العدد 4، 2023.
51. كمال مصطفى، "مستجدات قانون الصفقات العمومية رقم 12-23 المجلس الوطني للصفقات العمومية، والرقمنة أنموذجا"، مجلة المعارف، جامعة البويرة، المجلد 19، العدد 2، 2024.
52. ليندة اونيسي، "المبادئ الضابطة للمرفق العام الإلكتروني"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 14، العدد 01، 2021.
53. ماجد أحمد محمد الصوالح الشحي، "الحوكمة الإلكترونية وآليات مكافحة الفساد الإداري: دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا"، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، المجلد 15، العدد 05، 2023.
54. مالية مكبري، "استخدامات مواقع التوظيف الإلكتروني في الجزائر ودورها في تقليص نسبة البطالة (دراسة استطلاعية على عينة من الشباب بالجزائر العاصمة)"، مجلة LANCOMNET، جامعة الجزائر 3، المجلد 02، العدد 02 (عدد خاص)، 2015.
55. محمد بن جلول محمد، فاطمة زعزوعة، "رقمنة الصفقات العمومية في التشريع الجزائري بين الواقع و المأمول على ضوء القانون الجديد 12-23"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2024.

56. محمد جبري، "الفساد الإداري في الوظيفة العمومية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 13، العدد 01، أبريل 2020.
57. محمد نور بن ياسين القطاني، عصام يحي الفيلالي، "الحكومة الإلكترونية"، مجلة نحو مجتمع المعرفة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، العدد 09، 1427هـ.
58. مداني حرفوش، نبيل كريش، "المنصات الإلكترونية في الجزائر: الواقع والتحديات البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نموذجاً"، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 37، العدد 1، 2023.
59. مسعود درواسي، "الحكومة الإلكترونية متطلباتها ومعوقات تطبيقها"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، المجلد 02، العدد 02، 2013.
60. منال قدواح، "مشروع بوابة المواطن الإلكتروني في إطار إستراتيجية الحكومة الإلكترونية الجزائرية 2013 (بين النص والتطبيق)"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، المجلد 47، العدد 47، جوان 2017.
61. موسى سعداوي، بلقاسم تويزة، محمد بن عيشوش، "الحكومة الإلكترونية في الوطن العربي"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، المجلد 2، العدد 4، 2013.
62. نادية إبراهيم السيد هندي، "الإدارة الإلكترونية وإشكالية التداخل بينها وبين الحكومة الإلكترونية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، المجلد 2، العدد 3، 2017.
63. نادية بوخرص، "الإدارة الإلكترونية وأثرها على مبدأ استمرارية المرفق العام"، مجلة الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، المجلد 10، العدد 1، 2022.
64. نادية بوراس، هدى بوحنيك، مروة حميدة، "أهمية تنمية الحكومة الإلكترونية في ظل اقتصاد المعرفة - مع الإشارة لوضع الدول العربية"، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، مجلد 2، العدد 1، جانفي 2019.
65. نبيلة أقوجيل، "دور البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في مواجهة جرائم الفساد"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 6، العدد 1، 2022.
66. نصيرة راجيف، خديجة قوادرية، "تطبيق الحكومة الإلكترونية ودورها في محاربة الفساد الإداري من خلال نموذجين Moon Maturity"، دفاثر البحوث العلمية، العدد 13، ديسمبر 2018.
67. نصيرة ربيع، "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، العدد 08، ج 02، جوان 2017.

68. نعيمة خطير، "واقع الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الطموح والتحديات"، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 2017.
69. الهاشمي مقراني، حمزة بن عبد الرحمان، "دور وسائط الإدارة الالكترونية في تعزيز أخلاقيات العمل في المنظمة"، مجلة آفاق علمية، جامعة تلمسان، المجلد 13، العدد 01، 2021.
70. هشام عبد السيد الصافي، محمد بدر الدين، "الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، (د. م)، عدد خاص، أبريل 2020.
71. ودان بو عبد الله، مركان محمد البشير، "واقع المعالجة الإلكترونية لعملية التوظيف في الجزائر التوظيف الإلكتروني"، مجلة دفاتر بواذكس، العدد رقم 03، ماي 2015.
72. وسيم فنينش، "مستقبل الوظيفة العامة في ظل التوجه نحو التحول الرقمي في الجزائر: الإشكالات الراهنة والتحديات المستقبلية"، مجلة الساور للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 2، 2025.
73. وليد حمادي، زكرياء مسعودي، "منصة المسابقات للمديرية العامة للتوظيف العمومية ودورها في تعزيز الفعالية إشهار مسابقات التوظيف"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2022.
74. ياسين جبيري، "الرسائل المجهولة والتبليغ عن الفساد"، مجلة المعيار، المركز الجامعي لتيسميسيلت، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2021.
75. ياسين فوتال، حكيم حمدي، "التعاقد الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1، المجلد 09، العدد 01، جانفي 2022.

رابعاً: الأطروحات والمذكرات الجامعية

أ) أطروحات الدكتوراة

1. جيلالي بوزكري، "الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق"، أطروحة دكتوراه تخصص إدارة الأعمال والتسويق، جامعة الجزائر، 2016/2015.
2. حمزة بن عزة، "النظام القانوني للعقد الإداري الإلكتروني - دراسة مقارنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون، تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، السنة الجامعية 2021/2020.

3. رضا مهدي، "إصلاح الوظيفة العمومية من منظور الأمر 03/06"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2016-2017.
4. صباح بلقيدوم، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013.
5. صونيا خضراوي، "الآليات المستحدثة لمجابهة الفساد الإداري في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قلمة، السنة الجامعية 2025/2026.
6. عائشة خوخاوي، "دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق الجودة الشاملة في الجزائر: استراتيجية رقمنة العمليات الإدارية البلدية أمودجا (2013 - 2020)"، أطروحة دكتوراه تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2023/2024.
7. عبد الحكيم حططاش، "دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن (CRM): دراسة تقييمية لمشروع الجزائر الإلكترونية 2013"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018.
8. عبد القادر بن زعمة، "الحكومة الإلكترونية كأداة للتطوير الإداري بالإدارة المحلية: بلدية الجزائر الوسطى أمودجا"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2017/2018.
9. عبد اللطيف باري، "دور ومكانة الحكومة الإلكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013/2014.
10. عوني علال، "الحكومة الإلكترونية ودورها في ترشيد الخدمة العمومية: دراسة مقارنة الجزائر - تونس"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2023/2024.

11. فتيحة ميلودي، "الآليات القانونية لتكريس مبدأ الشفافية في عملية إبرام الصفقات العمومية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون الصفقات العمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، السنة الجامعية 2024/2023.
12. فيروز حوت، "النظام القانوني للتعاقد الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية (دراسة مقارنة)"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون العقود، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2020/2019.
13. كوثر منسل، "تفعيل دور الإدارة الإلكترونية في الجزائر: نحو بروز قانون للإدارة الإلكترونية"، أطروحة دكتوراه تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 - قالمة، الجزائر، 2023.
14. لمياء خزار، "الحكومة الإلكترونية"، أطروحة دكتوراه قانون إداري وإدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018/2017.
15. لينا مأمون البيلاي، "أثر تبسيط الإجراءات في القطاع الحكومي على تكلفة الخدمة العامة - دراسة التجربة في لبنان"، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.
16. محمد الصادق غطاس، "تقييم متطلبات واهداف الحكومة الالكترونية في الجزائر من وجهة نظر مستخدمي الادارات العمومية دراسة ميدانية لبلديات وولاية ورقلة"، أطروحة دكتوراه تخصص إدارة وتسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2020/2019.
17. محمد العيداني، "الاشكالات القانونية لاعتماد الحكومة الالكترونية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه تخصص قانون عام معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020/2019.
18. محمد يحياوي، "الحكومة الالكترونية كأداة لتبسيط الاجراءات الادارية: الجزائر نموذجاً"، أطروحة دكتوراه تخصص قانون أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013.
19. مسعود كشحه، "الإدارة الإلكترونية كآلية لحكومة المرفق العام ومكافحة الفساد"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص الحوكمة والإدارة العمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2025/2024.
20. مليكة قرباتي، "دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد"، أطروحة دكتوراه تخصص قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2018/2017.

21. منى سيلم، "أثر استخدام نظم المعلومات على فاعلية أداء الموظفين بالبنوك التجارية الجزائرية — دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017/2016.
 22. مولاي الحسن بن فرحات، "عصرنة الإدارة العمومية الجزائرية في ظل التحديات والرهانات"، أطروحة دكتوراه في العلوم في الحقوق، تخصص قانون إداري وإدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لخضر باتنة 1، السنة الجامعية 2023/2022.
 23. نادية تياب، "ليات مواجهة الفساد في مجال الصفقات العمومية"، رسالة دكتوراه في العلوم تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013.
- (ب) **مذكرات الماجستير**
1. أحمد شريف بسام، "واقع الحكومة الإلكترونية في الدول العربية 'حالة الجزائر': دراسة وصفية تحليلية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.
 2. داليا خليل أحمد عساف، "الحكومة الإلكترونية"، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين، 2020.
 3. دعاء أنور سعيد الطائي، "التطور التكنولوجي وقيام الحكومة الإلكترونية وإثرها على المرافق العامة"، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، 2013.
 4. علاء الدين عجاج، "الحكومة الإلكترونية (الإدارة الذكية الحديثة)"، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية في لبنان، 2020.
 5. محمد الشايب، "الحكومة الإلكترونية كآلية لتوطيد الحكم الجيد الحكومة الإلكترونية (دراسة في تطبيقات العالم المتقدم والنامي)"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2009/2008.
 6. مروة بنت محمد بن مبارك البوسعيدية، "دور الحكومة الإلكترونية في تسهيل أنماط الإدارة التقليدية"، رسالة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، 2010.

خامسا: المداخلات العلمية

1. انس حسين حمد عليان، محمد ريش، "دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد في البيئة الرقمية"، كتاب المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي حول مكافحة الفساد في البيئة الرقمية، ج 2، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 04-05 أبريل 2021.
2. إيمان بوناصر، لخضر راجحي، "دور تقنيات الإدارة الإلكترونية في تفعيل الأسس التي تحكم الصفقات العمومية"، مداخلات ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: "النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع تحديات آفاق"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 16 و 17 ديسمبر 2018.
3. سعاد حافظي، "دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد وتحسين الخدمة العمومية وإصلاح المرفق العام"، كتاب المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي حول مكافحة الفساد في البيئة الرقمية، ج 2، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 04-05 أبريل 2021.
4. محمد بن أحمد السديري، "مفاتيح النجاح في تطبيق الحكومة الإلكترونية (أسئلة وأجوبة قبل التطبيق)"، المؤتمر الوطني السابع عشر للحاسب الآلي حول "المعلوماتية في خدمة ضيوف الرحمن"، جامعة الملك عبد العزيز، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، أبريل 2004.

سادسا: المطبوعات الجامعية

1. سميحة لعقابي، "ملخص محاضرات مادة أخلاقيات الوظيفة العمومية ومكافحة الفساد"، محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين بن دباغين سطيف 2، تم الاطلاع بتاريخ 29-05-2026، متاح على الرابط: <https://en.univ-setif2.dz/mod/folder/view.php?id=2185&lang=en>.

سابعا: التقارير والدراسات

1. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقرير تحت عنوان "آليات الكشف: المراجعة وإعداد التقارير"، تم الإطلاع عليه بتاريخ 10-04-2026، متاح على الرابط: <https://goo.su/yUPL>.

ثامنا: المواقع الإلكترونية

1. المرصد الوطني للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، منصة الاستراتيجية الوطنية للشفافية:
<https://www.hcn.dz/SNTN-Ar.pdf>
2. منصة التصريح الإلكتروني بالامتلاكات:
<https://hatplc.dz/pdf/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%AD%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%AA%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%A>
A.pdf
3. الهيئة العليا للشفافية والوقاية من الفساد، منصة بلغنا: [./https://balighna.hatplc.dz](https://balighna.hatplc.dz)

فهرس المحتويات

الفهرس:

.....	شكر وعرفان
.....	الإهداء
4	مقدمة
8	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية
9	تمهيد:
10	المبحث الأول: ماهية الحكومة الإلكترونية
10	المطلب الأول: مفهوم الحكومة الإلكترونية
10	الفرع الأول: تعريف الحكومة الإلكترونية
16	الفرع الثاني: التمييز بين الحكومة الإلكترونية والمفاهيم المشابهة لها
21	الفرع الثالث: نشأة الحكومة الإلكترونية
26	الفرع الرابع: أهداف الحكومة الإلكترونية
28	المطلب الثاني: تصنيفات ومبادئ الحكومة الإلكترونية
28	الفرع الأول: تصنيفات الحكومة الإلكترونية
34	الفرع الثاني: مبادئ الحكومة الإلكترونية
37	المبحث الثاني: التحول للحكومة الإلكترونية
37	المطلب الأول: متطلبات التحول للحكومة الإلكترونية
37	الفرع الأول: المتطلبات التكنولوجية
40	الفرع الثاني: المتطلبات البشرية
42	الفرع الثالث: إيجاد بيئة تشريعية وقانونية
44	الفرع الرابع: متطلبات تسويقية ومالية

45	الفرع الخامس: وضوح الاستراتيجية
47	المطلب الثاني: مراحل التحول للحكومة الإلكترونية
48	الفرع الأول: مرحلة النشر والترويج
52	الفرع الثاني: مرحلة التفاعل
53	الفرع الثالث: مرحلة التعامل
55	الفرع الرابع: مرحلة التكامل
57	الفصل الثاني: دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري
58	تمهيد:
59	المبحث الأول: تطبيقات الحكومة الإلكترونية في مجال الوظيفة العامة كآلية لمكافحة الفساد
59	المطلب الأول: رقمنة الوظائف العمومي
59	الفرع الأول: التوظيف الإلكتروني
65	الفرع الثاني: واجبات الموظف وأخلاقيات الوظيفة العامة في النظام الإلكتروني
69	الفرع الثالث: التسيير الإلكتروني للمسار المهني للموظف
70	الفرع الرابع: التصريح الإلكتروني بالممتلكات
72	المطلب الثاني: عصنة المرفق العام
73	الفرع الأول: المرفق العام الإلكتروني
79	الفرع الثاني: تبسيط الإجراءات الإدارية ومحاربة للبيروقراطية
83	الفرع الثالث: تحقيق الشفافية الإدارية مع جمهور المتفعين
87	المبحث الثاني: دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد في الصفقات العمومية
88	المطلب الأول: الصفقات العمومية الإلكترونية
88	الفرع الأول: تعريف الصفقات العمومية الإلكترونية
88	الفرع الثاني: مبادئ الصفقات العمومية الإلكترونية
95	الفرع الثالث: آليات التبليغ والمساءلة الإلكترونية

فهرس المحتويات

98	المطلب الثاني: اليات الإلكترونية للحد من الفساد في الصفقات العمومية
98	الفرع الأول: البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية
106	الفرع الثاني: آلية المزاد الإلكتروني العكسي
109	خاتمة
113	قائمة المصادر والمراجع
131	الفهرس
135	الملخص

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع الحكومة الإلكترونية كآلية لمواجهة الفساد في الإدارة العامة. وقد حاولت الدراسة تحليل مفهوم الحكومة الإلكترونية وتبيان لأهدافها وأنواعها، مع استعراض مراحل التحول الناجح من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية.

وقد بينت الدراسة كيفية مساهمة الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، سواء في مجال الوظيفة العامة أو الصفقات العمومية. ففي الوظيفة العامة، أسهمت رقمنة التوظيف والمسار المهني والتصريح الإلكتروني بالممتلكات في الحد من المحسوبية والوساطة ومكافحة الإثراء غير المشروع. كما ساهمت عصنة المرفق العام في تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الشفافية، مما جعل الخدمات العمومية أكثر جودة. أما في مجال الصفقات العمومية، فقد أثبتت البوابة الإلكترونية والمزاد الإلكتروني العكسي فعالتهما في توثيق الإجراءات وضمان المنافسة الشريفة وتقليل فرص التلاعب.

وتخلص الدراسة إلى أن الحكومة الإلكترونية لم تعد مجرد أداة تقنية، بل أصبحت ضرورة استراتيجية لإصلاح الإدارة العامة، مكافحة الفساد، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، شريطة توفر الإرادة السياسية القوية، والبنية التحتية المتطورة، والإطار التشريعي الداعم.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الإلكترونية، الفساد الإداري، مكافحة الفساد، الإدارة العامة، الصفقات العمومية الإلكترونية.

Abstract:

This study addresses the topic of e-government as a mechanism for combating corruption in public administration. The study seeks to analyze the concept of e-government, clarify its objectives and types, and review the stages of successful transformation from traditional government to electronic government.

The study demonstrates how e-government contributes to combating administrative corruption in both the public service sector and public procurement. In the public service, the digitization of recruitment, career path management, and electronic asset declaration has significantly reduced favoritism, nepotism, and illicit enrichment. Moreover, the modernization of

Public services through the simplification of administrative procedures and the enhancement of transparency has made public services fairer and of higher quality. As for public procurement, the electronic procurement portal and the electronic reverse auction have proven their effectiveness in documenting procedures, ensuring fair competition, and reducing opportunities for manipulation.

The study concludes that e-government is no longer merely a technological tool, but has become a strategic necessity for reforming public administration, fighting corruption, and promoting good governance, provided that there is strong political will, advanced infrastructure, and a supportive legislative framework.

Keywords : E-Government, Administrative Corruption, Anti-Corruption, Public Administration, Electronic Public Procurement.